قاسيون

العدد 362
السبت 28 حزيران 2008
12 صفحة ـ الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (5.998.476) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص . ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

السوري المخالف.. والذين يستثمرون القرارات

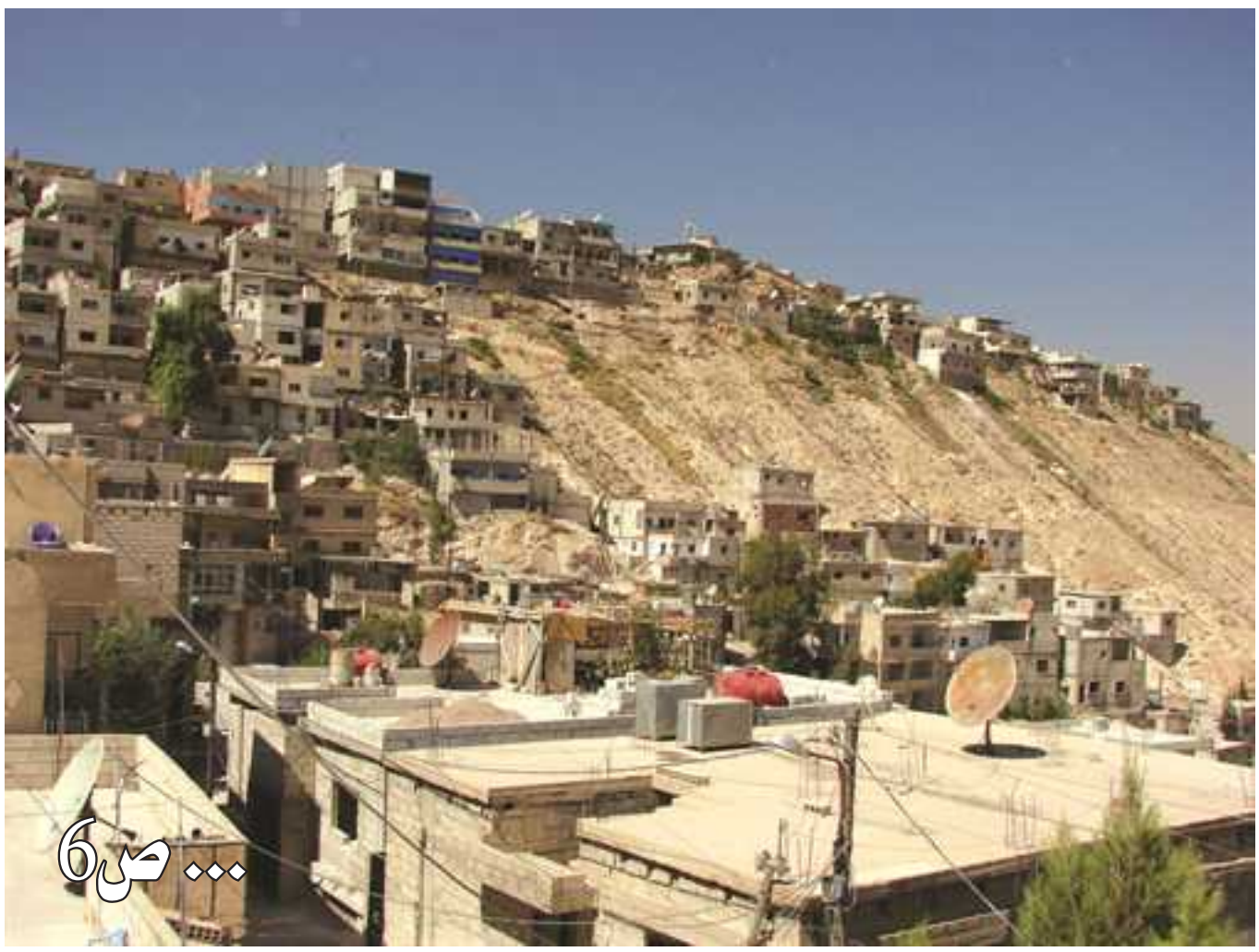

... ص6

الافتتاحية

إنما الأعمال بالنتائج..

في حديثه الأخير في 18 حزيران أمام جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية أكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري: «**أنه لن يكون هناك قانون لإصلاح القطاع العام الصناعي، وإنما ستكون هنالك عملية تدريجية من خلال معالجة المنشآت كل واحدة على حدة..**».

يأتي هذا التصريح بعد أن رفضت اللجان المختصة في مجلس الشعب مشروع القانون المقترح، وخاصة ما أتى فيه حول إمكانية تأجير بعض منشآت القطاع العام لمدة طويلة جداً من الزمن..

وعوضاً من أن يقوم مقترحو القانون بإعادة النظر بتلك الفقرات التي لم تلق القبول، تجاهلوا النقاش، وقفزوا فوق نتائجه، وهم يقومون الآن بعملية التفافية ليمرروا على أرض الواقع ما لم يستطيعوا تمريره بصيغة قانونية عبر مجلس الشعب.. والسؤال الأهم هو كيف سيعالجون وضع كل منشأة على حدة إذا لم يكن هنالك منظور شامل وضوابط محددة لا تقبل التأويل؟..

نعم.. في الحديث نفسه يقول النائب الاقتصادي: «**لا بيع لأصول يملكها القطاع العام**»، ولكن ماذا يختلف عملياً تأجير تلك الأصول لمدة 99 عاماً كما اقترح مشروع القانون المرفوض، عن البيع؟ إذا يصبح واضحاً أن الهروب نحو المعالجة الجزئية التي أسماها تدريجية يهدف إلى تمرير الأفكار نفسها التي لم يتم الاتفاق عليها.. وكنا قد ذكرنا في افتتاحية سابقة على أن عملاً من هذا النوع هو خروج عن الدستور في مادته الرابعة عشرة، والتي تقول صراحة: «**إن الدولة تتولى الاستثمار والإشراف على إدارة القطاع العام**»، أي ليس لها الحق بتاتاً بالتصرف فيه.. وتؤكد المادة: «**أن واجب المواطنين حماية هذه الملكية**»، وهم سيقومون بحمايتها إذا امتدت أيدي أياً كان لمسها أو التفريط بها، حتى ولو كانت هذه الجهة لها علاقة بالدولة.. فالدستور واضح ولا لبس فيه..

والملفت للنظر أنه في الوقت نفسه الذي تصدر فيه مثل هذه التصريحات، تقوم بعض الجهات الحكومية بإصدار قوائم طويلة لاستثمار أراضي ومنشآت للقطاع العام لآجال زمنية طويلة جداً، مما سيحوّل هذه الممتلكات إلى ممتلكات خاصة كأمر واقع مع مرور الوقت، فهل الأراضي والمنشآت أصول ثابتة أم لا؟ وما وزن هذا التصريح بنفي بيع أصول يملكها القطاع العام أمام الواقع الملموس؟! الأمر الذي يجعل مصداقية هذا التصريح موضع شك شديد..

وفي الحديث نفسه يقول حرفياً: «**إن المسؤول الذي يقف في وجه الاستثمار في سورية سيتحمل مسؤولية ذلك، فالعرقلة أصبحت غير مقبولة نهائياً، ولن يسمح لأحد أن يعرقل مشروعاً استثمارياً في سورية مهما كبر أو صغر شأن ذلك الشخص..**»

ولا شك أن الجميع يتفق مع هذا التوجه وخاصة إذا كانت الاستثمارات موجهة نحو قطاعات إنتاجية، وتلعب دوراً حقيقياً في تطوير البنية الإنتاجية وزيادة الدخل الوطني، وإذا كان المقصود كف يد المتنفذين عن مشاركة المستثمرين في هذه القطاعات الإنتاجية قسرياً.. ولكن السؤال الكبير هو مَنْ الذي قلّص الاستثمارات في القطاع العام الإنتاجي خلال السنوات الماضية؟ من الذي يعيق عمليات الاستبدال والتجديد في هذا القطاع نفسه؟ لماذا لا توجد سياسة استثمارية واضحة للدولة في قطاع الدولة نفسه؟ من المسؤول عن تقليص دور الدولة الاقتصادي؟ أليست كل هذه الأسئلة تشير بشكل واضح إلى أن هناك من يقف بوجه الاستثمار في القطاع العام؟ وهل يصبح ذنبه أخف إذا كان يدعو القطاع الخاص إلى الاستثمار ويعمل على إزالة المعوقات من أمامه، بينما يختلق مختلف الحجج لزيادة المعوقات أمام الاستثمار العام الذي يريد تحويله فعلياً إلى مجال الخدمات الاجتماعية فقط في نهاية المطاف؟.

رغم كل الأرقام الرسمية المعلنة أثبتت هذه السياسات إفلاسها لأنها أدت إلى مزيد من الإفقار للناس وإلى مزيد من تمركز للثروة بأيد قلة قليلة، وهذا الأمر لم يتم مصادفة واستمراره يهدد التطور الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي أي يهدد الأمن الوطني..

نعم ثمة مسؤولون يقفون في وجه الاستثمار في سورية وخاصة في القطاع العام، وهم إذا شجعوه في القطاع الخاص فإنهم يسعون لكي يصب في الدرجة الأولى في المجالات الخدمية غير الإنتاجية.. مما سبب تلك الوزمة التضخمية التي نعانيها اليوم، ويقطف ثمارها المرة ذوو الدخل المحدود عبر مزيد من ارتفاع الأسعار، ومزيد من انخفاض القدرة الشرائية.. وبالتالي مزيد من نمو مشوّه لن يساعد على حل المهام الكبرى المنتصبة أمامنا في ظل الظروف المعقدة والخطيرة في المنطقة، وخاصة في مجال البطالة ومستوى المعيشة وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين من تعليم وصحة وسكن..

وهؤلاء المسؤولون عن هذا الوضع يجب تحميلهم المسؤولية، لأن الأعمال تقاس بنتائجها، وليس بالتصريحات، بل يجب محاسبتهم لوضع الأساس لتغيير اتجاه التطور لبناء اقتصاد قوي مقاوم يستطيع تلبية الحاجات الأساسية للناس الذين تتدهور أوضاعهم يوماً بعد يوم، وفي ذلك ضمانة للحفاظ على كرامة الوطن والمواطن..

■■

◄ عمال «أحذية مصياف» يضربون عن العمل ص..2

◄ مؤشر أسعار قاسيون من جديد: هل تحسّن مستوى معيشتنا حقاً؟ ص..7

◄ الاتحاد الأوربي.. يمهّد الطريق لضرب إيران عسكرياً ص..8

الزمر في المحافظة والعرس في حرستا

◄ علي نمر

بعد ما يزيد عن خمسة عشر عاماً على إشادة البناء (الجديد) لها، وإصرار وزارة السياحة على إخلائها واستلام المبنى منها بأسرع وقت ممكن، تمت الموافقة على نقل وزارة الري من ساحة المحافظة في قلب العاصمة إلى مدينة حرستا في ريف دمشق..

لكن ما أوقع المواطنين، المراجعين لهذه الوزارة في الحيرة والارتباك، هو أن موافقة الوزير على نقل ممتلكات الوزارة وموظفيها جاءت على أساس الطوابق، أي كلما جُهِّز طابق في البناء الجديد، يُنقَل الموظفون والعمال الذين يقابلونه في البناء القديم. وقد تم حتى الآن نقل مديريتي التخطيط والمالية، والحبل على الجرار، وهذه العملية أرخت بظلها المزعج على كل مراجع لهذه الوزارة، فإذا اضطر أحدهم لأية موافقة من أحد الطوابق السفلية ثم العلوية، فستترتب عليه المراجعة في البناء الجديد في حرستا لأخذ توقيع ما، ثم العودة إلى مبنى الوزارة القديم لأخذ الموافقة أو التوقيع من الطابق الخامس، وبالتالي فإن المواطن المسكين المبتلي بحكومته سيمضي يومه كله ذهاباً وإياباً من الريف إلى المدينة وبالعكس، في جولة ماراتونية لإنجاز معاملته مع كل ما تتطلبه عادة من «مصاريف إضافية» لاتخفى على أحد، ناهيك عن تكاليف النقل والمواصلات والتعرض للشمس الحارقة والهواء الملوث وتحديداً في شرق المدينة...

كل هذا يجري في ظل الحديث عن الحكومة الإلكترونية، والتشديد على ضرورة تسريع إنجاز المعاملات اليومية للمواطنين.. إنه بالفعل اختراع جديد من وزارة الري، وصدق من قال: الطبل والزمر بكناكر، والعرس بدوما، عفواً حرستا الجارة..

■■

الأردنيون يطالبون

بوضع حد للفساد والخصخصة

دعت 150 شخصية أردنية المؤسسات الدستورية وكل الأردنيين إلى ضرورة انتهاج سياسة وطنية جادة للإصلاح الشامل، وإلى وضع حد لسياسة الخصخصة في المملكة، معتبرين أنها أسهمت في تفكيك الدولة وإفراغ مؤسساتها من محتواها وعمقت الفوارق في البلاد. ووقعت شخصيات عديدة بينها رئيس الوزراء الأسبق ومدير المخابرات الأسبق أحمد عبيدات على بيان طالب بإعادة الاعتبار بين الشعب الأردني بكل فئاته، والحكم بكل عناوينه ومؤسساته، لإعادة التوازن وفقاً لمقتضيات التمثيل الصحيح القائم على الحرية والشفافية وتكافؤ الفرص.

وطالب البيان بخضوع الجميع لحكم الدستور والقانون، وعدم استئثار فئة بالحقوق والامتيازات وترك الواجبات ليقوم بها غيرها.

وقال الموقعون على البيان: «لقد أدت السياسات والممارسات على امتداد العقد الماضي إلى تآكل قاعدة الحكم وانحسار قاعدة المشاركة وتفشي ظاهرة توريث المنافع والمناصب الحكومية، دون أي اعتبار للكفاءة ومتطلبات عملية البناء الوطني».

وجاء في البيان «كما أن شعار الخصخصة التي أملتها متطلبات المشروع الأمريكي وأدواته أدى إلى انتهاج سياسات عمياء أسهمت في تفكيك الدولة وإفراغ مؤسساتها من محتواها وتوظيف هذه المؤسسات بالكامل لصالح رأس المال الخادم لهذا المشروع».

وأضاف أن «الخصخصة على أيدي الفاسدين تحولت إلى وسيلة سهلة للإثراء غير المشروع، وأداة لتشويه النسيج الاجتماعي وتعميق الفوارق الطبيعية لصالح زمرة استأثرت بالمال والسلطة على حساب الأكثرية». وتابع «كما أدت الخصخصة إلى تعميم الفقر والعوز الذي أخذ يضرب معظم فئات المجتمع وفي جميع المجالات دون أي بارقة أمل لوقف التدهور وتفادي كارثة اقتصادية واجتماعية قادمة»..

ودعا البيان المؤسسات الدستورية وكل الأردنيين إلى التنبه لخطورة ما يجري وما آلت إليه الأوضاع وإدانة التجاوزات على حقوق المواطن وكرامته والعمل بكل الوسائل المشروعة لوضع حد لها قبل فوات الأوان.

كما دعا إلى انتهاج سياسة وطنية جادة للإصلاح الشامل تقوم على الالتزام بأحكام الدستور والثوابت التي تضمنها عند وضعه عام 1952، كخطوة أولى للخروج من هذا النفق المظلم.

■■

بصراحة

مؤتمر العمل الدولي.. والحريات النقابية

◄ عادل ياسين

انعقد المؤتمر السابع والتسعون لمنظمة العمل الدولية في ظل تصاعد وتنامي الحركة الإضرابية العمالية في مختلف الدول الرأسمالية، التي كوّنت الطبقة العاملة فيها تقاليد كفاحية عريقة في مواجهة الشركات الرأسمالية الكبرى منذ تشكلها حتى أصبحت عابرة للقارات ومتعددة للجنسيات، حيث أخذت هذه الشركات منذ فترة ليست بالقصيرة نقل مراكزها الإنتاجية إلى بلدان العالم الثالث، كالدول الآسيوية، وبهذه الطريقة تكون قد حققت (هذه الشركات) عدة أهداف في وقت واحد:

أولاً: تسريح أعداد كبيرة من العمال في بلدانها الأصلية للتخلص من المكاسب التي حققوها في مرحلة سابقة، وكذلك من أجورهم المرتفعة.

ثانياً: تفكيك الاتحادات، والنقابات العمالية، وإنشاء اتحادات بديلة تؤمن من خلالها السيطرة المباشرة على حركة الطبقة العاملة.

ثالثاً: الاستفادة من بعض ظروف بلدان العالم الثالث: أجور العمال المنخفضة، ضعف الحريات حيث تضمن أنظمة الحكم في هذه البلدان قمع الحركة العمالية المطالبة بحقوقها.

ولكن رغم النجاح النسبي الذي حققته هذه الشركات في خططها العدوانية على حقوق الطبقة العاملة في بلدانها، والبلدان الأخرى، استطاعت الطبقة العاملة النهوض مرة أخرى لتمارس حقها المشروع في الدفاع عن حقوقها ومطالبها العادلة، وأنشأت بهذا الخصوص نقابات كفاحية لديها المقدرة والعزيمة على قيادة نضالات العمال من خلال حركة إضرابية واسعة تشهدها البلدان الرأسمالية، وكذلك بلدان العالم الثالث، لتشكل هذه الحركة قوة صدامية متقدمة في مواجهة الرأسمالية المتوحشة، وشركاتها، ويأتي هذا في الوقت نفسه الذي تنهض فيه الكثير من الحركات السياسية المناهضة للعولمة ومشاريعها الاستعمارية الساعية إلى شن الحروب، ليتشكل من مجموعها جبهة عالمية مقاومة تدعم نضال شعوبنا، وتدعم نضال الطبقة العاملة في بلداننا.

وما جرى منذ أشهر عندما انتفضت الطبقة العاملة المصرية بإضراباتها الواسعة التي واجهها النظام المصري بالقمع الوحشي، دليل على عمق التضامن العمالي ووحدة مصير العمال، حيث اندفعت هذه القوى العمالية والنقابية والحركات المناهضة للعولمة لدعم عمال مصر في مواجهة النظام المصري العضو في منظمة العمل الدولية، والموقع على الاتفاقيات الخاصة بالحريات النقابية.

لقد عبرت الطبقة العاملة المصرية بإضراباتها المتواصلة عن دورها الوطني الفاعل في مواجهة السياسات الليبرالية في بيع شركات القطاع العام، وخصخصة مصر لصالح العدو الصهيوني، والإمبريالية الأمريكية من خلال الاستثمارات الواسعة التي جعلت الاقتصاد المصري رهينة في يد الأمريكان، والصهاينة، والتي لم يجن منها الشعب المصري إلا الحرمان والجوع رغم كل ادعاءات النظام، حيث وعد الشعب المصري بالرفاهية، والرخاء، لكن الوعود كانت خلبية.

لقد أكد المؤتمر السابع والتسعون على حماية الحريات النقابية وحقوق الإنسان، وضرورة تطبيق الدول الموقعة على الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية لجميع نصوصها التي تراعي أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات، أرباب العمل، النقابات)، وقد أكدت الوفود المشاركة الممثلة لحكوماتها التزامها بهذه الاتفاقيات، وخاصة فيما يتعلق بحق الطبقة العاملة بالإضراب، وباستقلالية النقابات، ولكن تأكيدهم هذا ما هو إلا تضليل تمارسه هذه المنظمة، وهيئاتها المختلفة على الطبقة العاملة لمنعها من الدفاع عن حقوقها، وما يؤكد هذا القول، أن معظم الدول الموقعة على تلكم الاتفاقيات تمارس قمعاً واضحاً بحق الطبقة العاملة وحركتها النقابية عبر مصادرة حقوقها وحرياتها النقابية كما هي الحال في تونس، والجزائر، والمغرب، ومصر، والدول الآسيوية، وفي البلدان الأوروبية..إلخ.. عبر قيام أصحاب العمل بمصادرة حقوق العمال ، وتخفيض أجورهم، وتسريحهم، دون أن تتخذ المنظمة بحقهم أي إجراء، فأي انسجام هذا الذي عبر عنه المؤتمر بين أطراف الإنتاج الثلاثة؟! إنه انسجام فقط بين الحكومات، وأرباب العمل.

جاء في كلمة رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية أمام المؤتمر (إن الحقوق، والحريات النقابية المكرسة بمعايير العمل الدولية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من معايير حقوق الإنسان)، ونرجو أن يتحقق هذا الكلام فعلياً على أرض الواقع في بلدنا، فتجربة الطبقة العاملة في العالم ومنها سورية تؤكد أن العبرة ليس بما يتخذ من قرارات وتوصيات، بل العبرة بما يجري تطبيقه على الأرض، وإلا لما كان هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في مختلف بقاع الأرض، ولما كان هناك الملايين من الجياع الآخذين بالازدياد.

Adel@kassioun.org ■

عمال «أحذية مصياف» يضربون عن العمل!

◄ يامن طوبر

يبدو أن العمال في المنشآت العامة والخاصة على حد سواء، قد بدؤوا باستخدام سلاحهم الاحتياطي الشرعي والدستوري لتحقيق مطالبهم، بعد أن استنفذوا الوسائل الأخرى كلها، وسُدّت في وجوههم جميع سبل الحوار..

العمال، وفي أكثر من موقع راحوا يلجؤون مؤخراً للإضراب لنيل حقوقهم، ولن يكون آخرهم عمال معمل أحذية مصياف الذين اقتدوا بعمال معمل سكر تل سلحب، رفاق الدرب الطويل الذين اعتصموا في ساحة معمل السكر لعدة ساعات، ولم يتراجعوا حتى نزلت إدارة المعمل عند طلبهم وأقصت مراقب الدوام الذي كان متحكماً برقاب العمال يغيّب من يريد ويحضّر الدوام من يشاء، فأضربوا بدورهم يوم الثلاثاء 6/24/ عن العمل احتجاجاً على تأخير أجورهم الشهرية.

الشركة العامة للجلود والأحذية والتي تضم أربعة معامل – درعا – السويداء – النبك – مصياف – هي في حالة موت سريري منذ سنوات عدة، ويطبق عليها شعار الجودة الليبرالي (خصصها أو دعها تموت)، فالمعامل الأربعة مخسّرة، (ولا نقول خاسرة) باستثناء معمل درعا الرابح 200 ألف ل.س، وخسائرها تبدأ من عشرة ملايين في السويداء. النبك 12 مليون. الإدارة العامة 12 مليون. مصياف أكثر من ثلاثين مليون.. وهذه الخسائر لا تعود للعنصر البشري والأيدي العاملة المترهلة كما يدّعي مدير عام الشركة، وإنما السبب الحقيقي هو قدم الآلات واهتلاكها..

فمعمل مصياف تأسس عام 1978، ولم يجر على آلاته أي تعديل ولا تجديد ولو بالحدود الدنيا، والمكنات مهترئة وقديمة، إذ تجاوز عمرها عقوداً ثلاثة، ولا نعلم ما إذا كانت مستعملة أم لا عند بدء التشغيل.

ومما لا شك فيه أن العمال مهرة ووطنيون ولديهم روح تجديدية وهمّة على العمل، ولكن المعوقات أكبر من أن يتجاوزوها. فبالإضافة إلى اهتلاك الآلات، لا توجد سيولة نقدية لشراء المواد الأولية.

معمل أحذية بانياس يحتاج إلى خمسين مليون ليرة سورية لإعادة الإقلاع على أسس تنافسية، لكن ذلك لا يُلبّى، بل ويزاد عليه تأخير رواتب العمال!! فمن يبيع قوة عمله يلزمه تجديدها كي لا يصبح حاله كحال الآلة البالية التي يديرها.

أيضا تشكو الشركة العامة للجلود والأحذية من عدم وجود صالات عرض في المدن السورية لعرض منتجات معاملها باستثناء صالة وحيدة في باب توما في دمشق، وهناك دعاوى عدة ضد الشركة أمام القضاء، تجارية ومالية، ناهيك عن الدعاوى العمالية.

يقول أحد أعضاء اللجنة النقابية في معمل أحذية مصياف: إن من بين هذه الدعاوي دعوى أقامها عمال هذا المعمل تطالب بتقديم وجبة غذائية وقائية، وقد ربحها العمال، ولم تنفذها الإدارة العامة انسجاماً مع «دعه يموت»، وإن أموال النقابة التي تقدر بنحو أربعة ملايين ليرة سورية العائدة إلى الصندوق النقابي محجوزة ولا تطالها يد اللجنة النقابية في معمل مصياف، فإذا ما حدث أي طارئ أو حادث أو مرض أو تسريح، ستقف النقابة مكتوفة الأيدي، ولن تستطيع تقديم أية مساعدة لأي من عمالها، ولا حتى في حالة الوفاة. العامل لن يصله حقه من هذا الصندوق.

ويضيف عضو آخر: كنا في ما مضى مشمولين بالطبابة، وإن كانت جزئية وناقصة، ولكن الآن سقط هذا الحق بفعل السياسة الاقتصادية النيوليبرالية التي تسير بالبلد نحو التهلكة.

كما تحدثنا مع بعض العمال عن أسباب ودواعي هذا الإضراب، فذكروا لنا أن السبب الرئيسي هو تأخير أجورهم، فقد جرت العادة أن يقبضوا هذه الأجور في الأسبوع الأول أو في بداية الأسبوع الثاني من كل شهر بما لا يتجاوز عشرة أيام عن بداية الشهر، لكن هذه المرة تجاوز التأخير العشرين يوماً وحتى الآن لم يحصل أي منهم على أجره..

وأكد أحد العمال: «الطبابة حق لنا، وقد نزعوا هذا الحق من أيدينا، ولأن الجوع كافر وليس لدينا ما يسد رمقنا وإطعام أولادنا، ولأن الكلام لم يعد ينفع قررنا استخدام حقنا الدستوري».

كما تحدثنا مع مدير المعمل الأستاذ فرح فرح، فعاود وكرر الأسباب القديمة ذاتها التي تعيق العمل: عدم وجود سيولة مالية لشراء المواد الأولية، وقدم الآلات، وآثار هذه الأسباب على التكلفة وعدم القدرة التنافسية في السوق. وبيّن أن إنتاج المعمل تستجره جهات القطاع العام لتيسر (أمرنا). وقال: «إن ما يصيب العمال يصيبنا جميعاً، فعندما تتأخر السيولة المالية، أنا أيضاً لن أقبض راتبي الشهري.. أما بالنسبة لعدد العمال المضربين عن العمل فهو محدود جداً، وربما يكونون على حق». وذكر لنا أنه عمل على تعديل خمسة قوالب لإنتاج موديلات متنوعة تناسب الطلب –رجالي –ولادي، ما عدا النسائي لأن للنساء قصة أخرى. وأضاف أن «هناك طلبيات تقدم لنا، ولكن من أين لنا تلبيتها دون وجود مواد أولية أو سيولة نقدية، هذا إذا تجاوزنا وضع المكنات وقدمها؟».

ومما لفت انتباهنا هو الانسجام التام والتوافق في الآراء بين الإدارة وأعضاء اللجنة النقابية، ومعرفتهم بأن هناك من يعمل على تدمير القطاع العام وصولاً إلى بيعه وتشريد عماله، وعلمنا أن أحد المستثمرين قدم عرضاً لاستثمار المعمل، ولكن نقابة العمال وقفت في وجه ذلك وأفشلت العرض، وعلمنا أن المستثمر كان يخطط لطرد 250 عاملاً من أصل 300 في حال تمت الصفقة، ولكن الهجمة صدت بقوة العمال ونقابتهم.

ذكر لنا مدير المعمل أنه تم تحويل خمسة ملايين ليرة سورية من وزارة الصناعة إلى الشركة، ويخشى العاملون في معمل الأحذية أن يستولي عليها المدير العام، ولا تصل لهذا المعمل الأموال المستحقة، وأولها أجور العمال..

الوصفة ذاتها، والهجمة واحدة، والهدف تدمير القطاع العام وكف يد الدولة وإطلاق يد العابثين بالاقتصاد من محدثي النعمة وسواهم للسيطرة والاستيلاء على مقدرات البلاد وتهميش دور الكادحين وصولاً إلى أخذها بعيداً في أودية الظلام.

■■

أضرَبوا.. فحققوا بعض مطالبهم

أشرنا في عدد سابق من قاسيون إلى الإضراب المحدود الذي قام به عمال شركة سامر الدبس مطالبين بدفع زيادة الأجور الأخيرة، الصادرة بقرار عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (1300+5%) ل.س من الأجر المقطوع، حيث كانت الإدارة تماطل بهدف عدم الدفع، وهذه عادة استمر عليها معظم أرباب العمل، بألا يستجيبوا لأي قرار صادر عن الوزارة بزيادة أجور العمال.

ليس هذا فقط، بل العرف السائد لدى أرباب العمل هو عدم تأدية ما هو متوجب عليهم تجاه العمال، كالزيادة الدورية، والطبابة، والإجازات، وإجازات الأعياد، والتسجيل بالتأمينات الاجتماعية بالأجر الحقيقي. ولعل الأسوأ هو قيامهم بإجبار العمال على توقيع الاستقالة المسبقة، وبراءة الذمة، قبل الشروع بالعمل.

كل هذه الأمور أصبحت عرفاً عند أرباب العمل، ولكن هذا العرف بدأ العمال بكسره، من خلال تنامي وعيهم المطلبي وتنامي تجربتهم التي تتكون بسياق العمل. فالإضراب الذي قام به العمال في العديد من المعامل الخاصة والعامة، كان وسيلة من أجل الدفاع عن حقوقهم المعتدى عليها، وخاصة أجورهم، وهذا رد طبيعي يتكون عندهم بعد استنفاذ الوسائل الأخرى مثل المطالبة، والحوار، والتفاوض، وحين لم تجد تلك الوسائل منفردة، يلجأ العمال للخيار المشَروع: الإضراب.. الذي في حال نجاحه يحقق لهم المطلب الذي من أجله أضربوا.

وهذا ما فعله العمال في معمل سامر الدبس حيث حقق إضرابهم الناجح مطلبهم بزيادة أجورهم التي هي ليست منّة من أحد، بل حق مشروع فرضته الظروف الاقتصادية والمعاشية للعمال، وهذا ما كان ليتم لولا تضامنهم لحظة الإضراب وما قبله وما تلاه من مفاوضات.

تحية إلى كل السواعد القوية المناضلة من أجل حقوقها.

■■

شركة «راماك»

تسرح عدداً من عمالها

يقول المثل الشعبي: (يافرعون مين فرعنك، قال: ما في حدا يردني) هذا حال الكثيرين من أرباب العمل الذين يجدون في استغلال العمال وهضم حقوقهم وابتلاع جزء من أجورهم أمراً يسيراً لا يكلف سوى جرة قلم، أو كلمة ينطقون بها، لتصبح حقوق العمال في مهب الريح. لم لا؟ وكل الظروف التي تجعلهم متحكمين برقاب العباد وأرزاقهم مهيأة، وتتيح لهم القيام بفعلهم الجائر هذا بحق العمال، وهم يعلمون مسبقاً أن لا أحد سيحاسبهم على أفعالهم وسلوكهم. أي أنهم خارج دائرة المساءلة حتى لو كان فعلهم مخالفاً للقانون.

وفقاً لذلك فإن هناك الألوف من عمال البناء، الذين يعملون بأجور يومية زهيدة غير متناسبة مع الغلاء الفاحش في الأسعار، ولا مع طبيعة العمل الشاق لمهنة البناء، حيث يتعرضون لمخاطر حقيقية تؤدي حوادثها إلى الموت أو إلى العاهة الدائمة.. مثل نجاري الباطون، والطينة، وبنائي الحجر، والأعمال الكهربائية، وغيرها من المهن التي تدخل في نظام مهنة البناء.

هؤلاء العمال محرومون من كل أشكال الحماية (المهنية أو الاجتماعية)، فأجورهم يحددها قانون العرض والطلب في السوق، ولا يشملهم الحد الأدنى من الأجور، وكذلك فإن قانون التأمينات لا يشملهم حيث ينتقلون من ورشة إلى أخرى حتى لو كانوا يعملون عند رب عمل واحد في مشاريع متعددة كما هو حادث الآن في الشركات الإنشائية الخاصة التي أحدثت مؤخراً وفقاً لحمى الاستثمار السارية، مجتاحة الوطن من أقصاه إلى أقصاه.

إحدى هذه الشركات التي تمارس مهنة البناء شركة راماك، حيث تقيم مشروعاً في منطقة صحنايا، ومعظم عمالها من أبناء المنطقة الشرقية والجزيرة، الذين تركوا ديارهم مهاجرين إلى دمشق بحثاً عن عمل يؤمن لهم قوت يومهم مع عائلاتهم، بعد أن فقدوا كل إمكانية للبقاء في ديارهم وأراضيهم الزراعية بسبب تكاليف الزراعة المرتفعة التي سببها رفع الدعم عن المازوت وتحرير أسعار العديد من المواد الزراعية التي أرهقتهم ففضلوا الهجرة، والبحث عن عمل آخر في العاصمة، وهم في هذه الحاله كمن يستجير من الرمضاء بالنار.

قصة هؤلاء العمال مع هذه الشركة أن القائمين عليها طلبوا منهم العمل يوم الجمعة كما هو معتاد، ولكن هذه المرة طلبوا منهم العمل ساعتين إضافيتين مجاناً (على روح المرحوم) حيث استنكر العمال هذا الطلب، ورفض العديد منهم الانصياع لذلك، وانسحب الكثير منهم عائدين إلى بيوتهم.

لقد تضامن العمال مع بعضهم في هذا الموقف، وخاصة عمال الكهرباء، حيث حذروا الإدارة من تسريح العمال، وفي اليوم التالي منعت الإدارة العمال من الدخول إلى ورشات العمل، وقامت بالتحقيق معهم، حيث اتخذت قراراً بتسريح (ستة عمال)، وتخفيض أجرة عدد آخر بمقدار (50 ل.س).

ما نود أن نقوله بهذا الصدد: إن هذه الحادثة تتكرر في الكثير من المواقع، وستتكرر أيضاً في هذه الشركة، وهذا يستدعي من نقابة عمال البناء إيجاد الطرق الكفيلة بحماية حقوق هؤلاء العمال من خلال الاتصال بهم في مواقع عملهم، وتسييسهم إلى النقابة، وكذلك إيجاد أشكال من الحماية المهنية والتأمينية لهم، وهذا دور مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي من مهمتها حماية هؤلاء العمال والتأمين عليهم ضد مخاطر المهنة، وضد تعسف أرباب العمل.

■■

سعيد دوكو.. عام على الرحيل

◄ مسهوج خضر

مع أواخر أيام ربيع عام 2007، وفي 5/31 تحديداً، ودعنا رفيق دربنا المناضل الكبير سعيد دوكو.. وبمناسبة مرور عام على وفاته أود تسليط الضوء على بعض من جوانب حياته التي كانت مليئة بالنضال والتضحيات والمآسي والاعتقال..

تعرفت على الراحل في مدينة المالكية في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، كان يجلس بين العشرات من الرجال، وأحيانا أخرى بين المئات منهم، وينفرد بالحديث إليهم بأسلوب ريفي بسيط، بعيداً عن تعقيدات المدينة ودبلوماسياتها، واضعاً رأس خيط المعرفة في عقول الفلاحين ومتلقي سياسة الحزب. كان يقوم بذلك دون عناء وكأنه يحكي رواية قروية حفظها عن ظهر قلب، والناس يستمعون إليه بشوق ولهفة، منصتين إلى شرحه عن السياسة الاقتصادية للحكومة، وعن الغلاء الفاحش المستشري كالنار التي تسري في الهشيم، عن القضية الكردية بشكل عام، عن الجور الذي لحق بالمواطنين الأكراد المجردين من الجنسية، عن الحركة الصهيونية وخطرها العالمي وليس على الشعب الفلسطيني فحسب.. عن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، بين الرأسمالية والاشتراكية، مختصراً هذه المحاور بموازنات قيمية، القيمة الأعلى لدى الرأسمالية هي النقود، القيمة الأعلى لدى الاشتراكية هي الإنسان. كيف تحل الرأسمالية الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا؟ كيف تحل الرأسمالية ما يشبه الصراع بين المرأة والرجل؟ كيف قسمت الإمبريالية العالم كمناطق نفوذ بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية؟ بالمقابل كيف تحل الاشتراكية القضية القومية عبر حق تقرير المصير وبالترابط مع دفع العملية الثورية إلى الأمام، وليس المهادنة أو التوافقات مع الإمبريالية بهذا الصدد.

بالإضافة إلى قيادته لعمل منظمة المالكية، بنى شبكة واسعة جداً من العلاقات بكل ألوان الطيف الاجتماعي الموجود، من المرحوم القس أفرام، إلى المرحوم الملا إسماعيل الكمصور، إلى وجهاء المنطقة بشكل عام، إلى علاقاته المتميزة بالوسط العربي في الجنوب. كل ذلك دون أن يتخلى عن كونه سفيراً للفقراء أينما حل .

محاور مبدئي نشيط مع شعبة حزب البعث العربي الاشتراكي في المدينة ومع مدير المنطقة ومع الأجهزة الأمنية، حليف لاتحادات العمال والفلاحين في القضايا الطبقية.. له بصمات لا تمحى في هذا المجال في قرى كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر: القيصرية (مامشور)، المنصورة (بورزي)، مزرعة مسلم، سرمساخ (قلقيلية)...

لقاءاته شبه الدورية مع ممثلي الحركة الكردية، وبدرجة أخف مع الحركة السريانية (ليس بسبب منه)، يجري بينهم نقاشات حامية، صوت عال، خفوت، تسخين.. احترام متبادل. كل ذلك على حساب دزينة من الأولاد، وامرأة لا تعرف الانقباض من رواد البيت، (البيت الذي وكأنه مكتب الحزب) البيت الذي كان يبقي أبوابه مشرعة أمام حركة الرفاق والأصدقاء والمراجعين لقضايا مختلفة باختلاف مشاكل المنطقة، من الصراع بين الفلاحين والإقطاع، بين الأزواج والزوجات، بين ملاكي المالكية ومشتري العقارات، المختلفين فيما بينهم. هذه الدار المسكونة بالأجرة وليست بالتمليك، لا تعرف ساعة لنهاية الدوام.. الضيافة مستمرة حتى بعد الثانية عشرة ليلا في كثير من الأيام والحالات .

لأسباب موضوعية ولدوره المتميز، كانت المنظمة ممتدة بالاتجاهات الأربعة لمدينة المالكية، وتشمل العشرات والعشرات من القرى، وتضم في صفوفها مئات الرفاق الذين كانوا يعملون كخلايا النحل والنمل جيئة وذهاباً، والحياة الحزبية كان لها طعم ولون ورائحة زكية.. وستبقى ذكرى سعيد دوكو زكية، ليس بين صفوف الشيوعيين فحسب بل وبين جماهير منطقة المالكية بشكل خاص، وبين جماهير المحافظة بشكل عام .

لسعيد دوكو الصامد الصامت عهدنا أن نبقى أوفياء لمثل الاشتراكية والشيوعية، أن نبقى إلى جانب فقراء بلادنا وفقراء العالم من كل لون ودين وقوم، دون تمييز، وعلى العهد صامدون .

■■

في عيد الشهيد الشيوعي

ألقيت هذه القصيدة في السادس والعشرين من شهر حزيران 2007 أمام أضرحة بعض شهداء الحزب الشيوعي السوري في منطقة الجزيرة..

عيدُ الشهيد يُزادُ فيك بهائي
وإليك أُهدي صبوتي ورجائي
وإلى جلالك تستزيد محبتي
وإلى خصالك يستهيم فضائي
ياصانع المجد التليد تحيّة
تُهدى إليك بوفرة وسخاء
في موطني عرف الخلود رجاله
مذ أشرقت شمسٌ على الرمضاء
في مهده كان الشهيد علامةً
وضّاءةً تزهو على الجوزاء
مذ واجه السفاح أول ثلّة
صعبٌ تجاوبها مع الإغراء
وتلاهمو رئبال جلّق يوسفٌ
مستهدفاً حرباً على الأعداء
وتتالت الأسماءُ في عليائها
تزهو شموخاً خيرة الأسماء
يا عيد أشرقت الحياة بنورها
إذ أُترعتْ بنجيعك الوضّاء
خلّدت ذكرى الخالدين بحزبنا
وحفظت عهداً ملزماً بوفاء
من حزبنا برزت معالمُ ثورة
خاضت نضالاً.. عُمِّدت بدماء
وتقاطر الأحرار سعياً منهمُ
نحو المكارم في عُلىً وإباء
ما كان منهم من يروم مكانةً
إلاّ بدافع نصرة الفقراء

■ أحمد الذياب

تحديات تواجه الماركسية اللينينية

■ رياض اخضير - حلب

في ظل اختلال موازين القوى لصالح قوى الاستكبار العالمي، تبقى الإيديولوجيا الملاذ الأخير للشعوب المضطهدة لحماية استقلالها من المستعمرين الجدد، من أجل تشويه دور الإيديولوجيا بعيون الجماهير الشعبية، تصور وسائل الإعلام الرأسمالية الثقافة التي تدعو للتضحية بالغالي والنفيس للدفاع عن الأوطان والمعتقدات على أنها ثقافة موت، لكن كيف يمكن للمدافع عن أرضه في جنوب لبنان وفي غزة، أن يثبت في مكانه في وجه ترسانة الأسلحة الإسرائيلية المدمرة التي تنهال عليه بآلاف الأطنان من القنابل المتنوعة، وبيده سلاح فردي، دون إيمان راسخ بإيديولوجيا إن كانت قومية اشتراكية أو شيوعية أو إسلامية متنورة. يروج أيديولوجو العولمة للبراغماتية التي تدعو لاهتمام الفرد بمصالحه الخاصة والآنية وعدم التفكير بمصالح شعبه وبالمستقبل أي نزع منظومة الأفكار والقيم المقاومة من حياة الشعوب لتتقبل الثقافات والمشاريع الوافدة دون مقاومة تذكر.

تتعرض الماركسية اللينينية بصورة خاصة إلى حملة افتراء واسعة من وسائل إعلام العولمة لإنهاء نفوذها داخل الشغيلة وبين المثقفين الوطنيين، وتحملها مسؤولية (النظام الشمولي) الذي ساد في الدول الاشتراكية، مضمون الأخطار التي تهدد الماركسية تتلخص بما يلي:

1 – محاولات مستمرة لإثبات أن الماركسية تجاوزها العصر ويجب ركنها في متحف التاريخ مثلها مثل كل النظريات الاجتماعية السابقة، وبالتالي الدعوة للاسترشاد بها هو جمود عقائدي أدى في الماضي وسيؤدي إلى صراعات عبثية وهدر الجهود.

2 – تفريغ الماركسية من محتواها الطبقي وإلغاء دور الصراع الطبقي في تقدم البشرية، والتمسك بهذا الصراع يضعف الوحدة الوطنية. خدع بعض المثقفين بالكلام المعسول لقوى العولمة، عن الدور الإنساني الجديد للرأسمالية، وأنها ستساهم بالمال والتكنولوجيا لتطوير البلدان النامية، وجرى التبشير بنهاية الحروب، لكن ماذا كانت النتيجة على الأرض، العودة إلى الاستعمار القديم باحتلال أفغانستان والعراق، ومجاعات تهدد البشرية، مئات الملايين من البشر مهددون بالموت جوعاً.

3 – لتفادي مواجهة البيروقراطية وجها لوجه وحتى الدفاع عنها من بعض المثقفين، يحمل منظرو البيروقراطية والليبرالية الجديدة، اللينينية مسؤولية فشل الاشتراكية، يرى هؤلاء إن ثورة أكتوبر الاشتراكية غير مبررة من الناحية التاريخية، وإرادوية لينين والبلاشفة افتعلت الأحداث لذلك كان انهيار الدول الاشتراكية أمرا محتما، بالتالي تبرأت بيروقراطية الدول الاشتراكية وبيروقراطية حركة التحرر الوطني من ضياع جهود ملايين البشر الذين ضحوا بحياتهم من أجل انتصار الاشتراكية، ليست المشكلة في الثورة بل في البيروقراطية التي سيطرت على الدولة التي أقامتها الثورة.

4 – تنتقد (المعارضة الماركسية)، لجنة وحدة الشيوعيين وتوجه لها تهمة (الاقتصادية) ،يتخلى هؤلاء عن كل الماركسية التي مضمونها النضال ضد الاستغلال والوقوف بوجه المشاريع الاستعمارية، ويخدمون بسياستهم المغامرة قوى الفساد المتسلطة، يهاجمونها بالأقوال ويخدمونها بالأفعال، ولا يتذكرون من الماركسية سوى موضوعة الاقتصادية، الاختيارية المقيتة اخطر أنواع الانتهازية التي تتعرض لها الماركسية الآن.

روح الماركسية هي الاقتصاد السياسي فإذا لم ندرك علاقات الإنتاج السائدة ونعرف مصالح الطبقات المتصارعة لن نستطيع وضع خطة سياسية صائبة ويصبح الكلام في السياسة مجرد لغو وهذر، والقفز إلى السياسة دون البحث المعمق في الاقتصاد هو سبب ضياع المعارضة الليبرالية، أضف إلى ذلك، إن التغيير الجدي والحقيقي يعتمد على الجماهير الشعبية صاحبة المصلحة في التغيير، وهنا جوهر الماركسية اللينينية، والدفاع عن مصالح الكادحين هو مضمون سياسة لجنة وحدة الشيوعيين، أما مجموعة من المثقفين الحانقين التائهين المعزولين عن الجماهير لن تخشاهم البيروقراطية، وصدق عبد القادر الجزائري بقوله (عين على الحق وعين على الكثرة)، عدم ثقة المعارضة الليبرالية بالجماهير الواضح، يورطها بالبحث عن قوى من الخارج لإجراء التغيير، وهذا ما يرفضه شعبنا وترفضه لجنة وحدة الشيوعيين رفضاً مطلقاً.

5 – تسخير موضوعة ماركس حول انتصار الاشتراكية في البلدان الرأسمالية المتقدمة (بريطانيا فرنسا ...)، لخدمة النيوليبرالية، وتحويلها إلى حجة للهجوم على التحولات الاجتماعية التي جرت في البلدان العربية في أواسط القرن الماضي، واعتبارها حرقاً للمراحل قطعت طريق تطور البرجوازية، نفذها مجموعة من المغامرين العسكر، بهدف تقديم ذريعة لقوى الفساد للخلاص من الفكر القومي الاشتراكي التي نمت داخله ولستر الفريق الاقتصادي الخادم الرخيص للمنظمات المالية الدولية الخاضعة كليا للاحتكارات، الذي بقراراته وتوجهاته الليبرالية يريد القضاء على كل المنجزات التي حققها شعبنا .

إن تخاذل الأنظمة والطبقات الاستغلالية العربية في حرب فلسطين اضطر الجيوش العربية لقيادة ثورات حركة التحرر في مصر والعراق وسورية.. لمواجهة المشاريع الأمريكية والصهيونية كحلف بغداد والنقطة الرابعة.. ونفذت الإصلاح الزراعي والتأميم لإنهاء تمرد الإقطاع والرأسمالية، إن تدخل الجيوش العربية في الوقت المناسب أدى إلى إجراء التحولات الاجتماعية بأقل الخسائر، في حين انحياز الجيش الإيراني إلى جانب الشاه كلف الثورة الإسلامية الإيرانية عشرات آلاف من الشهداء، إن دور الأنظمة العربية في حينه لا يختلف عن دور الأنظمة العربية (المعتلة) الآن.

خاضت الماركسية نضالاً لا هوادة فيه ضد جميع التيارات الاشتراكية الطوباوية وضد الانتهازية، وأصبحت النظرية السائدة في صفوف الطبقة العاملة بعد هزيمة كومونة باريس، والآن تتكرر التجربة ومصير الانتهازيين والتحريفيين الجدد لن يكون أفضل من أسلافهم، وستخرج الماركسية ظافرة مرة أخرى في الصراع الفكري الضاري الدائر.

■■

روح الماركسية هي الاقتصاد السياسي فإذا لم ندرك علاقات الإنتاج السائدة ونعرف مصالح الطبقات المتصارعة، يصبح الكلام في السياسة مجرد لغو وهذر.

كيف أصبحت شيوعياً

قراءنا الأعزاء.. كثيرة هي الرسائل والاتصالات التي تردنا من الرفاق وفي طليعتهم القدامى – الذين لم يبخلوا في يوم من الأيام بأي جهد أو تضحية من أجل مستقبل أجمل وأفضل لشعبنا ووطننا، والشواهد متوفرة وموثقة –تدعونا لمتابعة العمل الصادق والجاد في سبيل وحدة جميع الشيوعيين السوريين، وكلها تعرب عن استعدادهم للمشاركة في أي نشاط ميداني يعيد الحزب إلى جماهيره ويعيد الجماهير إليه، ونحن بدورنا نعرب عن اعتزازنا بمساندتهم وبمشاعرهم الرفاقية الحارة، ولاشك أن ما تحمله الرسائل من آراء وملاحظات واقتراحات واستفسارات يستحق كل الاهتمام والدراسة. والذي يلفت النظر ويحظى بالتقدير هو ذلك الإدراك الواثق لمجريات الأحداث على أرض الواقع وبخاصة قضية وحدة الشيوعيين وسبل تحقيقها، ولعل في العبارات التالية التي جاءت في إحدى الرسائل خير شاهد على تبلور الاتجاه السليم ليحتشد الرفاق في صف واحد :

(ليس يكفي أن أقول: أشد على أيديكم، بل يجدر أن أقول: ليشد الرفاق في مختلف تنظيماتهم، وخارج التنظيمات على أيدي بعضهم بعضاً.. لنشد أيدينا على أيدينا جميعا).

ضيفنا اليوم الرفيق القديم مخول غازي حنون..

الرفيق المحترم أبو ناجي.. أهلاً وسهلاً بك.. يسعدنا أن تحدث قراءنا الأعزاء كيف أصبحت شيوعياً؟.

أنا من مواليد بلدة «صدد» التابعة لمحافظة حمص عام 1937 في أسرة كادحة فقيرة. أنهيت تعليمي الابتدائي في مدرسة البلدة، ثم تابعت الدراسة الإعدادية والثانوية «دراسة حرة» وأنا أعمل بين صدد والجزيرة لتأمين تكاليف العيش.

تعود بداية تعرفي على الشيوعية إلى فترة أواخر أربعينات القرن الماضي، وأذكر أنني اشتريت حينها كتاباً يحمل عنواناً أعجبني «وعلى الأرض السلام» للكاتب جورج حنا، وبعد قراءته شعرت بأنه أيقظ في ذهني مسألة العدالة الاجتماعية، وجعلني أفكر في المظالم التي يعاني منها الفقراء. وفي تلك المرحلة كانت التيارات السياسية تحرك الناس في بلدتي، وأتيح لي أن ألتقي الرفيق المخضرم الأستاذ مطانس طراد «أبو مروان» الذي كان له الفضل في تفتح وعيي السياسي، فقد نورني بأفكاره أنا والكثيرين من أبناء البلدة، وجذبنا نحو الشيوعية والحزب، فبدأنا بدورنا في تعريف الناس في بلدتنا والقرى المجاورة بالحزب الشيوعي كحزب وطني يناضل من أجل الكادحين من عمال وفلاحين. ومن ذكريات تلك الأيام ذكرى انتخابات البرلمان حين جاءنا مرشحو الحزب الرفاق: نصوح الغفري وظهير عبد الصمد ووصفي البني حيث استقبلناهم في ساحة البلدة بالأهازيج والهتافات، وكان معنا الشاعر الشعبي المعروف عيسى النور، وإلى اليوم أذكر هتافه الذي كنا نردده معه: (عاش وصفي البني عاش، وليحيا خالد بكداش).. وعندما وصلنا إلى بيت الرفيق عبد الله بركات، صاح الشاعر (يا عبد الله افتاح الباب– جينا نحنا والنواب).

في أوائل الخمسينات تعرفت على صحيفة الحزب «صوت الشعب» وصرت من قرائها، وفي عهد الديكتاتور أديب الشيشكلي تعرضت مع الرفاق للملاحقة والاضطهاد، لكن كل ذلك لم يزدنا إلا إصراراً على متابعة نضالنا وتمسكنا أكثر بالحزب وفكره. وبين أعوام 54 و58 قرأت الكثير من المطبوعات التي كانت تصدر عن الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، واقتنيت وقتها كثيراً من كتب لينين ومن كتب الاقتصاد، ومنها كتاب الاقتصاد السياسي ترجمة بدر الدين السباعي، وكنت مشتركاً بثلاث صحف هي: النور، وأنباء موسكو، والصرخة، وكان الرفيق الأديب عبد المعين الملوحي مسؤولاً عنها في حمص. ومن الذكريات أيضاً ذكريات التقائي بالعديد من الرفاق في قيادة الحزب، وكان لي علاقة خاصة مع الرفيق ناصر حدة، وأتذكر حين كلفني الحزب مرة مع رفيق آخر بمهمة عام 1955 و (بأسماء مستعارة) للعمل على تأمين أصوات لانتخاب نائب بديل عن عدنان الأتاسي الذي كان مشتركاً بمؤامرة لحزب «الشعب»، وعشية الانتخابات تم التعارف بين الرفاق بأسمائهم الحقيقية، ففوجئت بأن الاسم الحقيقي للرفيق محمد طاهر الذي شاركني بتنفيذ المهمة هو الرفيق الفضل الأتاسي حفيد الرئيس هاشم الأتاسي. واستمر العمل والنضال بشكل جيد إلى أن حدثت الانقسامات التي هشمت الحزب وهمشته، وأبعدته عن جماهيره الواسعة، وحين حدث انقسام الرفيق أبو سامي تم إبعادي مع كثير من الرفاق لأننا لم نوافق على قرار الانقسام، ومنذ ذلك الوقت بقيت خارج التنظيم، لكنني بقيت أتابع الاطلاع على مطبوعات كل الفصائل، ومنذ خمس سنوات اطلعت على صحيفة قاسيون التي أعجبني بها صدق الطرح والجرأة فيما يخص الوطن والمواطن، ودعوتها الصحيحة والجريئة المتكررة لوحدة جميع الشيوعيين السوريين، وأضم صوتي معها وبالدعوة نفسها، وأناشد كل الشيوعيين أينما كانت مواقعهم داخل أو خارج التنظيمات بلا استثناء للعمل المخلص والجاد والنشيط بما تتطلبه كرامة الشيوعي.. كرامة المواطن.. ولكي يستعيد الحزب الشيوعي السوري دوره التاريخي كحزب للشعب والوطن.

■ إعداد محمد علي طه

الصنمين.. مدينة نسيها الزمن

◄ استطلاع: يوسف البني وخالد الشرع

شأنها شأن كل القرى والمناطق المترامية الأطراف في المحافظات البعيدة عن العاصمة، تعيش مدينة الصنمين على هامش الحضارة، بعيدة عن الاهتمام والخدمات، نموذجاً حياً عن أحزمة الفقر الحائرة، التي لا تدري من أين تأتيها المصائب.

في استطلاع حي قامت به «قاسيون» في مدينة الصنمين، تبين لنا مدى غربة المواطن في وطنه، يشكو فما من سامع، يتألم وما من مجيب، الشوارع الرئيسية (ونسميها مجازاً شوارع) تمزقها الحفر منذ فترة طويلة، بحجة تمديد خطوط المياه أو الصرف الصحي، وقد نسي الزمن ردم هذه الحفر، حتى تلك التي في الساحات العامة ومفارق الطرق الهامة، والمشكلة الأكبر مياه الشرب التي لا تصل إلى البيوت إلا مرة في الأسبوع.

وقد رصدت كاميرا «قاسيون» أنابيب للمياه يتسرب منها الماء بشدة منذ أكثر من عشرة أعوام، ويسمع الناس الطيبون البسطاء أن هذا (مسرب تنفيس) للخط، (مع العمل أنه من الناحية الفنية والعلمية يكون التنفيس عن طريق صُباب ضغط يطرد الهواء فقط، ويمنع تسرب المياه). وحول هذه الأمور تذمر وشكا كل من قابلناه. ونقتطف من شكاوي بعض المواطنين ما يلي:

. أحد المواطنين قال: لقد زُرعت الحفر في كل شوارع المدينة، وتم جرف الإسفلت بقصد تزفيتها من جديد، ولكن هذا نموذج أمامك، طريق المصرف الزراعي الذي لا يتجاوز طوله الـ 600 متر، ويرتاده ما يزيد عن خمسة آلاف مواطن يومياً، ومازال على هذه الحال منذ حوالي ست سنوات، وقد تكلمنا مع رئيس الوزراء عن طريق كتاب شرحنا له فيه موضوع الصنمين، وإلى الآن لم يصدر شيء. هناك قرار صادر من القيادة القطرية، مازال طيّ الأدراج، وكلما ذهبنا إلى البلدية نعود خالي الوفاض. وبالإضافة إلى الزفت، هناك مشكلة الكهرباء التي قلما نراها.

. مواطن آخر قال: هناك أمور كثيرة غير نظامية عندنا، ولا توجد نظافة نهائياً، ترى أكياس القمامة منثورة خارج الحاوية، مع أن مجموع الحاويات في المدينة لا يزيد عن عشر، ومعظمها محطم، ويمر شهر بعد شهر ولا تقوم البلدية بجمع القمامة، ونحن معرضون للأمراض بسبب ذلك.

. مواطن ثالث بكى من قلة مياه الشرب، وأخذنا إلى مكان شكلت فيه المياه نافورة دائمة، من أنبوب مكسور، وقال: صار لها أكثر من ثماني سنوات، والماء يسير هكذا، بينما في البيوت لا نرى الماء سوى مرة أو مرتين في الأسبوع، وقد نسهر حتى الرابعة أو الخامسة صباحاً ونحن (نشفُط ونشفُط)، وقد لا نحصل على ما يكفينا ريثما تعود المياه إلينا مرة أخرى. ويعاني من هذه المشكلة في هذا الحي فقط، ما يزيد عن مائتي بيت.

. أحد المواطنين قال: كل ذلك في كفة، وانقطاع الكهرباء وانعدام الإنارة في الشوارع في كفة أخرى، فلا يوجد ضوء واحد ينير شارعاً ما، وفي الأحياء المتطرفة من المدينة يعيش أحدنا حالة رعب حقيقية، إذا اضطر للعودة إلى بيته بعد غياب الشمس، فالظلام الدامس والحفر المنتشرة بالشوارع، يضاف إليها الكلاب الشاردة التي تهاجم المارة.

. أحد سكان الحي الغربي قال: في المجلس البلدي لمدينة الصنمين يسموننا حارة العرب، ولا يعترفون بنا كسكان في المدينة، ويقولون لنا: ارحلوا من هنا، أنتم من عرب اللجاه، اذهبوا إليهم واسكنوا هناك، واطلبوا خدماتكم من هناك. حارتنا محرومة من الخدمات نهائياً، مع أنها ضمن المخطط التنظيمي منذ 25 سنة، فلا إنارة ولا ماء، ولا صرف صحي، ولا طرق صالحة لمرور

السيارات، ومؤخراً أنجبت امرأة مولوداً في الشارع وسط الوحل والطين ولم نستطع أن ندخل سيارة إليها لإسعافها. الشوارع بحاجة إلى تسوية وبقايا مقالع. يقولون إذا وضعنا بقايا المقالع تترتب نصف القيمة عليكم والنصف الآخر على الدولة، والحارة ضمن المخطط التنظيمي. ونحن ندفع الضرائب كاملة، بما فيها الزفتية والترابية، ثم قالوا لنا: سنأتي لكم بالعواميد والصبّ عليكم. وحال الناس هنا تحت خط الفقر ولا يملكون ثمن قوت يومهم. معاناتنا حقيقية في حارة الحوارة، محرومون من كل شيء. أولادنا يرسبون في المدرسة، ويتغيبون بشكل دائم لأن الطريق طيني، لا يستطيعون متابعة مدرستهم بشكل جيد.

. بعد ذلك وقفنا أمام باب المدرسة مشدوهين، باب المدرسة يطل على المقبرة مباشرة، والتلاميذ عليهم أن يمروا من بين القبور للدخول إلى المدرسة. أحدهم غيّر مكان الباب الرسمي للمدرسة، ومنع الطريق من المرور بأرضه لأن البلدية لم تقم بالإستملاك بشكل رسمي.

. لا توجد في الصنمين صالة أو مراكز، ولا توجد فيها محطة نظامية للسيارات (كراج) لمغادرة ووصول الركاب. هنالك أرض مخصصة للكراج منذ القديم، ولكن حتى الآن لم يتم تنظيمها واستخدامها.

بعد ذلك وللوقوف على سبب هذه المشاكل، التقت «قاسيون» أحد أعضاء مجلس المدينة الذي حدثنا باختصار فقال: هناك مراسلات بيننا وبين مؤسسة الإسكان لإتمام رصف الشوارع ببقايا المقالع، وكثيراً ما تتعثر محاولات التنفيذ، أما فيما يخص الاستملاك، فقد خصص لمجلس مدينة الصنمين 11 مليون ليرة سورية كميزانية كاملة، ما بين تزفيت وكهرباء وصرف صحي، وتم تخصيص الاستملاك بـ1 مليون ليرة سورية فقط، وهذا لا يكفي لنفقات استملاك عقار واحد. أما موازنتنا للتعبيد والتزفيت فهي 4 مليون ليرة سورية فقط، وهذا لا يكفي لتزفيت شارع واحد بعد الارتفاعات السعرية الأخيرة، وإذا لم تأت مساعدات خارجية لا نستطيع عمل شيء..

هذه هي حال مدينة الصنمين، الأرض التي نسيها الزمن، فباتت على هامش الاهتمام والخدمات، ترفع صوتها مطالبة بمن ينصفها، فهل من مجيب؟!!

■■

اختلال الأمن في محافظة إدلب

◄ فهد الحمدو

كثرت في الآونة الأخيرة في محافظة أدلب، عمليات السلب والنهب، التي يقوم بها اللصوص في الليل وفي وضح النهار، وأكثر هذه الحوادث وقعت في قرية كنصفرة ، حيث وصل عدد السرقات، وخاصة للدراجات النارية، خلال أقل من شهر، إلى أكثر من عشرين حادثة، والحادثة التي أثارت مشاعر الغضب والاستياء في القرية، هي حادثة سرقة الدراجة النارية العائدة للمواطن محمد علي الفارس، ففي وضح النهار، وبينما كان المواطن المذكور يجني ثمار الكرز من حقله مع أفراد عائلته، ترجل ثلاثة أشخاص من سيارة «بيك آب» فضية اللون، حاملين الأسلحة الرشاشة والمسدسات الحربية، وقاموا بحمل دراجته النارية إلى سيارتهم، فحاول الرجل وأفراد عائلته التدخل لمنعهم، فقام اللصوص بإطلاق عدة عيارات نارية من أسلحتهم، وأصابوا إحدى بناته في رقبتها، وهي الآن في حالة غيبوبة في مشفى كنصفرة الخيري. ومما يثير الاستغراب والدهشة، أن الشرطة في مخفر جوزف اكتفت بكتابة ضبط شكلي للحادثة، دون أن تقوم بتعقب المجرمين، والشيء الذي شجع اللصوص على ما يبدو لارتكاب سرقتهم، هو أن المواطن لا يستطيع تقديم شكوى، كون دراجته النارية غير نظامية.

أسماء الذين سلبت دراجاتهم موثقة لدينا، وأنا أول من سطا اللصوص على دراجته وسرقوها !! فماذا تقولون يا شرطة إدلب؟!

■■

الرياضة في دير الزور

◄ زهير مشعان

.... عندما فتحنا ملف الرياضة في ديرا لزور، ظن بعض الأصدقاء والقراء أن الملف سيكون إخبارياً، فوردت إلينا الكثير من الأخبار الرياضية.. والحقيقة أن تلك الأخبار متوافرة بكثرة في الصحف الرياضية والمحلية.. ناهيك عن القنوات الرياضية، بينما نقصد نحن متابعة هموم الرياضيين والحركة الرياضية، والتعريف بالحقوق الضائعة للرياضيين، المهمشين والمنبوذين في الكثير من الأحيان.

أبطال حقيقيون:

في رياضات «ذوي الاحتياجات الخاصة»، ومنهم منتخب دير الزور للكرة الطائرة «المسبع»، أي مسبع الكارات ومسبع الانتصارات، فقد حقق انتصاره في بطولة سورية لكرة يد لذوي الاحتياجات الخاصة، في السنة الماضية، دون أية خسارة، فضلاً عن أن لاعبيه قد نجحوا في نيل بطولات القطر في كرة السلة، وألعاب القوى، وألعاب القوة.

ورغم هذه الإنجازات، أكد لنا أغلبية هؤلاء الأبطال أنهم لم يكرموا، وأن الاتحاد الرياضي بدير الزور قد «طنشهم»، ولم يقدم أي دعم معنوي لجهودهم، ففي «عيد الرياضة» مثلاً لم يحصلوا حتى على «بطاقة شرف» لحضور المباريات، تلك البطاقة التي وزعت على من ليس لهم علاقة بالرياضة... ولبعض المسؤولين.

...في عيد الرياضة، قرأنا وسمعنا أن فروع الإتحاد الرياضي في المحافظات الأخرى، كرمت المتميزين والقدامى من اللاعبين والإداريين والحكام، أما في فرعنا بدير الزور، فلم يحظَ رياضيونا بأي تكريم، تحت الحجة القديمة: «لدينا عجز في الميزانية»، لكن دون ذكر سبب العجز، وهو النهب والهدر والإهمال، فالأندية بلا إدارات، والكثير من الرياضات كاليد والسلة قد أهملت، وأبعدت خبرات الكاراتية وألعاب القوى، رغم أن أصحابها من الحائزين على جوائز البطولات العربية، والرياضة الأنثوية تغط في نوم عميق بعد أن «تحجبت» فلا غرابة ألا يكون لدينا رياضيات.

من حقنا أن نطالب بإنصاف رياضيينا من مسؤولي المحافظة، وخاصةً محافظ دير الزور «أعلى» جهة رسمية فيها، فأبطالنا الرياضيون يستحقون «الاستثمار»، بدلاً من أن تهدر الأموال على إنشاء نوافير لافائدة منها، عهدت كل واحدة منها بحوالي مليون ونصف ليرة، بينما كلفتها الحقيقة لا تتجاوز ربع المبلغ، أو إنفاق عشرين مليوناً لتأهيل الجسر المعلق في المدينة، قبل انعقاد مؤتمر الاستثمار في دير الزور، 12 منها لإزالة ما علق فيه و8 لإنارته، وذلك ليعجب المستثمرين، فولى مؤتمر الاستثمار، وولى المستثمرون ولما ينته تأهيل الجسر بعد؟؟! وبالطبع لم يحقق مؤتمر الاستثمار في المنطقة الشرقية ما قيل عنه، اللهم إلا استمرار النهب، والأموال التي صرفت على الشكل، لا على المضمون، فما رأيكم أيها المسؤولون.. وأنتم أيها الرياضيون؟!

تعميم... يبطل العمل بمرسوم؟!

صدر في عام 1981 المرسوم رقم /13/، وهو خاص بالرياضيين الذين حققوا، ويحققون بطولات رياضية على المستوى العربي والدولي، تقول المادة /1/ من المرسوم، بتعيين الأبطال الرياضيين الحائزين على بطولات تعييناً مجدداً إذا كانوا معينين، مع منحهم العلاوة الاستثنائية التي يستحقونها على قدر البطولة، وإذا لم يكونوا معينين، فيجب إحداث شواغر لهم لتعيينهم مباشرة، مع منحهم العلاوة الاستثنائية التي يستحقونها.

بينما يُبلّغ التعميم 516 بتاريخ 2001/1/28، الصادر من رئاسة مجلس الوزراء، الجهات الرسمية في القطاع العام والخاص والمؤسسات، بعدم رفع أية معاملة تعيين تخص الأبطال الرياضيين، إذا كان قد مضى أكثر من سنة على إنجازاتهم الرياضية، وهذا لم يذكر في المرسوم. وهنا نتساءل كيف يصدر هذا التعميم، بعد مرور عشرين عاماً على صدور مرسوم رئاسي، ثم كيف يمكن أن يتم ذلك بعد أن استفاد من هذا المرسوم كل من حقق بطولات قبل صدوره، ومنهم من يعود تاريخ إنجازاتهم الرياضية إلى العام 1977، أي أن المرسوم قد طبق بأثر رجعي.. فكيف لا يكون أثره مستقبلياً؟!، هل من المعقول أن يبطل تعميم العمل بمرسوم؟! نذكر ذلك، لأن عدداً من الرياضيين، قد أعيدت معاملات تعيينهم بسببه، وأحدهم رفع طلبه منذ عام 1995، فلم يتم البتّ به، وعاد ورفعه مرة ثانية في عام 2006، وأعيد بالرفض، لأن معاملته رفضت بعد التعميم، فما ذنبه في ذلك أولاً، وثانيا من المفروض أنّ المرسوم حق مكتسب، حتى ولو لم يكن المستفيد منه يعلم به آنذاك، فما رأي رئيس مجلس الوزراء؟ أيهما أقوى قانونياً، المرسوم أم التعميم؟!

في النهاية نعتذر من القراء والرياضيين، لتأخرنا في طرح هذا الموضوع، لأن قضية رفع الدعم قد شغلتنا دائماً في الفترة الماضية، لكننا نقول أيضاً بأنه ليس بالخبز والمازوت وحده يحيا الإنسان.

■■

فندق بارون في حلب واغتصاب الحق العام

◄ سيف الدين وتار

يعتبر فندق بارون في مدينة حلب، أول وأفضل فندق شيد في هذه المدينة، فقد نزل فيه أهم زوار المدينة، من ملوك ورؤساء، ومطربين وفنانين كبار، أمثال محمد عبد الوهاب، وصباح، وعبد الحليم حافظ، وغيرهم، بالإضافة إلى مجمل الوفود العربية والأجنبية التي حلت في هذه المدينة، وسمي أفضل شارع بحلب باسمه «شارع بارون»، وقد شيد الفندق خارج أسوار مدينة حلب في عهد الانتداب الفرنسي.

فندق بارون بحلب هو عقار رقم 132، منطقة عقارية رابعة، كان للمصرف التجاري السوري بحلب دين على مالكه السابق برامل مظلوميان وشركائه، وقد حرك المصرف التجاري السوري دعوى ضد مظلوميان، وحجز على الفندق، وبيع بالمزاد العلني بتاريخ 1965/10/16، وأصبح الفندق بكل أساساته وتجهيزاته ملكاً للمصرف، وبعد المماطلة والتسويف، لجأ المصرف التجاري السوري إلى مديرية التنفيذ بحلب، وطلب تسليمه العقار فارغاً، فصدر من رئاسة مديرية التنفيذ بتاريخ 1969/9/20 قرار يتضمن إخلاء العقار، خلال ثمانية أيام من تاريخ التبليغ، فلجأ مظلوميان إلى القضاء معترضاً على قرار الإخلاء، وطالت الأيام وتوالت السنون في أروقة القصر العدلي دون أن تحسم القضية.

عاد المصرف التجاري إلى المطالبة بتوجيه إنذار لإخلاء الفندق، وقد تم ذلك، وكان نص الإنذار حرفياً هو: « إنذار بواسطة الكاتب بالعدل بحلب، من المصرف التجاري السوري رقم واحد، حلب، إلى السيد كريكور ابن أرمين مظلوميان، فندق بارون حلب، بما أنك تشغل فندق بارون بحلب العائد للمصرف التجاري السوري، لذا فإننا ننبه عليكم إخلاءه في موعد أقصاه 1981/12/31» وكان الرد أن الموظف محمد فائز ونس، الذي وُجه الإنذار إلى موكله مظلوميان، جاء وسحب الإنذار أمام كاتب العدل الثاني في حلب، السيد محمد العطار، استنكر المصرف هذا الإدعاء، واعترض بكتابه رقم /2083/ تاريخ 1981/10/20 على ما جاء من الكاتب بالعدل السيد محمد العطار، وهنا بدأت اللعبة القذرة.

دخل المصرف في دوامة القضاء، حيث أن مظلوميان دفع مبلغاً قدره ستة وثلاثون ألف ل.س، إلى الحارس القضائي، مرسلاً إياه إلى المصرف، وأعتبره أجراراً، وبدأ يرسل الأجار المصطنع، عن طريق البريد الرسمي، ليعتبر نفسه مستأجراً للفندق، وهو يمارس عمله مستأجراً حتى تاريخه بغير وجه حق.

قام المصرف التجاري السوري بالتنازل عن الفندق لمصلحة وزارة السياحة، لاستثماره وطنياً، بموجب الدعوى التي كانت قائمة بمحكمة النقض رقم 1979/590، وبتاريخ 1986/10/2 جاء إلى المصرف التجاري السوري كتاب مكتوم من وزير السياحة إلى وزير العدل، يطلب منه فيه الحفاظ على حق الدولة، وبتاريخ 1986/5/17 تقدمت وزارة السياحة والمصرف التجاري السوري، بطلب الطعن في الحكم لدى محكمة النقض للغرفة التجارية رقم 1986/5808، علماً بأن المصرف التجاري السوري قام بتسديد الضرائب والرسوم عن ملكيته للفندق، حيث أنه دفع للمالية 114102.40 ل.س وإلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية مبلغاً قدره 66397.60 ل.س. وفي متابعتي للقضية قال لي محامي المصرف الأستاذ طريف كيالي، إن المحكمة خلال ستة أشهر لم تستطع تبليغ ورثة مظلوميان لأن البعض منهم مقيم في الولايات المتحدة الأميركية.

ذهبت إلى الهيئة المركزية للرقابة المالية بحلب، وتقدمت بطلب شكوى خطي، كوني مدققاً معتمداً أصولاً للمصرف التجاري السوري، وحائزاً على وسام بطولة الإنتاج على مستوى القطر. والشكوى الخطية سجلت تحت رقم 4/3/437 تاريخ 2002/5/27، طلبت فيها تدخل الهيئة في الموضوع، لتحصيل حقنا المهدور، وحتى تاريخه لم تحرك الهيئة ساكناً.

الفندق مايزال ورثة مظلوميان يشغلونه في وضح النهار، هكذا تهدر الأموال العامة، وتغتصب عقاراتنا وتسلب دون خوف أو وجل، في حين لاتحرك الجهات المعنية ساكناً للحفاظ على هذه الحقوق.

■■

مجلس الشعب يفتح ملف المصروفين من الخدمة

حكمت سباهي – جهاد أسعد محمد

تم مؤخراً في مجلس الشعب فتح بعض صفحات ملف الموظفين المصروفين من الخدمة المليء بالمظالم، والذي تفوح منه رائحة الفساد الكبير، حيث جرى حتى الآن صرف عشرات العمال والموظفين (الصغار) في عدة محافظات بتهمة الفساد، دون توفر أية أدلة أو ثبوتيات تدينهم، بينما لم يطل هذا الصرف حتى الآن أي مدير فرعي أو مركزي، أو وزير، أو موظف كبير بهذه التهمة رغم ثبوت فساد عدد كبير منهم بشكل فج وسافر..

وقد قام بالدور الأهم في التصدي لهذا الموضوع الحساس كلٌ من النائبين شحادي كامل ميهوب، وزهير طراف..

«قاسيون» التي تتابع هذا الموضوع عن كثب، أرسلت أحد محرريها إلى مدينة حمص والتقت النائبين اللذين أثارا الموضوع وعدداً من المصروفين من الخدمة، وأجرت استطلاعاً واسعاً حول القضية سيتم نشره فور اكتماله..أما اليوم فسنكتفي بنشر المداخلة التي ألقاها النائب شحادي كامل ميهوب في الجلسة الأخيرة لمجلس الشعب، واللقاء المهتوف مع النائب زهير طراف..

«ميهوب»: يجب التدقيق والتمحيص في كل التقارير التي تطالب بفصل عمال من وظائفهم..

«السيد رئيس مجلس الشعب المحترم..الزميلات والأخوة الزملاء:
لقد صدر القرار رقم /1380/ بتاريخ 2008/3/31 من رئاسة مجلس الوزراء والقاضي بصرف أربعين عاملاً ومهندساً وطبيباً من مجلس مدينة حمص.

إن الأربعين آنفي الذكر موزعون على الفئات التالية:

21 مهندساً، وطبيب واحد، ومدير إداري واحد، و7 من المراقبين الفنين والصحيين، و2 من الجباة، و2 من عمال الكومبريصة، و5 من عمال حدائق، وسائق واحد ..

بعد الدارسة والتدقيق لأوضاع هؤلاء لاحظت مجموعة من النقاط البينة، لابد لي من وضع المجلس الكريم في صورتها . فبعد معاينة ذاتيات أغلبية المفصولين لم أرَ فيها أية عقوبة تفتيشية أو أحكام قضائية أو عقوبة تنبيه أو إنذار أو ما شابه ذلك، حتى أن خمسة منهم يعملون في مديرية الشؤون الصحية، كانوا قد حصلوا على البراءة الكاملة من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، مع عقوبة حسم 2 % لمدير الشؤون الصحية الذي قام بدوره بتزويد رئيسة مجلس المدينة بأسماء الأبرياء الخمسة الذين تم فصلهم فيما بعد !!

من مفارقات هذا القرار أيضاً :

1) مهندس موفد إلى أوكرانيا لصالح جامعة البعث للحصول على شهادة الدكتوراه في الهندسة المدنية والمغترب منذ سنتين، تم فصله أيضاً .

2) مهندس قدم استقالته منذ سنتين، كان قد فصل أيضاً .

3) المدير لمجلس حمص له خدمات واضحة وكبيرة على المستويين الإداري والقانوني، قد تم فصله بعد أن أحيل إلى التقاعد بحكم السن.

4) عامل حدائق أصم وأبكم، تم توريطه بطريقة معينة في هذا الموضوع، وتم فصله.

5) مجازة في الهندسة الغذائية، كانت قد قدمت من مديرة الصحة بحمص إلى مديرية الشؤون الصحية في مجلس المدينة، وقامت ببحث علمي اختصاصي لمراقبة الصناعة الغذائية، وأدخلت الأتمتة إلى عمل الشؤون الصحية، واقترحت تطوير المعمل المهني، فأزعجت المدير الذي أعادها إلى مكانها في مديرية الصحة، وبعد ذلك بسنة ونصف أُلحق اسمها مع من يُطالَب بفصلهم، فتم ذلك.

6) مهندس في الزراعة، كان قد حصل على ثناء وشكر لعدة مرات من المحافظ ورئيسة مجلس المدينة، وكتبت عنه الصحف لملاحقاته ومتابعته بائعي اللحوم الفاسدة ومنها لحم حمير وبغال وكلاب، أُنصف بعدها حين قاموا بفصله..وهكذا دواليك.

إني لا أنفي إطلاقاً وجود فساد في مجلس مدينة حمص كما في غيرها من مؤسسات الدولة. وكما وجد فاسدون يلحقون الضرر الكبير باقتصاد الوطن، هناك شرفاء في كل الأمكنة والأزمنة، حريصون على مصلحة الوطن والمواطن، ويشكلون صمام أمان لاستمرار سورية قوية صلبة في وجوه الحاسدين والحاقدين، من العربان والإفرنج.

إن الواضح من هذه المشكلة هو قلة الاهتمام وضعف الدراسة والدراية لحماية مصالح المواطن، فكان تقرير اللجنة الوزارية المختصة بدراسة هذه المواضيع ضعيفاً ولم يصل إلى الهدف المنشود منه، وهو محاربة الفساد والفاسدين، فقد أصاب تقرير اللجنة المذكورة مجموعة من الفقراء والأبرياء، ومن الممكن أن يكون بين الأربعين اسماً مرتكبون، لكنني أتمنى أن تكون هناك أدلة واضحة وقاطعة حتى لا يقترب القرار الجائر من بريء واحد .

إن التقرير الأساسي الذي رفعه محافظ حمص إلى الحكومة لم يبنَ على أدلة وعلى دراسة، بل استند على النوايا والشك. والمعطى القانوني لا يجرِّم الناس على النية والشك، خصوصاً في محافظة كحمص حيث أقامت سياسة المحافظ الدنيا ولم تقعدها، فحول بقراراته الارتجالية أغلبية سكان المحافظة إلى معارضين لسياساته الخدمية والصحية والتنظيمية والسياحية، وأنضم أغلبية التجار في المدينة إلى سكان الأحياء الشعبية والأرياف الفقيرة في معارضتهم سياسات هذا المحافظ، تلك الأرياف التي ما فتئ المحافظ يحاربها منذ وصل المدينة قبل 3 سنوات.

إن الله سبحانه وتعالى قد قال في كتابه العزيز:
(يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) وحتى لا نكون من النادمين يوماً، فإني أطالب بالتدقيق والتمحيص والبحث الجدي في كل التقارير التي تطالب بفصل عمال من وظائفهم، حتى نمنع الظلم من افتراس إخوة لنا في هذا الوطن، وخصوصاً أن شعبنا الكادح يعاني اليوم من صعوبات جمة على المستوى المعاشي ومن غلاء الأسعار. هذا الشعب العظيم الذي تحمل ومازال يتحمل كل أنواع الصعوبات دفاعاً عن مواقف سورية الوطنية والقومية.

لذا أقترح عليكم جميعاً الموافقة على تشكيل اللجنة التي تروتها مناسبة لدراسة قرار رئاسة مجلس الوزراء بفصل أربعين عاملاً من وظائفهم، ومعاقبة المرتكب منهم إن وجد، وإعادة البريء منهم إلى عمله، وأطالب بمعاقبة الجهات التي كانت ستنزل ضرراً كبيراً بحقوق المواطنين، وحتى لا يتحول هذا القرار إلى قاعدة عامة ستبنى عليها كثير من القرارات الخاطئة والظالمة في المستقبل. وأرجو من مقام الرئاسة أن يطلب من الحكومة إبقاء شواغر هؤلاء المغيبين فارغة في مجلس مدينة حمص حتى تُصدر اللجنة القرار والحكم المناسبين والعادلين».

طراف: على النواب أن يثبتوا للذين انتخبوهم أنهم لم يكونوا على خطأ..

في اتصال هاتفي أكد النائب زهير طراف لـ«قاسيون» أن أعضاء مجلس الشعب بوصفهم سلطة تشريعية «هم المعنيون بالدفاع عن الموظفين البريئين المصروفين من الخدمة، باعتبار أن الجهات الأخرى في البلاد: اتحاد نقابات العمال، القضاء، المراجع المختصة، رئاسة مجلس الوزراء عاجزة، أو لا تمتلك القدرة أو الإمكانية أو الرغبة في الدفاع عن حق المظلومين.

لذلك يجب على السلطة التشريعية أن تأخذ دورها، وتفرض نفسها داخل هذه المعمعة وتبذل قصارى جهدها لرفع الظلم عن هؤلاء».

وأكد في هذا الإطار أنه «يجب أن يكون هناك تكتل ضمن أعضاء مجلس الشعب يطالب بإنصاف المظلوم والبريء وإعادته إلى عمله خاصة من لم تثبت إدانته، ومن ليست عليه عقوبات تفتيشية».

وبين أنه يجب على مجلس الشعب ألا يكتفي بذلك، بل عليه محاسبة المتسببين بإصدار هذا القرار الظالم بحقهم وحق أسرهم، لأن المصروف من الخدمة، ليس وحده المتضرر، بل إن الضرر يطال عائلته..والقرار ظلم 40 عائلة ستتعرض للتشرد .

على مجلس الشعب أن يفرض نفسه على الخارطة السياسية في سورية، وعلى النواب أن يثبتوا للذين انتخبوهم أنهم لم يكونوا على خطأ .. يجب أن يطمئن المواطن أنه إذا وقع عليه ظلم سيجد من ينصفه ويدافع عنه، فبرأيي لاتوجد حالياً جهة رسمية ترفع الظلم عن المواطن».

وعن كون الملف مازال محصوراً بالمصروفين من الخدمة في حمص، ولم يطل بقية المصروفين في محافظات أخرى أكد طراف أنه «يجب أن يشمل البحث والدفاع كل المصروفين في كل المحافظات.. آنا أطّلعت على قرار صرف مجموعة من الموظفين في مديرية مالية حلب، هؤلاء حصلوا على كتاب من فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في مدينة حلب إلى القيادة القطرية يطلب إعادة البريء منهم إلى عمله، وحدد أسماء بعضهم، ورغم ذلك لم يتم الاستجابة لهذا الطلب، بل تمت إحالته للمراجع المختصة»..

وبالعودة للقرار 1380 الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بحق بعض الموظفين، أكد طراف أن هذا القرار «جاء بموجب اقتراح محافظ حمص ووزير الإدارة المحلية..وكان قراراً جائراً بحق قسم كبير من هؤلاء العمال، ويجب على الحكومة أن تتراجع عنه لأن الرجوع عن الخطأ فضيلة»..

ورأى طراف أن المادة 137 من قانون 50 لعام 2004، أعطت المجال للفاسدين لصرف بعض الشرفاء من الخدمة.. قد يكون هناك فاسدون مصروفون، ولكن النسب العظمى من المصروفين هم من الشرفاء وليسوا من الفاسدين وصحائفهم نظيفة، والدليل على ذلك عدم وجود أية إدانة سواء مسلكية أو تفتيشية.. لذلك يجب تعديل المادة 137 بحيث يتم صرف العامل بموجب سبب وليس من دون سبب. وعلى المصروف مراجعة القضاء، وهذا حقه».

وبين طراف أن «المشكلة هي أن القضاء الإداري المعني بهذه القضايا يتبع لوزير العدل، ومجلس الدولة والمحكمة الإدارية العليا تتبع لرئيس مجلس الوزراء.. قرار الصرف صادر عن لجنة صرف العمال المكّونة من وزير العدل ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية، والقاضي الذي يرفع قضايا الاعتراض إليه يتبع لوزير العدل..وبالتالي لا يمكنه معارضة وزيره!! وهذا الأمر ينطبق على مجلس الدولة التابع لرئاسة مجلس الوزراء، لذلك أعتقد أن المحاكم الإدارية ومجلس الدولة يجب أن تكون تابعة لرئاسة الجمهورية...

لقد تفاجأت أن أحد المصروفين من الخدمة مستقيل، وآخر في الخليج، وآخر أدانه شخص أصم أبكم!! كيف تمت كتابة ضبط شرطة على أقوال شخص أصم وأبكم باللغة الفصحى؟!.

على السلطة التشريعية أن تدرك أن حق المواطن فوق كل الحقوق.. وفوق مستوى الحساسية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية».

■■

> **النائب شحادي كامل ميهوب:**
> **تقرير اللجنة الوزارية ضعيف.. وأصاب الفقراء والأبرياء!!**
>
> **النائب زهير طراف:**
> **على مجلس الشعب أن يفرض نفسه على الخارطة السياسية بإنصاف المظلومين**

عناصر الطلب النهائي وأثرها على النمو الاقتصادي (1)

شادي المهنا
(دراسة أنجزت في معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دمشق بإشراف الدكتور أنترانيك توماس والدكتور أديب كولو)

أصبح كل من التزايد السكاني وتراجع معدلات النمو من أهم المشاكل التي تواجه دول العالم الثالث الذي بدوره ينعكس انخفاضاً في الدخل مؤثراً على القوة الشرائية التي تخلق عوامل متغيرة تعرقل اقتصاد هذه الدول.

لم تكن سورية بعيدة عن هذه المتغيرات فعدد السكان يزداد بشكل كبير، حيث بلغ معدل النمو السكاني السنوي (2.45 %) وربما أكثر في بعض الدراسات غير الرسمية، وهذا ما سبب بدوره ضغطاً كبيراً على الاقتصاد، وأصبح الاقتصاد بحاجة إلى تأمين ما يقارب /250/ ألف فرصة عمل سنويا كنتيجة حتمية للتراكمات السابقة. وطفت كل من مشكلة البطالة والتغير في معدلات النمو وغيرها كتحديات اقتصادية لتصبح هاجساً في سورية ومشكلة على المستوى الاقتصادي.

أمام هذا الواقع تصبح دراسة الظواهر السلبية في أي اقتصاد هي خطوة أولية لمحاولة التصدي لقضايا ملحة وتحقيق التنمية المرجوة عبر معالجة مكامن الخلل بالطرق العلمية المتاحة.

ومن هنا فإن الهدف الأساسي للبحث يكمن في محاولة لتحديد العلاقة المتغيرة بين عناصر الطلب النهائي وحجم قوة العمل انطلاقاً من تحليل وتحديد تفصيلي لمكونات كل عنصر من عناصر الطلب النهائي المتمثلة في كل من الاستهلاك، الاستثمار، التصدير، التغير في المخزون، حيث سيتم تحديد كل عنصر من عناصر الطلب النهائي وفرزه لمعرفة:

– مساهمته النهائية في تحديد حجم النمو الكلي.

– مساهمته في مشكلة البطالة سلباً (تفاقمها) أو إيجاباً (حلها).

يتكون الناتج المحلي الإجمالي Y من العناصر التي تتمثل في الاستهلاك C والاستثمار I والتصدير X والتغير في المخزون S، ويعبر عنها في معادلة التوازن بين الموارد (Y + M) واستخداماتها (C + I + X + S) والناتج المحلي الإجمالي هو مجموع مساهمة كل من الاستهلاك والاستثمار والتصدير والتغير في المخزون مطروحاً منها الاستيراد M.

بمقارنة مساهمة كل عنصر من عناصر الطلب النهائي من الناتج المحلي لأعوام2001، 2005، 2006 والتي بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لها على التوالي: (5.12 %)، (4.5 %)، (6.75 %) يكون:

أ – مساهمة الاستهلاك: بلغت أعوام 2001، 2005، 2006 على التوالي ما قدره (1.02 %)، (11.6 %)، (5.47 %) من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ب– مساهمة الاستثمار: بلغت أعوام 2001، 2005، 2006 على التوالي ما قدره (2.44 %)، (1.96 %)، (1.79 %) من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ج– مساهمة التصدير: بلغت أعوام 2001، 2005، 2006 على التوالي ما قدره (4.68 %)، (–0.5 %)، (13.49 %) من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

د– التغير في المخزون أخذ كمساهم في معدل النمو لعام2005 فقط لأنه لم تتوفر أية بيانات عن دوره قبل عام 2004، وبلغت مساهمته (1.89 %) من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه، وبلغت مساهمته عام 2006 (–13.92 %).

هـ– وكان للاستيراد دور كبير في تغطية الطلب المتزايد وبلغ للأعوام 2001، 2005، 2006 على التوالي ما قدره (3.02 %)، (10.43 %)، (0.08 %).

مساهمة كل عنصر من عناصر الطلب النهائي في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة المدروسة

بناءً على معادلة التوازن بين الموارد (Y + M) واستخداماتها (C + I + X + S) المكونة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كانت مساهمة الاستهلاك في عام 2001 منخفضة. وفي عام 2005 ارتفعت، ووصلت عام 2006 إلى (5.47 %)، وهذا ما يشير إلى تزايد الطلب على الاستهلاك، وتم اللجوء إلى الاستيراد لتغطية هذا الطلب المتزايد في ظل ضعف الإنتاج الناتج أساساً عن غياب الاستثمار الفعلي في قطاعات الإنتاج.

أما الضعف في الإنتاج فيظهر واضحاً في مساهمة التغير في المخزون الذي بلغ عام 2006 معدلات سالبة (–13.92 %) وهذا ما يؤكد مرة أخرى غياب العملية الإنتاجية.

أما دور التصدير كعنصر من عناصر الطلب النهائي فيصبح شبه غائب في ظل ارتفاع الاستهلاك وغياب الإنتاج (الاستثمار) الذي يؤدي بدوره لعدم خلق فرص العمل.

وبالتالي أدى كل من ارتفاع الاستيراد وانخفاض الاستثمار الفعلي إلى التأثير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلية، وذلك لأن الاستيراد امتص الجزء الأكبر من عملية النمو الاقتصادي، وحدّ بالتالي من عمليات النشاط الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية الفعلية.

■■

عناصر الطلب النهائي السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاستهلاك الحكومي (%)	0.243	0.587	1.23	0.5	2	0.19
الاستهلاك الشعبي (%)	0.778	2.1	4.2	7	9.58	5.27
إجمالي مساهمة الاستهلاك (%)	1.02	2.69	5.33	7.5	11.6	5.47
مساهمة الاستثمار (%)	2.44	1.92	3.82	4.58	1.96	1.79
مساهمة الاستيراد (%)	3.02	2.09	- 1.26	13.42	10.43	0.08
مساهمة التصدير (%)	4.68	3.39	- 9.29	7.21	- 0.5	13.49
مساهمة التغير في المخزون (%)	0	0	0	0	1.89	-13.92
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.12	5.9	1.12	5.88	4.50	6.75

المصدر: المهنا شادي، عناصر الطلب النهائي وأثرها على النمو الاقتصادي، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إشراف الدكتور أنترانيك توماس والدكتور أديب كولو دمشق، سورية ٢٠٠٨ .

مطبّات

رثاء المجدرة

في التعريف، المجدرة: هي الأكلة الشعبية الأولى، في المكونات: برغل، عدس، بصل مقلي، زيت زيتون، وبجانبها بعض البصل الطازج، وزبدية لبن، أو تدار معها السلطة البسيطة المكونة من البندورة الناعمة والبصل والنعنع اليابس الناعم، والماء وزيت الزيتون.

ولكن لماذا المجدرة البسيطة في مقلاية البحث؟

في حسبة بسيطة لتكلفة وجبة المجدرة في يوم عطلة سوري نموذجي، في ظل الأسعار الجنونية التي لم تستطع كل تهديدات الحكومة، وتصريحاتها بالتدخل لصالح المواطن البسيط مثل المجدرة، الوقوف إلى جانب لقمة العيش البسيطة ضد اللعب الذي يمارسه التجار على هواهم دون رادع، فشلت الحكومة في تحقيق ما تحدثت عنه، وما وعدت به. فعلى سبيل المثال سعر كيلو البرغل 110 ليرات، والعدس 110، وزيت الزيتون يباع حسب رغبة الزبون، وكيلو اللبن بـ35 ليرة، إذا كانت العائلة متوسطة الحجم مثلاً 5 أفراد وأرادت أن تحتفي بالوجبة الأكثر شعبية، فماذا ستكون التكلفة؟

إذا أرادت العائلة نفسها أن تقدم السلطة مع الوجبة سندخل في حساب سعر الخضار مثل البندورة والخيار والبصل والنعناع، مضافاً إليه زيت الزيتون.

ببساطة ستدفع العائلة السورية ثمن وجبة كانت للفقراء فقط مالا يقل عن 600 ليرة، وجبة ليست على قد المقام، ليست إلا سد رمق، حتى وإن سموها (مسامير الركب).

تتذكر معظم النسوة اللواتي صرن على أعتاب القبر، سهرات الشتاء، الأحاديث الحميمة على سراج الكاز، الليل الطويل الذي يودي إلى صباح مفعم بالهواء الخالي من أول أكسيد الكربون ونفحات الصرف الصحي، اجتماع العائلة على وجبة المجدرة بنهم، حينها كانت الأرض تعطي غلال القمح وفيرة، والسنبلة على رأي إحداهن أطول من (الزلمة).

جاء الزمن المليء بالخيبات، السماء تآمرت على الأرض، والأرض باتت على كف عفريت اسمه الإنسان، ودعنا دون رغبة- نحن الذين نقترب من الجيل الذي يضع قدماً في القبر- كل الحكايا التي سمعناها عن الخير ومطر الجولان والساحل والغاب والجزيرة.

ألم نتغنَّ بالحنطة الجزراوية والحورانية، ومشمش الغوطة وخوخها، عنب جبل الشيخ والسويداء، حمضيات الساحل وزيته، زيتون إدلب، وصبرنا طويلاً أمام التلفزيون ونحن نشاهد برنامج أرضنا الخضراء، وأغنية وديع الصافي عن الأرض الخضراء التي نامت في أغنيته.

حوران القابعة في الجنوب تعود إلى ذكرياتها عن السنوات العجاف، الجزيرة أكلت (السونة) قمحها، وجار عليها الوقود بغلائه في الموسم، ومازال لتاريخه الزيتون صامداً، ولكن عصيره في ارتفاع.

ما زالت مواسم المشمش والخوخ في أسواقنا، لكنه يعيش على هوى الصرف الصحي بعد أن ودع بردى خفقانه، وصار ساقية، ثم جيفة.

لكننا لم نقطع الرجاء من السماء حتى دون صلاة استسقاء، لم نترك للتشاؤم أن يقود أقدامنا إلى اليأس، ثمة أمل بأن هذه الأرض تلد الماء كما تلد الأنبياء، هذه الأرض تفور بالينابيع وقت أن يدعو بسطاؤها السماء أن أغيثنا، تعبنا من جور ذوي القربى.

ذوي القربى الذين لم يعرفوا طعم وجبة المجدرة مع فحل من البصل وقت تشتد الريح وتتصل الأرض بالسماء بخيوط المطر، ولم يتسنّ لهم سماع أحاديث السهر، ولم يفكروا يوماً بمعنى الأناشيد التي تمجد الأرض والإنسان، الوطن والدفاع عن سياج أخضر فيه، لو كانوا عكس هذا، لما احتكروا اللقيمات عن أفواهنا، لما هرعوا لفلاح وتلاعبوا بعرق جبينه.

القسم الثاني من هؤلاء هم من ذاقوا طعم حبة العدس حين تنتش في الفم، لكنهم تناسوا كل الذكريات مع الأموال المكدسة في جيوبهم، محدثي النعمة الذين أفاقوا على منصب يسمح لهم أن يمدوا اليد إلى أرزاقنا وأعمارنا، أن يذبحوا فينا شهوة الجلوس على الأرض مع صحن (مجدرة).

البرغل لم يعد من غير عز كما تقول الأهزوجة الشعبية، لن يشنق نفسه غيظاً من الرز، الرز الأبيض، البرغل الأسمر بلون السواعد التي تجني حبيباته الأثيرة على القلب، المتآخية مع الذكريات، صار بعيداً عنا، وصار يعبّأ في السوبرماركات لتلتقطه الأيدي الناعمة التي تدفع دون حساب، ليس لطقس في البال، أو شهوة عنيفة، ربما لنزوة أن تعيش حالة تشبهنا، أو للضحك على المذاق الذي يطرب أفواه الفقراء والجياع.

بكل بساطة وصلنا إلى الزمن الصعب، الزمن الذي لم تعد أمي وزوجتي تفاجآني في ظهيرة يوم عطلة ببعض (مخلل الخيار) وصحن مجدرة، ولم يعد بالإمكان دعوة (جهاد أسعد محمد) على تلك الوليمة، فقد تأخر كثيراً في تلبيتها، وصار بإمكاننا أن نطلب منه تغيير الطلب، أو أن يؤجله لعزيمة زفافه، أو الاحتفال برأس السنة.

■ ع . د

السوري المخالف... والذين يستثمرون القرارات؟

◄ عبد الرزاق دياب

(أكدت رئاسة مجلس الوزراء في تعميم أصدرته مؤخراً على جميع الجهات العامة لتطبيق أحكام القانون رقم ١ لعام ٢٠٠٣ المتعلق بقمع مخالفات البناء أثناء أو بعد ارتكابها واتخاذ الإجراءات الناظمة بحق المخالفين وفقاً لأحكام القانون المذكور وبما يحول دون ظهور تجمعات سكنية وأبنية مخالفة جديدة تتطلب تقديم الخدمات لها مما يشكل عبئاً مادياً على الدولة نتيجة لجوء قاطنيها إلى طرق غير مشروعة لتأمين خدمات الماء والكهرباء ما يؤدي بدوره إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق الجهات المحلية والسلطات الإدارية.

وطلبت رئاسة مجلس الوزراء من الجهات المعنية التشدد بقمع كل مخالفة أثناء أو بعد ارتكابها واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وتحميل الجهات كامل المسؤولية الناجمة عن التقصير أو التراخي في التطبيق.)

الخبر السابق بحذافيره كما تناولته وسائل إعلامنا، وهذا الخبر التأكيدي ينشر كما هو أو ببعض الإضافات حول التشدد في تنفيذ القانون رقم 1 للعام 2003، وسبق أن صدر قرار عن وزارة الإدارة المحلية بعدم تخديم التجمعات المخالفة بالماء والكهرباء والبنية التحتية، وذلك للحد من هذه الظاهرة التي تتزايد مع كل قرار حكومي، وزارياً كان أو من الوحدات الإدارية الأصغر؟

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة: لماذا هذا التوسع في المخالفات، بينما يزداد في المقابل التشدد في قرار قمعها ومحاصرتها؟

بداية القصة

جاءت الضرورة في إصدار قانون يوقف الزحف العشوائي باتجاه المدينة، والزحف الذي يكلف الدولة مبالغ طائلة في تنظيمه، وتقديم الخدمات الأساسية لسكان هذه المخالفات على اعتبار أنهم من أبناء الوطن ولهم ظروف صعبة قادتهم للسكن في الحزام البعيد عن المدن، ومن ثم صاروا حزاماً كئيباً في محيط مراكز المدن ويشكلون ضغطاً في إمكانية تخديمهم مع غيرهم ممن يسكنون الشوارع والأحياء التي طالها التنظيم.

عندما لم تتمكن الدولة من تقديم جميع الخدمات لهذه التجمعات، لم تجد(التجمعات) حلاً سوى تخديم ذاتها، كالاستفادة من الشبكات التي تمر فيها أو تحاذيها، والتي تخدم الأماكن المنظمة، والشبكات التي هي العصب الضروري للاستمرار في الحياة ووجود التجمعات، هي الكهرباء والماء والصرف الصحي، الذي عادوا به إلى نموذج ما قبل 50 عاماً، حيث اعتمدوا على إنشاء الحفر الفنية، التي يتم تفريغها كل 6 أشهر، إلى حيث يشاء صاحب الصهريج.

في البداية كانت المخالفة هي ضبط شرطة وبلدية، ثم يذهب المواطن إلى البلدية ويدفع غرامة قدرها 5000 ليرة سورية مصالحة للمخالفة، ويصبح بعدها في حكم النظامي. هذا ما كان يحصل قبل العام 2003 حيث صدر القانون رقم 1 الذي استشعر المشكلة المتفاقمة من تراكم المخالفات واتساع الحزام الفقير حول المدن الرئيسة وفي الأطراف.

ولكن هل استطاع هذا القانون أن يذلل الصعاب ويضع حداً لهذه المشكلة، وهل استطاعت القرارات التي أكدت التشدد في تنفيذه أن تساهم في إيقاف الزحف المخالف نحو المدن.

لماذا يخالف المواطن

لو تمكنت السلطات من إيجاد الإجابة عن هذا التساؤل لحلت المعضلة، الإجابة تعني معرفة الأسباب التي أدت بالسوري أن يذهب إلى أقاصي الريف لبناء بيت مخالف؟

السؤال بطريقة أخرى، هل يحب المواطن المخالفة والمطاردة ومراجعة المخافر والبلديات؟

هل يكره المواطن السكن في وسط المدينة والأحياء المنظمة التي تصلها الكهرباء والماء، ويهرب إلى الشقاء؟

بالتأكيد لا يحب السوري ذاك ولا يكره هذا، إذاً لماذا يخالف؟

هل توفر عليه المخالفة بعض المال الذي سيدفعه في حال قرر السكن في المنظم من الأحياء، هل هو على يقين أن الحكومة ستهرع لتخديمه حتى وإن خالف القانون؟

في البداية كانت الحكومة تخدّم المخالفات كونها أمراً واقعاً دون شك، فأوصلت الكهرباء وركبت العدادات، وأوصلت المياه..لكن ليس للجميع، ثم بدأت بالعجز عن إمكانية تخديمهم وعن إيقاف توسع الإطار المخالف.

لماذا يخالف حقاً

هرب أبو حسين من قريته بعد أن وجد وظيفة في دمشق، بحث عن بيت للإيجار وجد غايته في مكان في أطراف دمشق يدعى(الطبالة) وبإيجار شهري يصل إلى 4000 ليرة سورية.

كبر الأولاد وصار بيت الإيجار يضيق رويداً رويداً، قرر في أعماقه أنه آن الأوان لأن يكون له بيت على هذه الأرض، بحث في الأطراف التي اشتعلت فيها أسعار العقارات، لكن دخله وما جمعه في عمر الوظيفة، مع طلب قرض على الراتب، لا يشتري له غرفة.

لا بديل عن شراء أرض في المخالفات، وفي ريف دمشق وجدت ضالته، 100 متراً مربعاً، سعر المتر 300 ليرة سورية، أي يمكن أن يساعده القرض في بناء غرفتين مع المنافع، ثم بعدها يبني مع الأيام ما يشاء.

وبالفعل اشترى الرجل الأرض، هارباً من الغلاء في وسط المدينة إلى تجمع متجانس في أمر واحد ومنسجم معه... الفقر.

مستثمرو القرار

مع أول (بلوكة) وضعها على الأساسات التي حفرها أبو حسين بالتعاون مع عديله وأحد زملائه، توقفت سيارة البلدية، هبط منها مهندس، عرّف عن نفسه، من المكتب الفني للبلدية، وركل البلوكة بقدمه وقال: ألا تعرف أنك تخالف؟

قال أبو حسين ببساطته وبدهشة: مثلي مثل غيري.

إذا وضعت حجراً دون ترخيص سوف أهدمه لك، قالها المهندس بعنجهية ثم ركب سيارته البك آب وغادر، قال جار لأبي حسين كان يتفرج على المشهد: بسيطة يا جار، محلولة.

في المساء، دخل أبو حسين مع جاره منزل أحد موظفي البلدية، ودارت مفاوضات بين الرجلين حول المبلغ الذي سيدفع لقاء غض النظر عن المخالفة، دفع أبو حسين دون أن يعلق.

روى أبو حسين فيما بعد أن المشكلة لم تقف عند المكتب الفني للبلدية، فكل الجهات صاحبة القرار أخذت نصيبها .

من الخاسر.. ومن الرابح؟

سكان هذه التجمعات دائماً متضررون، ففي قطنا تسربت مياه الصرف الصحي من حفرة فنية إلى النبع الذي يغذي المدينة بالماء، أدى هذا التسرب إلى وباء أصاب أكثر من 1000 مواطن باليرقان. سكان التجمع المخالف يقولون إنهم على استعداد للمساهمة مع البلدية في مد خطوط للصرف الصحي، لكن البلدية لتاريخه لم تحرك ساكناً، رغم توجيهات المحافظة، والأذى الذي لحق بالناس.

مخالفات البناء في قطنا ما زالت مستمرة، والمستفيد من المخالفة ليس المخالف وحده، بل من يسهل له المخالفة ويقوم بابتزازه، الحكومة تتحدث عن الهدم حتى بعد تنفيذ المخالفة، السؤال الكبير لماذا لاتحاسب الحكومة من أوصل المخالفة إلى إنجازها؟ هل بنى المواطن بيته المخالف في مكان بعيد ثم زرعه جاهزاً؟ لماذا لا تقطع الأيدي التي ترتشي من المخالف؟!.

في النشابية بنيت منازل تحت الخيام، لا تبعد أكثر من 100 متر من البلدية، انتزعت الخيام وظهرت البيوت، وأين؟ في الأراضي الزراعية، وتحت نظر البلدية!!

في كل الريف السوري، تُشاد المخالفات تحت أعين وأنظار المسؤولين، الصغار والكبار على حد سواء، ويأخذون من المخالف ثمن المحاضرة الوطنية وثمن غض الطرف.

> **هل يكره المواطن السكن في وسط المدينة والأحياء المنظمة؟!**

> **السكن المخالف حل مخالف كان من واجب الدولة أن تقوم به بشكل صحيح.**

من المسؤول؟!

المواطن يريد سلته بلا عنب، بيتاً بسقف يحميه من الحر والقر، المواطن يهرب من الدنيا الكاذبة، من الشقق، من البنايات التي فقط يمر في جوارها، إلى هواء الله الواسع ليبني مخالفة هي الأمر الوحيد الصحيح في حياته.

المسؤول الذي يرى المخالفة، يراها تكبر، ثم تسكن فيها الأنفاس البشرية، هو مسؤول مرتش، هو الذي خالف القانون رقم 1 للعام 2003، ويجب أن يسأل عن أمواله كيف جمعها؟ وممن؟ كم من مخالفة بنت له الفيلا والمزرعة في (دروشة)؟!

ألم تشهد إحدى السنوات الماضية إقالة ثلث رؤساء المدن والبلدات من مناصبهم لأسباب عدة من أهمها الفساد؟!! على الحكومة أن تشدد على الآلية الحقيقية لمعالجة هذه الظاهرة. فالقضية ليست مجرد رشوة غير ضارة.... إنها المواطن والوطن حينما يصيران مخالفة.

■■

يوميات مسطول

الهجرة

أهل صحنايا يهمسون بفرح وكل الناس عم تتفق مع بعضها على الهجرة، شو القصة يامؤمن؟! ليش بدكم تهاجروا؟ ولوين؟. ياسيدي، قالوا بفرح: القصة وما فيها شاهدنا في التلفزيون أن قطاع غزة مظلوم، لأنو الماء عم يوصل للقطاع مرة كل خمسة أيام فقط. والناس تعبانين وما عم يتحمموا وطالعة ريحتهم خاصة في الحر. وأنو الناس بالقطاع ما عم بيلاقوا أكل، لأن إسرائيل تمنع عنهم الأغذية لتركيع المقاومة مع أن لديهم بعض النقود .

وهيك يامرحوم البي، أهل ريف دمشق انبسطوا وبلشوا يدرسوا إمكانية الانتقال لغزة، معقول ياشباب؟ شو جنيتوا؟ سألتهم. قالوا لي: ولك يا مسطول الله ياخدك، المية موعم تجي لعندنا أبداً، وعايشين عالناشف. واللي بدو يغسل ثيابه أو يتحمم، بده يدفع للصهاريج تبع المرتزقة منشان شوية مي. والصيف بأوله يامسطول، والناس ما معها تدفع للمرتزقة وعم تبقى بدون حمام بهذا الحر.

ياسيدي بتلاقي البنات الحلوة أحلى بنات العالم بتقول للقمر قوم لأقعد محلك، لابسات أجمل الملابس مع رخصها، لأنهن فنانات باللبس، والعرق يغمرهن والملابس مو مغسولة. والمشوهات بنات الأغنياء بالسيارات الغالية ورائحتهن حلوة وثيابهن مكوية. هادا معقول يامسطول؟! غزة أرحم يامسطول، على الأقل هونيك الرأي العام الدولي وصواريخ المقاومة، بيجبروا إسرائيل على ضخ ماء شحيح ولكن بدون فلوس وبعدين الأكل أحسن بغزة كمان.

كيف يا مجانين الأكل أحسن؟! قلت لهم. الطعام متوفر لدينا!

ولك يا أجدب، قالوا: الطعام متوفر ولا نستطيع شراءه، فما فائدته؟ يا مؤمن اللي عم يشبع بده يكون عنده ثروة ما شاء الله، اللهم لا حسد، بينما في غزة بيلاقوا الناس أكل وبيطعموا أولادهم أحسن منا. لهيك قدرنا أن نعرض على أهل غزة الانتقال لمكاننا. وأن ننتقل لمكانهم بعون الله، وكل يوم بندعي لله أنو ما ينتبهوا للخدعة، يارب ياقادر ياجبار دخيلك.

بدكم الحقيقة، اقتنعت معهم، وهلق عم ضب ثيابي أنا والأولاد وادعو الله أنو يقبلوا الغزاوية المبادلة.

■ سمير عباس

مؤشر أسعار قاسيون من جديد..
هل تحسّن مستوى معيشتنا حقاً؟!

◄ يسار ابراهيم

يُفترض لأي نظام اقتصادي في العالم، أن يكون هدفه المطلق وغايته النهائية تحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمع، وتوفير شروط إنسانية لائقة للحياة، وهو ما يمكن التعبير عنه بتحسين مستوى المعيشة.

ولمستوى المعيشة بعد كمّي يمكن قياسه، ويعبر عنه بالعلاقة بين مستوى الدخل ومستوى الأسعار. كما أن له أيضاً بعداً روحياً يصعب قياسه، وهو يعكس تطور المستوى الثقافي والقيمي والأخلاقي للمجتمع والذي ينشأ عن تراكم الإرث المعرفي والحضاري وينعكس بالضرورة على أنماط الاستهلاك وحجمه، ويتسبب بالتالي في بروز هذا الاختلاف الذي نلحظه في عادات الاستهلاك وأنماطه بين مجتمع وآخر.

الجهل.. والتضليل المتعمد

يختلف مستوى المعيشة إذاً بين مجتمع وآخر، باختلاف المستوى الحضاري والثقافي الذي بلغه المجتمع، وباختلاف درجة تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج فيه.

ويستخدم أحياناً، بسبب الجهل أو بهدف التضليل، مؤشر وسطي حصة الفرد من الدخل الوطني (أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد) للتعبير عن وسطي مستوى المعيشة في المجتمع. وهنا سنقع في خطأ كبير، لأن هذا المؤشر هو مؤشر مضلل لا يصلح لقياس مستوى المعيشة في المجتمع، كما أنه لا يصلح لقياس التطور الاقتصادي-الاجتماعي نظراً لكونه يخفي التشوه الحاصل في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع لتبدو جميع شرائح المجتمع متساوية من حيث الدخل والثروة.

كما ويُفهم خطأً أحياناً أن قياس مستوى المعيشة ممكن باستخدام مؤشر دخل الفرد. فإذا ارتفع دخل الفرد مثلاً من 100 وحدة نقدية إلى 120 وحدة نقدية، قيل إن مستوى معيشته تحسن بنسبة 20 %. وفي الواقع فإن مؤشر الدخل بمفرده يصبح غير ذي معنى ما لم يتم ربطه بمؤشر آخر مكمّل هو مؤشر الأسعار. إذ أن ارتفاع دخل الفرد في مثالنا السابق بمعدل 20 % هو دليل على تحسن مستوى معيشته فقط في حال ثبات الأسعار عند مستواها السابق قبل زيادة الدخل أو في حال انخفاضها دون هذا المستوى. ولكن قد يرتفع مستوى الأسعار بنسب مختلفة بحيث تستنزف زيادة الدخل الجديدة في تغطية هذا الارتفاع، أو قد يعجز الدخل الجديد عن تغطية التكاليف الإضافية الناجمة عن ارتفاع الأسعار، وهو ما يعني تراجع مستوى معيشة الفرد رغم الارتفاع الاسمي في دخله.

لقياس مستوى المعيشة إذاً، نستخدم مؤشراً مركباً هو مؤشر الأسعار-الدخل.

> **إن تراجع حصة الأجور من الدخل الوطني رغم تحقيق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي خلال السنوات السابقة هو مؤشر على تعميق عدم عدالة التوزيع. إذ لم تستفد جميع شرائح المجتمع من النمو الاقتصادي المحقق، بل كان يتم تجييره لصالح رأس المال على حساب العمل.**

وحسب اتجاه تطور هذا المؤشر المركب سواء لصالح الدخل أو الأسعار، نستطيع أن نحكم على منحى تطور مستوى المعيشة إن كان صعوداً (تحسناً) أم هبوطاً (تراجعاً).

وبكل الأحوال، فإن هناك حداً أدنى لمستوى المعيشة ينبغي تأمينه لجميع شرائح المجتمع، ويقصد بالحد الأدنى لمستوى المعيشة، سلة السلع والخدمات الضرورية لحياة يومية عادية، والتي تسمح للفرد بتجديد قوة عمله وممارسة حياة طبيعية. وتشمل هذه السلة السلع الغذائية الضرورية لتأمين السعرات الحرارية الكافية لبقاء الفرد واستمراره، إضافةً إلى مجموعة من السلع الأخرى غير الغذائية والخدمات اللازمة للحياة العادية (سكن، مواصلات، لباس، تعليم، صحة، كهرباء، مياه، ....).

ويبدو واضحاً اليوم، وجود خلل خطير أضر بالتوازن بين الحد الأدنى للأجور وبين مستوى أسعار السلة المذكورة سابقاً (والتي تعبر عن الحد الأدنى لمستوى المعيشة). وإن استمرار تجاهل هذا الخلل، بل ومواصلة تعميقه قد ينتهي بنا إلى نتائج اقتصادية-اجتماعية خطيرة.

فعلى المستوى الاقتصادي، يؤدي انخفاض الأجور دون تكاليف المعيشة إلى تقليص الاستهلاك إلى الحد الذي تعجز معه قوة العمل عن تلبية الحد الأدنى الضروري من الحاجات الأساسية اليومية اللازمة لإعادة تجديد نفسها، مما يؤدي تدريجياً إلى انخفاض وسطي عمر قوة العمل.

كما أنه يؤدي أيضاً إلى تراجع الطلب وانخفاض الاستهلاك، مما يؤثر سلباً على العملية الإنتاجية ويؤدي إلى تراجع الإنتاج اللاحق.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن إخلال التوازن في علاقة الأجور-تكاليف المعيشة لصالح الأسعار يعزز الانقسامات في المجتمع الواحد، ويعمق الهوة بين طبقاته، ويضعف ارتباط الشرائح الضعيفة اقتصادياً بالمجتمع، ويتسبب في بروز تناقضات اجتماعية يمكن أن تنتهي، مع تنامي حدتها، إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

مؤشر الدخل.. ومؤشر الأسعار

من هنا، فإن تصحيح الخلل في علاقة الأجور-تكاليف المعيشة ليس ترفاً، بل ضرورة.

ولو تمعنا فيما أنجز على الأرض على هذا الصعيد لوجدنا أنه تمت زيادة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة في شهر أيار من العام الحالي 2008 بمعدل 25 %. فماذا يعني ذلك؟

كما أشرنا مسبقاً، فإنه ليس لمؤشر الدخل أية دلالة ما لم نربطه بمؤشر الأسعار، وهنا، أي فيما يخص الأجور، يجب الانتباه لأمرين هامين:

أولاً- التحقق من ربط الأجور بالأسعار. أي تحقيق توازن علاقة الأجور-تكاليف المعيشة بعد كل ارتفاع جديد في الأسعار وبالشكل الذي يوفر شروطاً إنسانية لائقة لمعيشة العاملين بأجر.

ثانياً- وهو الوجه الآخر للمسألة، ونعني به حصة الأجور والرواتب من الدخل الوطني. وهو أمر بالغ الأهمية لا ينبغي إغفاله لأنه يعكس نمط توزيع الدخل والثروة في المجتمع.

وعلى أرض الواقع، نلاحظ أن تطور حصة الأجور لم يكن نحو الأفضل. حيث انخفضت نسبة الأجور من 24.6 % من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة في عام 2000 إلى 20.9 % في عام 2004، ثم إلى 19 % فقط في عام 2006. ولا نملك بيانات عن الأجور في العامين 2007 – 2008.

إن تراجع حصة الأجور من الدخل الوطني رغم تحقيق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي خلال السنوات السابقة هو مؤشر على تعميق عدم عدالة التوزيع. إذ لم تستفد جميع شرائح المجتمع من النمو الاقتصادي المحقق، بل كان يتم تجييره لصالح رأس المال على حساب العمل.

أما بالنسبة لعلاقة الأجور-تكاليف المعيشة، فنجد على الأرض ما يلي:

جرت زيادة الرواتب والأجور ما قبل الأخيرة في شباط 2006، وارتفع الحد الأدنى للأجور عندها إلى 4805 ل.س. ثم جاءت زيادة الأجور والرواتب الثانية في أيار 2008، ووصل الحد الأدنى للأجور عندها إلى 6010 ل.س، أي بمعدل زيادة قدرها 25 % من مستوى الأجر في عام 2006، وبلغت الزيادة بالقيمة المطلقة 1205 ل.س. فإذا كان هذا حال الأجور، فماذا عن الأسعار؟

طبعاً، رافق زيادات الأجور في العامين المذكورين سلسلة من الارتفاعات في الأسعار.

المادة	أسعار منتصف آذار 2006	أسعار منتصف حزيران 2008	التغير النسبي %	التغير ل.س	الاستهلاك الشهري لـ4.1 فرد	التكلفة الإضافية
برغل	30	60	100	30	5	150
شعيرية	50	60	20	10	–	–
رز	30	95	216.7	65	5	325
حمص	55	120	118.2	65	2	130
عدس	50	120	140	70	–	–
لحم غنم	300	450	50	150	4	600
بيض	75	135	80.0	60	2	120
زيت نباتي	80	145	81.3	65	2	130
زيت زيتون	280	400	42.9	120	2	240
سكر	30	30	0	0	1	–
حلاوة	110	180	63.6	70	1	70
حليب	20	30	50	10	10	100
جبنة	110	180	63.6	70	3	210
بندورة	20	12	-40	-8	10	-80
بطاطا	20	15	-25	-5	5	-25
بصل	40	10	-75	-30	–	–
فاصولياء	35	40	14.3	5	3	15
كوسا	22	15	-31.8	-7	–	–
باذنجان	35	35	0	0	–	–
سجائر	30	33	10	3	–	–
شاي	200	300	50	100	0.5	50
بن	200	400	100	200	1	200
مازوت	7.4	25	237.8	17.6	–	–
كهرباء	2.5	3.5	40.0	1	150	150
صابون	5	5	0	0	–	–
صابون غسيل	94	180	91.5	86	2	172
معاينة طبية	300	500	66.7	200	0.3	60
أدوية	–	–	–	–	–	–
دفتر مدرسي 100 ورقة	18	20	11.1	2	2	4
قلم جاف وطني	5	35	600.0	30	2	60
أجور نقل عام	20	40	100.0	20	44	880
ألبسة قطنية داخلية	255	180	-29.4	-75	–	–
قميص رجالي	400	600	50.0	200	–	–
روب نسائي	1900	1800	-5.3	-100	–	–
أقمشة وطنية	350	300	-14.3	-50	–	–
غاز 3 رؤوس	1500	2500	66.7	1000	–	–
براد بردى	9000	–	–	–	–	–
غسالة عادية	6000	–	–	–	–	–
أجور سكن	5000	9000	80.0	4000	–	–
التكلفة الإضافية الإجمالية التي سيتحملها 4.1 فرد الذين يعيلهم الحد الأدنى للأجر والناجمة عن ارتفاعات الأسعار						3681

مؤشر أسعار قاسيون رصد لنا تغيرات الأسعار لسلة الاستهلاك خلال هذه الفترة، أي بعد زيادتين متتاليتين في الأجور في عامي 2006، 2008. وتظهر تغيرات الأسعار في الجدول المرفق..

ونلاحظ أن أسعار جميع السلع في السلة ارتفعت ارتفاعات كبيرة ووصلت في إحداها إلى 600 %، باستثناء بعض السلع الغذائية (بطاطا-كوسا-بصل-بندورة) التي انخفضت أسعارها بين فترتي الرصد.

ولربط الحد الأدنى للأجور بأسعار سلة الاستهلاك، سنعتمد المؤشرات التالية:

يبلغ الحد الأدنى للأجور حالياً 6010 ل.س

ارتفع الحد الأدنى للأجور في العام الحالي عنه في العام 2006 بمقدار 1205 ل.س وهو يشكل 25 % من الأجر في عام 2006.

مستوى الإعالة الوسطي في سورية يساوي 4.1 (أي أن كل دخل يعيل وسطياً 4.1 فرداً).

كما أننا سننطلق من الفرضيات التالية:

جميع الأفراد الذين يعيلهم هذا الدخل غير مدخنين (أي أنهم لن ينفقوا جزءاً من دخلهم على التدخين).

يملك الأفراد الذين يعيلهم هذا الدخل بيتاً (لن ينفقوا جزءاً من دخلهم على السكن).

سيكتفي هؤلاء الأفراد بقسائم المازوت المدعوم (أي لم ترتفع كلفة المازوت كثيراً، وهنا سنهمل هذه الزيادة وقدرها 1.5 ل.س لكل ليتر).

لن يشتري هؤلاء الأفراد أياً من السلع المعمرة خلال الفترة 2006 – 2008 (أي لن يتأثروا بتغير أسعار هذه السلع).

لن يشتري هؤلاء الأفراد ملابس خلال الفترة 2006 – 2008 (هنا أيضاً لن يهتموا لتغيرات أسعار الملابس).

والفرضية الأخيرة تقول بأن اثنين فقط من الأفراد الذين يعيلهم هذا الدخل (وعددهم الإجمالي 4.1 فرداً) مضطران لاستخدام وسائل النقل العامة للذهاب إلى العمل أو المدرسة، بحيث يستخدمها كل منهما لمرة واحدة فقط يومياً وعلى مدى 22 يوماً فقط من الشهر (أي أننا استثنينا عطلة نهاية الأسبوع)، أما باقي أفراد الأسرة فلن ندخل تكاليف انتقالهم في هذا الحساب.

الكارثة بحدودها الدنيا

رغم أننا وضعنا كل الفرضيات السابقة المخفّفة للإنفاق حتى لا نتهم بالمغالاة، ومع أننا خفضنا مستوى الاستهلاك الشهري لهؤلاء الأفراد من السلع الغذائية وبعض السلع الأخرى إلى حدوده الدنيا كما هو واضح في الجدول السابق، نلاحظ أنه بعد زيادة الرواتب والأجور الأخيرة والتي يفترض أنها دُرست ووُضعت لتحسين مستوى معيشة العاملين بأجر يتوجب على هؤلاء الأفراد أن يرصدوا مبلغاً إضافياً وقدره 880 ل.س إضافة إلى المبالغ السابقة التي اعتادوا إنفاقها على المواصلات العامة قبل زيادة الأجور وارتفاع الأسعار (رفع الدعم). ولا ننسى أن هذه الزيادة في التكلفة كافية فقط لنقل شخصين إلى عملهم لمدة 22 يوماً فقط شهرياً! ويبدو الوضع أكثر بشاعة إذا علمنا أن هذه التكلفة الإضافية على المواصلات العامة تشكل فقط وفقط 73 % من الزيادة الأخيرة التي طرأت على الرواتب والأجور. هذا ما يخص تكلفة المواصلات، أما إذا أضفنا التكاليف الإضافية التي طرأت على باقي السلع الغذائية (وقد فرضناها هنا في حدودها الدنيا)، فسنجد أن التكلفة الإضافية الإجمالية التي سيتكبدها هؤلاء الأفراد بسبب ارتفاع الأسعار ستصل إلى 3681 ل.س وهي تمثل 305 % من مقدار زيادة الأجور الأخيرة والبالغة 1205 ل.س.

وهنا لابأس من أن نتساءل، ماذا لو أضفنا التكاليف الإضافية التي سيتحملها هذا الدخل للإنفاق على تغيرات الأسعار في السكن والملابس والسلع المعمرة؟ أين سينتهي بنا المطاف؟ وكم ستصبح الفجوة بين الأجر وتكاليف المعيشة؟

وبعد، هذه هي حال العاملين بأجر.. مع كل زيادة جديدة في أجورهم الاسمية، نلمس تراجعاً جديداً في مستوى معيشتهم وانخفاضاً في أجورهم الحقيقية.

العاملون بأجر أرهقتهم لقمة العيش، وجميعنا يدرك اليوم ارتباط أمننا الغذائي بالخبز. فهل نستقوي بهم أم عليهم؟! ■■

الإقليم كلُّه في مواجهة الخطر

◄ إبراهيم البدراوي

الإمبريالية الأمريكية تدق طبول الحرب هذه الأيام.. ضد إيران هذه المرة.

يكاد ينعقد إجماع القوى الوطنية في الإقليم على الرغبة الأمريكية العارمة في التوسع، وأن الاندفاع الأمريكي بكل شراسته يأتي في هذا الإطار الذي يستهدف تمرير مشروع «الشرق الأوسط الجديد» والهيمنة الكاملة الصهيو- أمريكية بكل تداعياتها.

الأساس الموضوعي للحرب الوشيكة

يتجلى الأساس الموضوعي للحرب الوشيكة فيما يلي:

- تفاقم الأزمة الاقتصادية الأمريكية، وتراجع الوزن النسبي في الاقتصاد العالمي لأمريكا بشكل مطرد، تراجع قيمة الدولار وانهيار البورصات الأمريكية الذي أفقدها ثلث قيمتها في السنوات الأخيرة، إضافة إلى أزمة الرهن العقاري الحالية، حيث وصل عجز الحساب الجاري إلى 811.5 مليار دولار، والأخطر هو تجاوز الدين الأمريكي المحلي لمبلغ 3 تريليون دولار وهو ما يجعل الولايات المتحدة أكبر مدين في التاريخ.

- تراجع الهيبة السياسية للولايات المتحدة عالمياً. إذ لم تستطع بعد انهيار الإتحاد السوفييتي فرض هيمنتها العالمية، وذلك نتيجة ازدياد حدة المقاومة المتسعة لها، حتى وصلت إلى حديقتها الخلفية في أمريكا اللاتينية، إلى جانب انحطاط النخبة السياسية الأمريكية بشكل لا سابق له والذي تجلى في فضائح الفساد التي تورط فيها كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية.

- رأت الدوائر الاحتكارية الأمريكية أن حل الأزمة يكمن أساساً في تحويل القوة العسكرية إلى استثمار اقتصادي، وبعد عقود من التخلي عن «الكينزية» في الاقتصاد عادوا إليها عبر «الكينزية العسكرية»، أي الدخول في حرب تحقق انتعاش الاقتصاد الأمريكي - حسب تصوراتهم- من ناحية، وإنهاء معوقات مشروعهم من أجل التوسع وإعادة هيبتهم السياسية من ناحية أخرى. وفي هذا السياق يتم فهم سبب وصول الموازنة العسكرية الأمريكية إلى 1.1 تريليون دولار، والاندفاع في مشروع «الدرع الصاروخي» رغم أنه حسب الخبراء غير مجد عسكرياً، ولكنه أحد مكونات «الكنيزية العسكرية» أمريكياً، كما أنه ينهك الحلفاء اقتصادياً.

- يأتي ما سبق في سياق محاولة الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة النمو الكمي والكيفي الاقتصادي والعسكري في آسيا «الصين أساساً»، إذ أن الصين تحقق نمواً اقتصادياً هائلاً، ويزداد وزنها النسبي داخل الاقتصاد العالمي ككل، كما أنها على الجانب العسكري تحقق تقدماً واسعاً، فهي على سبيل المثال تمتلك من الغواصات 5 أضعاف ما تمتلكه الولايات المتحدة. كما أن الصحوة الروسية النسبية تجاه الخطر الغربي المحدق بها غير مأمون العواقب بالنسبة للولايات المتحدة.. إلخ. وهو ما من شأنه إنهاء أكذوبة «القرن الأمريكي»، ويشكل في الوقت ذاته بوادر لتبلور مرحلة من الصراع الدولي الجديد: آسيوي (صيني أساساً) ومعها قوى ناهضة أخرى في مواجهة الغرب عموماً والولايات المتحدة على وجه الخصوص، وهو ما يعني الإجهاض الكامل للمشروع العولمي الأمريكي. ويدفع في الوقت ذاته باتجاه الاندفاع الأمريكي للهيمنة على إقليمنا «حرباً» كخطوة حاسمة باتجاه الهيمنة العالمية.

النظرة الأمريكية للإقليم

- من هنا تتحدد النظرة الأمريكية لإقليمنا باعتباره وحدة واحدة، والتعامل معه على هذا الأساس، بعكس مواقف وممارسات الطبقات الحاكمة في الغالبية الساحقة من بلداننا العربية، إذ يتعامل كل بمفرده، وفي إطار الانصياع الكامل للإرادة الأمريكية.

- الولايات المتحدة التي لا تمتلك عمقاً حضارياً جعلها تعاني قصوراً فادحاً في تكوين ذاكرة تاريخية ذات تأثير على سلوكها. إذ توقفت الذاكرة الأمريكية عند انتصارات متلاحقة، بدايةً من عار انتصارها بإبادة سكان البلاد الأصليين، ثم حرب الاستقلال، ثم الحرب الأهلية، ثم الحرب ضد أسبانيا، ثم الحربين العالميتين الأولى والثانية. وسقطت من ذاكرتها تماماً تجربة الحربين «الكورية والفيتنامية» التي منيت فيهما الولايات المتحدة بهزائم مروعة. إلى جانب ما تعانيه من هزائم حالياً في أفغانستان والعراق ولبنان، وكذلك الصمود الفلسطيني والرفض الشعبي العربي لها. وإذا كان التاريخ والذاكرة التاريخية أحد المكونات الرئيسية في التكوين الحضاري للشعوب، فإن النخبة، أي الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة، تفتقد هذا الأمر.

وفي هذا الصدد، فإننا يجب ألا نغرق في حسابات ذات طبيعة هامشية بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية الراهنة، وأعني بذلك عمليات المراهنة والاهتمام بقضية من يفوز في الانتخابات الأمريكية القادمة. ذلك أنه أياً كان الفائز (ورغم إدراكنا لدور الفرد في التاريخ) غير أن دوافع الحرب القادمة قوية بما فيه الكفاية لشل أية إرادة لتغيير ملموس في الإستراتيجية الأمريكية حتى لو توافرت هذه الإرادة.

ولذلك فإن الولايات المتحدة إذ تعاني من مصاعب إستراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية ومن افتقاد العمق التاريخي والذاكرة التاريخية السوية، فإنها تحت وطأة هذه الظروف تندفع بأقصى سرعة باتجاه محاولة الهروب من أزماتها «بالحرب» على خلفية أكذوبة أن ضمان الأمن المطلق لها لا يتحقق سوى بتحطيم أمن الآخرين.

في هذا الاندفاع استقدمت إلى العراق وحده 162 ألف جندي، مثلهم تماماً من المرتزقة (بلاك ووتر)، إضافة إلى 60 ألف جندي في دول الخليج، بخلاف القوات البحرية التي تتكاثر دوماً، وكذا قواتها في أفغانستان، أي أن لديها في المنطقة ما يقارب نصف مليون جندي، لم تحشدهم بالطبع لنزهة في الإقليم.

العدو ليس كلي الجبروت

غير أنها تعاني نقاط ضعف شديدة أهمها عدم قدرتها على زيادة المجندين لدعم جيشها المحارب، وأن أسطولها الجوي (كسلاح رئيسي في حروبها العدوانية خاصة ضد إيران) مستهلك تقريباً من وجهة النظر العسكرية، إذ تجاوزت ساعات تحليق طائراته 8000 ساعة طيران، في حين أن الحد الأقصى هو 4000 ساعة طيران فقط تتأثر بعدها كفاءة أدائه بشدة.

لن نتكلم هنا عن قدرات إيران الهائلة كشعب ودولة على المواجهة وإفشال وهزيمة العدوان فيما لو تم، لكن الأهم هو أن شعوب الإقليم، ومن منطلق أن أمريكا تتعامل معنا كوحدة واحدة، ينبغي أن تتم تعبئة شعوبنا ليس دفاعاً عن إيران فحسب- وهذا واجب- وإنما للدفاع عن الإقليم ومصيره.

لقد تم حصار ليبيا ثم العراق وتم احتلاله وأفغانستان، ثم جرى العدوان على لبنان إلى جانب ما يحدث في فلسطين والسودان والصومال.. كل ذلك بمشاركة ودعم غالبية الحكومات العربية، ولم تتم المقاومة الجماهيرية بشكل كاف بسبب القمع، ولذلك فإنه لا ينبغي أن يتكرر هذا الأمر لأنها معركة مصير.

لابد أن ندرك أن أية غارة على طهران هي بمثابة غارة على كل عاصمة عربية، ولذلك فإنه يتحتم تعبئة الجماهير للمقاومة بكل ما هو متاح. ليس فقط من أجل إلحاق الهزيمة بالعدو الصهيو- أمريكي، ولكن لإلحاق الهزيمة بالعملاء المحليين وكنس نظمهم الداعمة للعدو والمرتبطة مصيرياً بوجوده.

إننا لا نتمنى الدخول في حروب، ولكن الحروب العادلة من أجل الدفاع عن الأوطان في مواجهة المعتدين تتحدد نتيجتها بقانون معروف، هو أن نتيجة الحرب لا تتحدد بمقدار ما يضغط به العدو المعتدي، ولكنها تتحدد بمقدار قدرة المعتدى عليه على الاحتمال والصمود لتحقيق الانتصار.. وهذا ما ينبغي أن ندركه بعمق، وأن نعمل على تغيير معادلة صراعنا مع العدو المشترك بدخول شعوبنا إلى هذه المعادلة كطرف أصيل فيها بعد أن ألقت الطبقات التابعة في معظم بلداننا براية الوطنية في الوحل.

وليكن شعارنا «المقاومة حتى النصر»..

■■

ثلاثة مستجدات تنذر بعدوان إسرائيلي- أمريكي على إيران

◄ باتريك سيل – الاتحاد الإماراتية

بلغت الحملة الدعائية الترهيبية التي تقودها إسرائيل ضد إيران وبرنامجها النووي، مدى خطيراً ومثيراً للمخاوف والقلق. ومما تنذر به هذه الحملة، الوصول بالاستعداد لضرب إيران مرحلة اللاعودة. وفيما لو وجهت إسرائيل ضربتها هذه، فإن المرجح لها أن تسفر عن عواقب كارثية سواء كانت على المستوى الإقليمي أم على مستوى العالم بأسره.

إضافة إلى عواقبها الوخيمة على إسرائيل نفسها. وهي حملة تشبه في كثير من الوجوه، حملة التضليل المعلوماتي التي قادتها إسرائيل وحلفاؤها داخل وخارج إدارة بوش، بشأن برامج أسلحة الدمار الشامل المنسوبة إلى صدام حسين، مع العلم أنها الحملة التي انتهت إلى غزو العراق في عام 2003.

ويعتقد اليوم أن إسرائيل تصعّد جهودها الرامية إلى دفع إدارة بوش نحو توجيه ضربة عسكرية إلى طهران، قبل مغادرة بوش لمنصبه بحلول شهر نوفمبر المقبل. وربما كانت هذه هي الرسالة الأساسية التي حملها رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إلى البيت الأبيض خلال زيارة أولمرت الأخيرة لواشنطن في مطلع يونيو الجاري. وفي المقابل حث هذا الترويج الإسرائيلي الذي لا يكل لفزاعة الخطر النووي الإيراني، الدكتور محمد البرادعي، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى التحذير من خطر هذه الحملة بما نسب إليه من تصريحات أكد فيها أنه ما من شيء مما رآه في إيران الآن، يمثل خطراً نووياً جدياً وشيكاً. جاء ذلك في لقاء أجرته معه إحدى الفضائيات يوم الجمعة الماضي. ومضى البرادعي إلى القول في اللقاء نفسه: «ومن الجانب الآخر، فإن توجيه ضربة عسكرية إلى إيران سيحيل المنطقة كلها إلى كرة من اللهب، إلى جانب دفع إيران باتجاه تطوير الأسلحة النووية».

وربما أضاف البرادعي القول أيضاً إن من شأن مغامرة عسكرية كهذه أن تكون لها عواقب كارثية على اقتصادات ومجتمعات منطقة الخليج العربي، التي ستجد نفسها في خطوط النار الأمامية.

ومما يزيد من مخاوف حدوث مواجهة عسكرية طائشة كهذه مع طهران، ثلاثة تطورات حدثت مؤخراً. أولها إجراء سلاح الطيران الإسرائيلي في مطلع يونيو الحالي مناورات فوق مياه البحر الأبيض المتوسط، شاركت فيها أكثر من 100 طائرة من طرازي F-15 وF-16. وقال مسؤولون من وزارة الدفاع الأميركية إن الهدف الواضح من هذه المناورات، هو التدريب على تكتيكات القتال الجوي وإجراءات إعادة التزود بالوقود، بهدف توجيه ضربة محتملة لمنشآت إيران النووية. وثانيها اللقاء الصحفي الرئيسي الذي أجرته ونشرته صحيفة «لوموند» الفرنسية بتاريخ 20 يونيو الجاري مع وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، الذي نفى بشدة صحة المعلومات الواردة في «التقويم الاستخباراتي القومي» وهو آخر التقارير الأميركية المؤكدة لوقف إيران لأنشطتها الحربية النووية منذ عام 2003. وبدلاً من الأخذ بهذه المعلومة، آثر باراك ترديد الأسطوانة الإسرائيلية المعهودة التي لا تكف عن الترويج لفزاعة الترسانة النووية الإيرانية بقوله: «إذا ما سمح العالم لإيران أن تتحول إلى دولة نووية، فإن الذي أتوقعه هو أن تصل التكنولوجيا النووية إلى يد الإرهابيين في غضون عقد من الزمان من الآن. وعندها يمكن إرسالها داخل حاوية إلى السواحل الشرقية الأميركية، أو إلى أوروبا أو إسرائيل». واستطرد باراك في القول: «إن من قدر إسرائيل أن تكون أسداً في بيئة وعرة تتربص بها من كل جانب. فهناك خطر الإرهاب الإسلامي، وهنا خطر انتشار التكنولوجيا النووية، مضافاً إليهما خطر الدول المارقة المحيطة بنا». غير أنه فات على باراك ذكر مساهمة دولته الكبيرة في نشر التكنولوجيا النووية والعنف والفوضى على امتداد المنطقة الشرق أوسطية كلها!

بهذا نصل إلى التطور الثالث والأخير، وهو عبارة عن دراسة مؤلفة من 30 صفحة نشرها مؤخراً «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى» حملت عنوان «الملاذ الأخير». ولم تكتف الدراسة بالتوصية بتوجيه ضربة واحدة لمنشآت إيران النووية -ربما تستخدم فيها الأسلحة النووية القادرة على النفاذ إلى باطن الأرض، إن دعت الضرورة- وإنما نادت بتوجيه سلسلة من الضربات المتزامنة مع العمل غير العسكري ضد طهران، على أن يتواصل هذا النشاط لفترة ممتدة من الوقت. يذكر أن «معهد واشنطن» يعد من الأذرع الرئيسية التي تنشط في توجيه سياسات الإدارة الحالية إزاء الشرق الأوسط، بالقدر نفسه الذي تمارس فيه منظمة «إيباك» تأثيرها على الكونجرس الأميركي.

■■

الجامعة العربية: لا للعدوان على إيران

في خطوة لا تعكس بالضرورة رأي جميع أعضائها، وخاصة «المعتلين» منهم، أعلنت «جامعة الدول العربية» عن رفضها الكامل لأي اعتداء صهيوني على إيران، لما سيترتب عن ذلك من نتائج كارثية على المنطقة. وصرحت مصادر إعلامية مصرية أن «أحمد بن حلي» الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، قال إن الجامعة ترفض كل ما يؤدي إلى تعقيد الأوضاع في المنطقة التي تشهد مشاكل كثيرة حالياً، واصفاً الشروع في تنفيذ مثل هذا الاعتداء بأنه وبال خطير على المنطقة. وأكد بن حلي أن الجامعة العربية بدأت بالفعل تحركاتها للحيلولة دون توجيه ضربة عسكرية صهيونية لإيران ولتفادي التصعيد فيما يتعلق بالموضوع النووي الإيراني، مشيراً إلى أن الزيارة التي يقوم بها عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية حالياً إلى فيينا تأتي للحيلولة دون حدوث مواجهات عسكرية في المنطقة.

■■

وحده الشعب سيوقف الحرب على إيران

توافق الجبهة العالمية المناهضة للإمبريالية وتدعم المبادرة التالية، وستشارك فيها لمعارضة تهديد الحرب الوشيك: وحده الشعب سيوقف الحرب

نحن نكتب بسبب خطر جديد وفوري يتمثّل في هجوم الولايات المتحدة على إيران، سواءٌ بصورة مباشرة على يد البنتاغون أو على يد إسرائيل.

في كل الأسابيع والأشهر القادمة، نحتاج لمساعدتكم لتنظيم وتحشيد حركة جماهيرية معارضة لحرب أمريكية جديدة غير شرعية يمكن التنبؤ بها انطلاقاً من الأكاذيب بصدد «أسلحة الدمار الشامل».

لقد جرى التهديد الحقيقي بمثل ذلك الهجوم بوضوح الأسبوع الماضي، حين قال إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي، متوجهاً إلى مؤتمر اللجنة الأمريكية للشؤون العامة الإسرائيلية (آيباك) في واشنطن العاصمة، إنّه ينبغي إيقاف برنامج إيران النووي «بكل الوسائل الممكنة». وقد ظهر الجمهوريون والديمقراطيون موحدين حين اصطفوا ليعبروا عن دعمهم الصريح لهذا الموقف، مقدّمين التطور الشرعي تماماً للطاقة النووية الإيرانية كتهديد لـ«سلام العالم».

وقد تكثّف هذا التهديد المنسّق إثر عودة أولمرت إلى إسرائيل بعد لقاءاته في الولايات المتحدة. ففي الساعات التي تلت عودته، وصف الوزير شاؤول موفاز الحرب على إيران بأنها «حتمية». حينذاك، أجّج رئيس الوزراء أولمرت النار، في صدىً للرئيس بوش، قائلاً إنّ «كل الخيارات، بما فيها الخيار العسكري، ينبغي أن تبقى جاهزة». وقد حملت جولة بوش في العواصم الأوروبية رسالة التهديد نفسها ضد إيران.

في هذه الأثناء، أشار موقع آسيا تايمز أونلاين بتاريخ 28 أيار إلى أنّ إدارة بوش تنوي شن هجوم جوي على إيران في الشهرين القادمين. وفق المقال، كشف اثنان من الأعضاء البارزين في مجلس الشيوخ تعليمات الهجوم، هما ديان فينشتاين عن الحزب الديمقراطي من كاليفورنيا ريتشارد لوغار عن الحزب الجمهوري من إنديانا، وفي نيتهما التوجه للجمهور بمعارضتهما للتحرك. لكنّ مشروع الافتتاحية التي سينشرانها في نيويورك تايمز لم يصدر بعد.

حتى وزير الخارجية الألماني الأسبق يوشكا فيشر حذّر في صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوم الأول من حزيران من أنّ بوش وأولمرت ينويان إنهاء البرنامج النووي الإيراني «بوسائل عسكرية، بدلاً من الوسائل الدبلوماسية».

ستأتي المعارضة الحقيقية لخطر حرب جديدة متزايد من الجماهير وليس من السياسيين. لابدّ من أن نأخذ هذا التهديد على محمل الجد وأن نبدأ في التحرك الآن.

■■

الاتحاد الأوروبي.. يُمهّد الطريق لـ«ضرب إيران عسكرياً»!

أعلن الاتحاد الأوروبي أسماء 35 شخصاً ومؤسسة إيرانية، أهمها «بنك ملي» أكبر بنك في إيران، أصبحت مشمولة بالعقوبات الأوروبية على إيران بسبب ما يوصف بـ«برنامج إيران النووي». ونشرت القائمة بعد أن أقرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 23/ 6/ الجاري العقوبات الإضافية على طهران. وأضاف الاتحاد 20 مؤسسة و15 شخصاً إلى القائمة التي وضعت بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة ضد إيران. ولم يطل الأمر بالولايات المتحدة فسارعت للترحيب بالعقوبات الأوروبية ضد المسؤولين والمؤسسات الإيرانية، ووصفتها وزارة الخارجية بأنها تظهر «جدية المجتمع الدولي بشان زيادة الضغوط على الإيرانيين» لتجاهلهم القرارات الدولية. في حين أدانت إيران تبنّي الاتحاد الأوروبي العقوبات الجديدة، وحذرت من أن هذا الإجراء يمكن أن يضر بالجهود الدبلوماسية الجديدة لحل الأزمة.!!

● وكالات

الاتحاد المتوسطي.. الخديعة الجديدة

◄ محمد الجندي

الحاضر يعلم الغائب..فرمان الباشا الأمريكي للشرق الأوسط وسائر المتوسطيين:

ياعبادي المتوسطيين.. لقد وليت عليكم ساركوزي بك، بك فرنسا وسائر الفرانكفونية، والذي يتمتع بدعم غوردن بروان بك، وميركل خانم.

أوصيكم ياعبادي المتوسطيين بطاعة واليكم وتقديم الولاء له بمناسبة وبغير مناسبة، وذلك ريثما ننصرف معالينا للموضوع ونرسم لكم خرائطكم الجديدة.

كما أوصيكم بالعناية التامة بأخيكم يعقوب، الذي هو ولدنا وحبيبنا (انتهى).

من هم في مثل سني (81 سنة) يتذكرون أحلاف خمسينات القرن الماضي، حلف بغداد، حلف السانتو، إلخ...

كان سكان المنطقة لديهم ما يكفي من الوطنية ليقاوموا تلك الأحلاف، التي كانت مهمتها ربط الإدارات الثالثية، ومنها العربية بالإدارات الاستعمارية. كان الحلف يستهدف أعداء المستعمرين لا أعداء البلد، ولا أعداء شعوب البلدان الداخلة في تلك الأحلاف. الآن ثمة تطور، الحلف هو اتحاد، والهدف المعلن هو شراكة. طبعاً يتمنى المرء أن تقوم اتحادات بين الدول، وخصوصاً الدول المبعثرة الصغيرة، التي لا تستطيع القيام بدور دولي إلا إذا اتحدت، ولكن الاتحاد هنا يتطلب الندية، وأن تتحمل شعوب البلدان الداخلة في الاتحاد مسؤولية ذلك.

هل ثمة ندية بين دولة ثالثية ودولة أوروبية متطورة؟

أحد ظرفاء دمشق قال مرة (ربما في خمسينات القرن الماضي): نتمنى أن يأتينا مستعمر يطورنا ويأخذ منا خمسة بالمئة، كان الدمشقي ينكت فقط، فالواقع أن المستعمر يأخذ كل شيء دون أن يطور. لننظر إلى العالم الثالث كله.. إنه في الحضيض عموماً فيما يخص التطور، في الحضيض بالنسبة للعلوم والتكنولوجيا، بالنسبة للبنى التحتية، بالنسبة للاقتصاد، بل وبالنسبة للأنظمة السياسية والإدارية. كل ما يجده المرء من تطور في العالم الثالث هو المتعلق بامتداد المؤسسات السياسية والاقتصادية للاحتكارات الدولية في المستعمرات، بينما استنزف الاستعمار من أفريقيا خصوصاً وآسيا وأمريكا اللاتينية كل شيء. طبعاً هذا الكلام يتناول الخطوط العامة، ولا يضع في الاعتبار التفاصيل السياسية والاقتصادية التي جرت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وبالنسبة لفعل الإدارة الأمريكية الاستعماري، فإنه تدمير حتى الجذور للبلدان والشعوب التي تمتد يدها لها، فبلدان أمريكا اللاتينية كانت وما تزال تعاني مآسي تاريخية، وفلسطين والعراق وأفغانستان، تعاني أكثر من مأساة، تعاني تدمير وجودها. الندية بين الدول الثالثية المتوسطية والعواصم الاستعمارية القديمة، ليست فقط غير محققة وإنما لا يمكن أن تتحقق. عدا ذلك شعوب البلدان المتوسطية مبعدة عن إعطاء رأيها في الموضوع. مثلاً، الرئيس الجزائري، عندما تحفظ رئيس وزرائه بلخادم على الاتحاد، حل الأمر ببساطة: أقاله وكلف السيد بويحيى الذي مع الاتحاد (أخبار 2008/6/24). ربما تحفظ السيد بلخادم نفسه غير كاف، ويتعلق فقط بوجود إسرائيل في الاتحاد، التحفظ، إذا وجد، من المفروض أن يكون في القواعد الأساسية، التي تقوم عليها الاتحاد. ما الذي يجمع بلدا مثل الجزائر بفرنسا؟ أين دور الجزائر فيه؟ وأين دور الشعب الجزائري؟ ولمن القرار السياسي والاقتصادي؟ هل تستطع الجزائر موضوعياً أن تشترك فيه.

وغير الندية، هناك الشراكة. الشراكة على ماذا؟ هل تستطيع الجزائر أن تدخل شريكاً في مراكز الأبحاث الفرنسية، في القرار السياسي الفرنسي بدعم أمن إسرائيل، وجعله يشمل أمن إسرائيل وأمن العرب أيضاً؟ الشراكة معناها فقط فتح السوق الجزائرية للنشاطات الاقتصادية والسياسية الفرنسية. بالمقابل، حتى لو فتحت فرنسا سوقها للجزائر، فلا تستطيع هذه الاستفادة من ذلك في شيء. فأين الشعب في كل ذلك؟ هل يستشار ولو شكلياً؟ إن الاتحاد المتوسطي، إذا ما أقيم، يؤلف تغييرات كبرى في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الثالثية الداخلة فيه. قبل كل شيء تتحول الإدارة الإسرائيلية، من إدارة معادية توسعية في المنطقة العربية إلى إدارة عضو كبير مدلل في الاتحاد، وتحصل على الاحترام والتطبيع من دون أي حل لا لمشكلة الأراضي العربية المحتلة، ولا لمشكلة الإبادة الفلسطينية. أيضاً يأخذ النظام العراقي الممثل للاحتلال الأمريكي شرعية كاملة في الاتحاد من دون أي حل لأزمة الشعب العراقي، إبادته وتهجيره وإفقاره وتجزئته وتجزئة البلد. وعلى الصعيد الاقتصادي تخضع جميع اقتصادات الدول الداخلة في الاتحاد لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأيضاً لإشراف واستثمار الاحتكارات الدولية. أما إفقار وتهميش الشعوب في البلدان الداخلة في الاتحاد فسوف تتم سيطرة جمعية عليها: أي إذا انفجرت احتجاجات جوع في أحد بلدان الاتحاد، فسوف تقمع هذه، لا بقوات البلد الذي ينفجر فيه الاحتجاج فقط، وإنما أيضاً بقوات خارجية ينشئها الاتحاد لوظيفة القمع.

والأنظمة ذاتها لن تسلم، فإذا «عصلج» (أي استعصى) أحدها لسبب أو لآخر، وطني أو غير وطني، منطقي أو غير منطقي، فإن الاتحاد يقوم بتغييره بالوسائل العديدة المتوفرة لديه، بتفعيل معارضة من صنعه، أو باغتيال رموزه، أو بحصاره اقتصادياً، أو..إلخ. والأنظمة عدا ذلك لن يكون لديها قرار سياسي أو اقتصادي خاص بها، ولو كان ذلك يمس مسألة حيوية بالنسبة لها أو لشعبها، ربما الأوضاع الداخلية الثالثية بعد الاتحاد، إذا أقيم، لن تكون أسوأ منها قبل الاتحاد، فالإدارة الإسرائيلية هي على صلات طيبة وسيادتها معلنة أو غير معلنة مع أغلب بلدان الاتحاد الموعود، والسيادة في تلك البلدان هي أكثر من هشة، سواء فيما يتعلق بالقرار السياسي أو بالقرار الاقتصادي، والشعوب الثالثية في الاتحاد المنتظر هي أكثر من محرومة عموماً، الفقر والتهميش منتشران لديها. وإضافة إلى الحرمان من الخدمات والحاجات ذات الضرورة الأولية، هي محرومة عموماً من حقوقها المدنية والسياسية، تُقمع، ولا يحق لها الاحتجاج، وتُظلم ولا يحق لها الشكوى، أو لا فائدة لديها من الشكوى، والنظام السياسي، الذي يحكمها لا علاقة لها به، فلا هي تنتخبه، وليس لديها من الوسائل ما تستطيع بها من التأثير عليه، لذلك كان الأمر سيان قبل احتلال العراق تجاه الاحتلال، فالنظام العراقي السابق لم يكن في نظر قطاعات واسعة من الشعب أفضل من الاحتلال: إذا تركنا العملاء المأجورين، فبالنسبة للعراقي العادي، لم يكن ينتظر من الاحتلال السمن والعسل، ولكن لن يكون في تقديره أسوأ من النظام القائم.

هذا الوقع يضعف الحس الوطني في البلد الثالثي، ويجري تفعيل ذلك من الاستعمار وعملائه المنتشرين في إدارات الدول، وفي المراكز الإعلامية، وفي التشكيلات الطائفية والقبلية. ومن هنا لا فرق بالنسبة لمواطن عادي ثالثي من قيام الاتحاد أو عدمه، إذا لن يكون الوضع في تقديره في ظل الاتحاد أسوأ منه في غياب الاتحاد، وهناك دور للاتحاد، لم نذكره حتى الآن هو ترويض الإدارات الثالثية الداخلة فيه طبعاً هي مروضة، ولكن ليس بم ا فيه الكفاية.

وإذا قام الاتحاد، فلن يطول أمده، لأن مشروع الشرق الأوسط الجديد الأمريكي سوف يقلب الأوضاع القائمة والمستجدة رأساً على عقب، وثمة احتمالان، إما أن تحسم الإدارة الأمريكية الأمر، وتحجم في تغير المنطقة، وحينئذ سيتغير الاتحاد أيضاً، أو سيفشل ويفشل الاتحاد أيضاً. والكارثة كبيرة في كل الحالات. ■■

«التهدئة» وصولاً إلى تعميم «العرقنة»!

◄ حمزة منذر

منذ أيام محمد علي باشا لم يشبع قادة الغرب ومنظروه من إخضاع منطقتنا لمختلف أنواع التجارب وتبادل الأدوار، ومحاولات تطبيق فرضياتهم الرامية للسيطرة المباشرة وغير المباشرة على المنطقة وما تحتويه من ثروات وما تمثله من موقع جيو-استراتيجي.

وبالمحصلة فلا الغرب الاستعماري اقتنع باستحالة إخضاع شعوب المنطقة لمشيئته، ولا شعوب الشرق العظيم استكانت أو رضخت أو رفعت الراية البيضاء استسلاماً، رغم الفارق في ميزان القوى عدةً وعدداً. ولكن في نهاية المطاف كانت المقاومات في كل مرحلة من مراحل الصراع هي من أفشلت الحملات الاستعمارية كافة، وهي من تحولت إلى صنو الكرامة الوطنية والدفاع المشروع عن النفس والوطن.

وإذا كان لا يجوز قراءة الوضع الإقليمي إلا بالارتباط مع الوضع الدولي ومخططات التحالف الإمبريالي - الصهيوني إزاء المنطقة، فإنه من الواضح أن الفرز الجاري في المنطقة يأخذ منحيين اثنين كما في سالف المعارك والحملات والمواجهات: جبهة تدعي ضرورة السيطرة على المنطقة «لصالح شعوبها» وتخليصها من سيطرة الرعاع عليها. وجبهة أخرى مقاومة خلقتها الضرورة الموضوعية تقول إن الاحتلال نفسه يولّد مقاومة لا تقهر.

هناك قراءتان للوضع الإقليمي الآن: الأولى مضللة، وهي تنظير للظاهرة من السطح وليس في العمق، وجوهر هذه القراءة أن طرفي الصراع في المنطقة وصلا إلى قناعة باستحالة استمرار المواجهة وبالتالي نضجت الظروف «للحلول الوسط» أو ما يسمى الآن بـ«التهدئة». بين من ومن؟ بين محتل وأصحاب أرض والحقوق التي يجب أن تستعاد مهما كان الثمن.

.. أما القراءة الثانية - ونحن من أنصارها - فهي على نقيض الأولى وتحذر من «التهدئة» التي تسبق العاصفة وذلك للأسباب التالية:

- ما يزال المشروع الأمريكي في مرحلة التعثر ولم يصل إلى طور الهزيمة، وإن أثخنته جراح المقاومة. كما أن أصحاب المشروع نفسه مازالوا يكابرون ويقولون: «إن الخروج من العراق والمنطقة قبل الانتصار هو الكارثة بعينها»، لذلك هم محكومون بتوسيع رقعة الحرب.

- إذا كانت واشنطن وتل أبيب فشلتا في فرض الحلول بالقوة، فهما لن تتوقفا عن المحاولة في هذا الصدد، وإن لجأتا مؤقتاً إلى مصطلح «التهدئة وصولاً إلى تعميم العرقنة» في معظم بلدان المنطقة عبر فك عرى التحالف بين أهم جبهات المقاومة من خلال الإيهام بتقديم «أثمان بلا رصيد» لهذه الجبهة أو تلك.

- من الخطورة بمكان أن يتوهمن أحد بوجود أطراف دولية يمكن أن تتحول بين ليلة وضحاها من دول إمبريالية إلى نصير للعرب ضد الاحتلال الصهيوني، أو نصير لشعوب الشرق ضد «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، فها هي بلدان أوروبا تشدد العقوبات على إيران منكرة عليها الحق بامتلاك برنامج نووي سلمي، في حين يلقى الكيان الصهيوني المدجج بالأسلحة النووية الدعم اللامحدود اقتصادياً، وسياسياً، وعسكرياً. وهاهو نيكولاي ساركوزي يقف أمام الكنيست الصهيوني متعهداً بالحفاظ على «أمن إسرائيل» ومستخدماً مقاطع من التوراة ومفاخراً بجده اليهودي، ولم يعط العرب إلا المعسول من الكلام والوعود، خصوصاً بعد أن وصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب!

- إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مراكز اتخاذ القرار الفعلي في واشنطن وتل أبيب تجمع على ضرورة «تدمير البرنامج النووي» الإيراني، «قبل الخريف وقبل فوات الأوان» بحسب تعبير الجنرالات الإسرائيليين القدامى والجدد، ندرك أن توجيه ضربة عسكرية لإيران أصبحت جدية أكثر من أي وقت مضى، وليس الهدف منها فقط إركاع إيران وإخراجها من المعادلة الإقليمية، كما يروج البعض، بل بداية توجيه ضربة قاضية لكل شعوب وبلدان المنطقة واستكمال عناصر تفتيتها جغرافياً وديموغرافياً، وبالتالي الوصول إلى أكبر أهداف واشنطن الاستراتيجية، ألا وهو السيطرة وامتلاك موارد الطاقة لاسترداد الموقع الاقتصادي الأول المفقود، بالقوة العسكرية وتجنباً لاحتمالات الانهيار الداخلي الذي يلوح في الأفق.

- مثلما نحذر من خطر القول والعمل بشعار «مصر أولاً، الأردن أولاً، لبنان أولاً.. الخ» والذي أدى إلى الخروج من الصراع العربي - الصهيوني والارتهان لسياسة واشنطن وتل أبيب، كذلك نحذر من محاولة أي بلد في المنطقة أو أية قوة سياسية وطنية، تجاهل حقيقة أن المخطط الإمبريالي - الصهيوني يستهدف جميع شعوب هذا الشرق العظيم بالتفتيت والاستعباد.

من هنا نرى أن المخرج الوحيد هو خيار المقاومة الشاملة، بمفهومها الواسع سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً، وإعادة الاعتبار لمفهوم تضامن وتعاون جميع حركات التحرر الوطني لشعوب المنطقة الممتدة من بحر قزوين إلى البحر المتوسط في مواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير وما يتفرع عنه من تسميات أخرى.

h.monzer@kassioun.org

في أسبوعها الأول.. التهدئة دماء وشهداء !

◄ محمد العبد الله

أسبوع مضى على دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بين «حماس» وحكومة العدو، بوساطة مصرية فعالة، ونشطة، بعد توقف دام أكثر من أربعة عشر شهراً، عزفت خلالها الحكومة المصرية عن لعب أي دور مؤثر في هذا الجانب. وإذا كانت المعاناة الرهيبة للشعب الفلسطيني في كل محافظات غزة، من خلال الحصار المحكم، الذي طال كل شيء، على اليابسة، والمياه، ماعدا الهواء! قد ساهمت بدفع بعض التنظيمات للموافقة المشروطة، من أجل تسهيل وصول المواد الأساسية للمواطنين. فالذي عانى من سكان القطاع طوال السنة المنصرمة_ من أواسط حزيران عام 2007 وللآن، كان _ وسيبقى _ وصمة العار الأبدية على جبين حكومات العديد من الدول العالمية والإقليمية. فعيون الملايين من الفلسطينيين لم تر في هذه التهدئة، سوى إعادة ضخ نسغ الحياة في الأفواه والشرايين التي وصلت درجة جفافها وتصلبها للموت، فما يقارب المائتي مريض من مواطني القطاع الصامد لقوا حتفهم بسبب نقص الأدوية والمعدات الطبية، وكنتيجة للإغلاق الدائم لبوابة العبور. لكن تدقيق النظر في مختلف بنود الاتفاق، تُبرز لنا القراءة الخاصة التي يتفاعل داخلها الذاتي والموضوعي عند كل طرف ساهم وعمل على تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع.

جاءت البنود السبعة لاتفاقية التهدئة، لتعبر عن توافقات تنازلية متبادلة بين طرفي الصراع، أدت إلى تدني سقف الاشتراطات التي وضعها كل طرف، خاصة وأن الطرف الفلسطيني، تراجع عن أن تكون التهدئة «متزامنة وشاملة للقطاع والضفة»، إضافة لتأجيل البحث في فتح «معبر رفح» أمام حركة المواطنين، بناءً على الالتزام الدقيق بوقف إطلاق الصواريخ. أما حكومة العدو، فقد تراجعت عن ربطها الموافقة على وقف إطلاق النار، وإنهاء الحصار القاتل، في وقت واحد ومتزامن، مع إطلاق سراح الجندي الأسير «شاليط». وبهذا فإن آلية التنفيذ، مازالت خاضعة في كل مرحلة، لطبيعة ماتحققه المرحلة التي سبقتها. لكن الخوف من عدم استمرار الاتفاق بين الطرفين، يأتي من تجربة الهدنة الأخيرة عام 2005 التي استمرت عدة أشهر، تعرضت خلالها للعديد من الخروقات الصهيونية، وما تحمله الأنباء في كل يوم عن استمرار العدو في سياساته العدوانية وممارساته الوحشية ضد المواطنين في القطاع والضفة يؤكد على أن العدو ماض في حربه المفتوحة ضد الشعب الفلسطيني.

بعد عدة ساعات على بدء سريان الاتفاق، أطلقت الزوارق الحربية الصهيونية أربع قذائف باتجاه قوارب الصيادين الفلسطينيين في شمال قطاع غزة، بالإضافة إلى فتح نيران أسلحة قوات الاحتلال الرشاشة باتجاه المزارعين شرق خان يونس «جنوب القطاع». كما اقتحمت قوة من جيش العدو، مكونة من عدة آليات عسكرية فجر يوم السبت 6/21 مخيم عين بيت الماء وسط إطلاق نار، وداهمت عدة أحياء في مدينة نابلس «الجبل الشمالي وحارة الشيخ مسلم»، في حين شوهدت مجموعة من جنود الاحتلال تتجول في منطقة «خان التجار» بالبلدة القديمة. كما شهدت الأراضي الزراعية في شمال القطاع بعد خمسة أيام على سريان التهدئة، رشقات كثيفة من النيران الصهيونية أدت لإصابة مزارع فلسطيني بجراح. لكن الذي حصل في نابلس فجر يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من هذا الشهر، يشير إلى رغبة العدو في الإسراع

بإنهاء التهدئة، عبر دفع الفصائل الفلسطينية لتنفيذ تحفظاتها على بعض بنود الاتفاق. فقد أقدمت وحدة عسكرية خاصة من قوات القتل الصهيونية، مع ساعات الفجر الأولى، على مداهمة شقةً لطلاب جامعيين ببناية السلعوس في منطقة «المخفية» غرب نابلس، وقامت باغتيال الشابين «طارق جمعة أبو غالي» القائد البارز في سرايا القدس _ الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي، و«إياد خنفر» أحد أبرز القيادات الطلابية للحركة في الجامعة، وهو مادفع بالحركة للرد على عملية التصفية تلك، بقصف مستعمرة «سديروت»، تنفيذاً لموقفها الذي أعلنته أثناء المداولات التي رافقت حوارات التهدئة، والذي ينص على أن الحركة (لن تقف مكتوفة الأيدي أمام حملات الاغتيال لكوادرها في الضفة).

في ظل التطورات الميدانية، يسود الاعتقاد بأن خطوات تنفيذ الاتفاق، التي يمكن اعتبارها تكتيك المرحلة الراهنة، تتعثر في كل يوم نتيجة إصرار العدو على تنفيذ مخططاته الإجرامية، مما يدلل على أن أفق تطوير الاتفاق، ليتحول إلى موقف استراتيجي، سيصطدم بمواقف قادة العدو، العسكريين والسياسيين، الذين تحدث بعضهم عن الاتفاق، بمصطلحات واضحة برفض التعامل (الاعتراف) مع حماس. بينما لجأ البعض الآخر لتبرير الخطوة، بأنها ضرورة آنية لإنقاذ الوضع الداخلي، المتجه نحو تغييرات دراماتيكية في الحكومة والتحالفات، مما سيهيئ لاتخاذ خطوة سريعة نحو الانتخابات المبكرة. كما تأتي طريقة تعامل حماس مع الاشتراطات والممارسات الصهيونية المتعلقة بالاتفاق، لتضع علامة استفهام كبيرة حول رؤية الحركة لمستقبل الهدنة، وإمكانية تحويلها من سياسة تكتيكية ناجحة_ إذا استمرت_ إلى قضية استراتيجية ضمن برنامج العمل الوطني، الذي تأسس على مواجهة الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين التاريخية. خاصة وأن الوضع الفلسطيني العام يعيش مأزقاً واضحاً، تتجلى تعبيراته في حالة الانقسام السياسي/ الجغرافي، وبالموقف السياسي لسلطة رام الله المحتلة، الذي يرى أهمية بالغة من المفاوضات لتحقيق «إنجاز ما»! يسميه البعض (اتفاق إطار أو رف أو...)، وتعيشه غزة، شعباً وقيادة، حصاراً وشهداء.

أمام كل الاحتمالات المتوقعة، والتي يأتي في مقدمتها، سقوط التهدئة بعد أيام أو أسابيع، في بحر دماء الفلسطينيين، فإن المطلوب راهناً يدفع نحو البدء بحوار شامل مرتكز على الثوابت الوطنية، ومنطلق من أهداف المشروع التحرري لشعبنا، تشارك فيه القوى، والمنظمات الأهلية، والشخصيات الوطنية، من أجل صياغة تكتيك المرحلة الراهنة، بما يتلاءم مع المستجدات المتسارعة. ■■

كي يتبين الخيط الأبيض من الأسود
بصدد الارتفاع الكبير في أسعار الأغذية عالمياً (2 ـ 2)

جاك بيرتلو - موقع التضامن
(http:/solidarite.asso.fr) ـ ترجمة قاسيون

ثمة انتقادات تُوجّه للوقود الحيوي في الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها انتقادات المجتمع المدني التي تطالب بتعليق إنتاج الوقود الحيوي واستيراده في الاتحاد الأوروبي.

إن انتقاد سياسات (غوردون براون وروماتو برودي وأنجيلا ميركل والبرلمان الأوروبي ومفوض البيئة ستافروس ديماس ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الغذاء العالمية)، دفعت المفوضية الأوروبية إلى اقتراح تقييدات على استيراد الزيوت النباتية من البلدان التي يؤثر إنتاجها على البيئة، وهو اقتراحٌ كان من المفترض أن يتبناه المجلس في 7 أيار 2008. لكن المفوضية الأوروبية رفضت في 14 نيسان 2008 تأكيد جان زيغلر بأنّ إنتاج الوقود الحيوي «جريمة ضد الإنسانية»، بحجة أنّ إعادة النظر في هذا الجزء من برنامجها لمكافحة ارتفاع حرارة المناخ ستؤدي أيضاً إلى إعادة النظر في هدفها المتضمن إنقاص انبعاث الغازات الضارة بنسبة 20 بالمائة بحلول العام 2020. تسير المفوضية على خطى صناعيي الوقود الحيوي الذين ينكرون أي تأثير لها على الأسعار العالمية. ينبغي ألا نتوصل إلى إدانة كل أنواع الوَقود الحيوي، بل تلك التي تنافس الإنتاج الغذائي، إذ ينبغي تشجيع استخراج الميتان من الفضلات شرط ألا ننقص حصيلة التربة من المواد العضوية بالنسبة لـ«الفضلات» الزراعية، فنعيد لها السماد الناتج عنها. كذلك، يمكن تشجيع الاستخدام المباشر للزيت الخام في مركبات المنتجين. لكن ينبغي ألا ينقص الإيتانول الحيوي من الجيل الثاني، الناتج عن الخشب والمواد السللوزية الأخرى، في حال أصبح ذا مردودية الأراضي القابلة للإنتاج الزراعي وينبغي ملاءمته مع تطور مستدام للخطط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مسؤوليات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عن اضطرابات الجوع الحالية

أ) طورت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معاً اتفاق منظمة التجارة العالمية حول الزراعة (AsA) الذي دفع مزارعي البلدان النامية إلى الإفلاس.

إذا كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد خلصوا إلى ضرورة استكمال جولة الدوحة لمزيد من تحرير التبادلات الزراعية في مواجهة انفجار أسعار المواد الغذائية، فإنّ الانخفاض القوي في الحماية الزراعية المرتبط بالإغراق الكبير لصادرات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هما اللذان فاقما اعتماد الدول النامية الغذائي عبر تدمير مزارعيها وصناعاتها الغذائية. لا يقتصر الأمر على كون الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يضغطان على البلدان النامية لإنقاص حمايتها على استيراد منتجات غذائية وغير غذائية، بل إنّ اتفاق منظمة التجارة العالمية حول الزراعة سمحت لهما بمواصلة إغراق كثيف بصادراتهما الزراعية عبر آليتين:

1 – تعريف الإغراق والمساعدات المسموح بها: بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، ليس هنالك إغراقٌ طالما يجري التصدير بالسعر الداخلي، حتى إذا كان هذا السعر أدنى من متوسط كلفة الإنتاج. كان ذلك السبب الرئيسي في إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة PAC منذ العام 1992: سمح تقريب الأسعار الزراعية من الأسعار العالمية للاتحاد الأوروبي بالتصدير دون تقديم مساعدات للتصدير، أو بقليل منها. كان ذلك السبب الرئيسي أيضاً في قوانين Farm Bills منذ العام 1996: خفض الأسعار الداخلية لـ«البذور» لتصفية المنافسين في السوق العالمية بفضل المساعدات (القروض التسويقية، المدفوعات ضد الدورية) التي عوّضت الانخفاض حتى الحد الأدنى من السعر.

2 – عبر انتهاك قواعد اتفاق منظمة التجارة العالمية حول الزراعة، وعدم أخذ سوابق هيئة استئناف منظمة التجارة العالمية بالاعتبار: البيع بأسعار أدنى من كلفة الإنتاج ليس ممكناً إلا في البلدان الغنية التي تعوّض هذه الأسعار المنخفضة عبر مساعدات داخلية «منفكة» عن مستويات الإنتاج أو الأسعار الرائجة، تَسمح بها منظمة التجارة العالمية. اليوم، يكمن معظم الإغراق الكبير الذي تقوم به الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في المساعدات الحكومية الداخلية للمنتجات المصدرة لأنّ المساعدات الحكومية الخاصة بالتصدير انخفضت كثيراً في الاتحاد الأوروبي منذ التسعينات، ولم تكن يوماً كبيرة في الولايات المتحدة. منذ العام 2001، اعتبرت هيئة الاستئناف في منظمة التجارة العالمية أنّ الإغراق ينبغي أن يأخذ بالاعتبار المساعدات الحكومية الداخلية الخاصة بالصادرات وأنّ الإعانات المسماة بـ«المنفكة» ليست كذلك. لكنّ منظمة التجارة العالمية لا تعتبر أحكام هيئة الاستئناف المرتبطة بها سوابق. وهكذا، من أصل 5.1 مليار دولار دفعتها الولايات المتحدة كمساعدات حكومية في العام 2005، كان 4.8 ملياراً منها داخلية ومن بينها 4.5 مليار قدمت للمزارعين (والباقي لمصانع الغزل). وبما أنّ 73.5 بالمائة من القطن قد جرى تصديره، فقد بلغت المساعدات الحكومية الداخلية للقطن المصدر التي جرى دفعها للمزارعين 3.3 مليار دولار، أي 93 بالمائة من مجمل المساعدات الحكومية للقطن المصدر البالغة 3.6 مليار دولار، وحصل المصدرون على 253 مليون دولار. وإذا كانت منظمة التجارة العالمية قد حكمت على الولايات المتحدة بإلغاء مساعداتها الحكومية لتصدير القطن في آب 2006، فقد حافظت على 93 بالمائة من المساعدات المقدمة لمنتجي القطن المصدر. يمكن تقديم حصيلة مشابهة بالنسبة لمنتجات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الأخرى. في النتيجة، يفسر الإبقاء على سعر منخفض جداً للقطن جزئياً اضطرابات الفقر التي حدثت مؤخّراً في إفريقيا الغربية، إلى جانب الإغراق الكثيف بالمنتجات الغذائية الأساسية التي تصدرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (القمح والرز والسكر والبذور الزيتية ومشتقات الحليب ولحم الطيور) التي اضطرت تلك البلدان الإفريقية لاستيرادها لأنها أرغمت على إجراء خفض كبير في حمايتها المتعلقة بالاستيراد بضغط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذراع المسلحة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذين يسيطران على غالبية الأصوات.

3 – الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لم يخطرا منظمة التجارة العالمية بمساعداتهما الحكومية لأغذية الماشية في فئة المساعدات المكلفة بإنقاصها: «نسي» الاتحاد الأوروبي أن يذكر في هذه الفئة نحو 10 مليار يورو سنوياً منذ العام 1995. كما نسيت الولايات المتحدة ذكر المساعدات المباشرة الممنوحة لحبوب تغذية المواشي بقيمة تبلغ 2 مليار دولار سنوياً.

ب) كرّس كلٌ من اتفاق منظمة التجارة العالمية حول الزراعة والسياسة الزراعية المشتركة PAC والـFarm Bill نزع القيود عن الأسواق الزراعية الوطنية والدولية، باعتبار أنّ «حرية قوى السوق» ستحسّن الأسعار لكل الفاعلين، وعلى رأسهم المستهلكون. لكنّ الخاسرين الكبار هم المزارعون الصغار، ولاسيما مزارعو البلدان النامية الذين لا يستفيدون من المساعدات الحكومية الكبيرة كزملائهم من الشمال حتى حين تكون الأسعار مرتفعة، والذين يمثلون ثلاثة أرباع من يعانون من نقص التغذية المزمن البالغ عددهم 854 مليون نسمة. الرابحون الوحيدون هم الشركات الزراعية الغذائية المعولمة التي تضخمت أرباحها ولاسيما مع انفجار الأسعار الزراعية مؤخراً: قفزت أرباح شركة كارجيل بنسبة 86 بالمائة في الفترة بين تشرين الثاني 2007 وشباط 2008 مقارنةً مع الفترة نفسها قبل عام؛ وقفزت أرباح شركة ADM، أكبر منتجي الإيتانول من الذرة في الولايات المتحدة وأحد أكبر منتجي الديزل الحيوي في الاتحاد الأوروبي، بنسبة 65 بالمائة من العام 2006 إلى العام 2007؛ أمّا أرباح شركة بونج، التي تنتج أيضاً الديزل الحيوي في الاتحاد الأوروبي، فقد انفجرت بنسبة 750 بالمائة في الفترة الواقعة بين كانون الأول 2007 وآذار 2008 مقارنةً مع الفترة نفسها قبل عام.

ج) المسؤولية الأكبر للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في التطور الأخير وخاصةً المستقبلي للجوع تكمن في اتفاقيات التبادل الحر الثنائية المفروضة على البلدان النامية، ولاسيما الآلينا ALENA (اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) التي فرضتها الولايات المتحدة على المزارعين المكسيكيين منذ العام 1994 واتفاقات الشراكة الاقتصادية APE التي فرضت على بلدان إفريقيا وبلدان الكاريبي والمحيط الهادي ACP أواخر العام 2007. ارتفعت صادرات الذرة من الولايات المتحدة إلى المكسيك، حيث تمثل التورتيا الغذاء الأساسي، من 0.9 مليون طن في 1991–1993 إلى 8.8 مليون طن في العام 2006. بصورة خاصة، ستكون اتفاقات الشراكة الاقتصادية الشرارة التي ستشعل في السنوات القادمة قنبلةً سيؤدي انفجارها إلى اضطرابات في إفريقيا جنوب الصحراء، ستبدو اضطرابات الأسابيع الماضية بالمقارنة معها دون معنى.

> **ستكون اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة الشرارة التي ستشعل في السنوات القادمة قنبلةً سيؤدي انفجارها إلى اضطرابات كبرى في مختلف أنحاء العالم..**

ماذا عن البرازيل؟

بالنسبة للرئيس لولا، «تكمن الجريمة الحقيقية ضد الإنسانية في الرفض المسبق للوقود الحيوي، وترك البلدان التي يخنقها نقص المنتجات الغذائية والطاقة تعاني من التبعية وانعدام الأمن»... متهماً «التأثير السلبي... للمساعدات الحكومية والنزعة الحمائية في القطاع الزراعي».

صحيحٌ أنّ الإيتانول الحيوي البرازيلي، المستخرج من قصب السكر والذي تلاحق كميته ذاك الذي تنتجه الولايات المتحدة، لا ناقة له ولا جمل في انفجار أسعار الحبوب، ولا حتى السكر إذ انخفض سعره منذ العام 2006. لكنّ ذلك لا يبرر الإيتانول المستخرج من قصب السكر ولا الديزل الحيوي الذي تنتجه البرازيل من الصويا. فهما يعززان الزراعة الأحادية الصناعية، مع مزيد من البذور المعدلة وراثياً وشركات الأعمال الزراعية الكبرى الهادفة للتصدير، على حساب الاستثمارات العائلية الصغيرة والإصلاح الزراعي والمستهلكين والبيئة والتنوع الحيوي. يمكن تفسير حملة الرئيس لولا العالمية ترويجاً للوقود الحيوي كذلك بانعكاساته الاقتصادية الهائلة على البرازيل: ارتفاع كبير في أرباح رجال الأعمال الناشطين في المجال الزراعي والصادرات الغذائية والإيتانول، بعد أن حققت البرازيل فائضاً هائلاً يقدر بخمسين مليار دولار في مبادلاتها الزراعية للعام 2007. الأسوأ أنّ البرازيل تخون البلدان النامية عبر بيع زعامتها مقابل طبق من العدس باعتبار أنّها، في هذا السياق من الأسعار الغذائية المرتفعة وذات المردودية الكبيرة على صادرتها، تحاول قبل كل شيء استكمال جولة الدوحة التي ستفتح لها أسواقاً جديدة. وهذا يتناقض تماماً مع أهداف معظم البلدان النامية التي تولي الأولوية لحماية سوقها الداخلية.

غير أنّ هذا الهروب إلى الأمام في أعمال التصدير الزراعي، الذي تسيطر عليه الشركات عابرة القومية سيطرةً واسعة، أدى إلى أضرار بيئية هائلة، في حين قدّر باحثان زراعيان مناخيان برازيليان التأثيرات المحتملة لارتفاع حرارة المناخ على الأمن الغذائي. فإذا بلغ هذا الارتفاع 5.8 درجات أثناء القرن، ستنقص إلى النصف الأراضي التي يمكن استخدامها لإنتاج القهوة والرز والفاصولياء والذرة والصويا، وإذا بلغت 3 درجات، ستنقص تلك الأراضي بمقدار الثلث. هذا في حين تعتبر احتياطيات الأراضي القابلة للزراعة في البرازيل والأرجنتين ضرورية لتغذية سكان الأرض في العام 2050، الذين من المتوقع أن يبلغ عددهم 9.3 مليار نسمة.

III. دور المضاربة المالية على المنتجات الزراعية في انفجار الأسعار الزراعية.

لا يكفي انخفاض المخزونات العالمية من الحبوب بنسبة 19 بالمائة ومن البذور الزيتية بنسبة 11 بالمائة ومن الزيوت. بسبب استخدامها في الوقود الحيوي خصوصاً ـ بنسبة 12 بالمائة لتفسير انفجار أسعار الحبوب والبذور الزيتية في غضون عامين من 120 بالمائة إلى 190 بالمائة من كانون الثاني 2006 إلى آذار ـ نيسان 2008. هنالك أيضاً مضاربة مالية قوية ضخّمت تضخيماً كبيراً تلك التقلبات واستندت إلى استباقات تحقق ذاتها بذاتها. كيف يمكن تقديم تفسير آخر غير المضاربة لارتفاع سعر الرز بنسبة 31 بالمائة في يوم واحد، الخميس 27 آذار 2008، حين ارتفع من 580 دولاراً إلى 760 دولاراً، أو ارتفاع سعر القمح القاسي يوم 25 شباط 2008 بنسبة 29 بالمائة؟ وفق عدد 22 نيسان 2008 من صحيفة نيويورك تايمز: «ارتفعت المؤشرات الواسعة للسلع بنسبة 40 بالمائة في العام المنصرم وارتفع سعر البذور بنسبة 65 بالمائة بالنسبة للذرة و91 بالمائة للصويا وأكثر من 100 بالمائة لبعض أصناف القمح. اجتذبت هذه القفزة في الأسعار استثمارات جديدة في وول ستريت، تقدر بما لا يقل عن 300 مليار دولار».

أما لجنة تجارة السلع المستقبلية التي تراقب الأسواق الآجلة في الولايات المتحدة، فقد اكتشفت أنّ صناديق وول ستريت تسيطر على خمس العقود الآجلة لسلع مثل الذرة والقمح والماشية الحية في أسواق شيكاغو وكنساس سيتي ونيويورك الآجلة. في أسواق شيكاغو الآجلة على سبيل المثال، تحقق الصناديق 47 بالمائة من العقود طويلة الأجل المتعلقة بالخنزير الحي، و40 بالمائة لعقود القمح، و36 بالمائة لعقود الماشية الحية و21 بالمائة لعقود الذرة. وصرّح دان باس، رئيس شركة الأبحاث الزراعية في شيكاغو إيه جي ريسورسز: «هذه أرقام تدعك مذهولاً».

إلى جانب المضاربة في الأسواق المالية، هنالك أيضاً مضاربة المشغّلين، ومنهم المزارعون والمصدّرون الذين يتوجب عليهم فضلاً عن ذلك مواجهة تقييم عملتهم الوطنية مقارنةً بالدولار. إذ تجري معظم هذه المبادلات الزراعية بالدولار، بما في ذلك الرز بين البلدان الآسيوية. هكذا، انخفض الدولار من 40.77 باث تايلندي في كانون الثاني 2006 إلى 31 باث في منتصف آذار 2008، ويشتكي المصدرون الذين باعوا بعقود آجلة من احتجاز مخزونات زارعي الرز، انتظاراً لارتفاع الأسعار، ويتوجب عليهم بالتالي في غالب الأحيان الشراء بسعر أعلى من سعر بيعهم. أخيراً، هنالك تأثيرٌ آخر لانفجار الأسعار الزراعية وهو الانفجار الموازي لأسعار الأراضي الزراعية. ففي المملكة المتحدة، «ارتفعت قيمة الأراضي الزراعية بنسبة 28 بالمائة في النصف الثاني من العام 2007... وبنسبة تفوق 10 بالمائة في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2008». وفق وزارة الزراعة الأمريكية USDA، ارتفع سعر الأراضي القابلة للزراعة بنسبة 13 بالمائة في الولايات المتحدة في العام 2007، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 15 بالمائة إضافية في العام 2008.

سوف تنفجر فقاعة المنتجات الزراعية الحالية، مثلما انفجرت فقاعتا المضاربة على أسواق البورصة أو العقارات، ولاسيما وأنّ مرونة الطلب الغذائي ضعيفة جداً وأنّ ارتفاعاً بسيطاً في الإنتاج الكلي سيجعل الأسعار تنهار. منذ الآن، انخفض سعر القمح القاسي بنسبة 43 بالمائة وسعر القمح الطري بنسبة 33 بالمائة بين الأسبوع الأخير من شهر شباط والأسبوع الثاني من أيار 2008. لكنّ ارتفاع كلف إنتاج المنتجات الزراعية والغذائية ونقلها المرتبط بانفجار سعر النفط سيبقي الأسعار في مستوى أعلى منها في الفترة السابقة. وحدها إعادة تأسيس السياسات الزراعية على السيادة الغذائية دون إغراق ستسمح بالتغلب على تحديات التنمية المستدامة على المدى الطويل في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

(jacques.berthelot4@wanadoo.fr)

> **الانخفاض القوي في الحماية الزراعية المرتبط بالإغراق الكبير لصادرات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، هما اللذان فاقما حاجات الدول النامية للغذاء بعد تدمير مزارعيها وصناعاتها الغذائية.**
>
> **الخاسرون الكبار في أزمة الغذاء هم المزارعون الصغار، ولاسيما مزارعو البلدان النامية الذين لا يستفيدون من المساعدات الحكومية الكبيرة كزملائهم في الشمال حتى حين تكون الأسعار مرتفعة.**
>
> **الرابحون الوحيدون في أزمة الغذاء هم الشركات الزراعية الغذائية المعولمة التي تضخمت أرباحها، ولاسيما مع انفجار الأسعار الزراعية مؤخراً..**

2008 عام صاحب «داغستان بلدي»:

عمي ورسول حمزاتوف

◄ فرج أبو فخر

في مضافته المتواضعة والمتربعة على كتف الوادي في قريتنا الوادعة، فاجأت عمي أبا نعمان الرجل السبعيني، وهو منكب على صفحات كتاب «داغستان بلدي» لرسول حمزاتوف. يمخر بها عباب داغستان محلقاً عبر فضاءات في البعيد البعيد، موصولة بذاكراتنا الشعبية وموروثها الفلاحية. تماثلها عمقاً واتساعاً «لقد رافقت حمزاتوف من خلال كتابه، إلى جبال داغستان وسهولها وينابيعها وبيوت فلاحيها وطراز تفكيرهم. ما أروعه! كأنه واحد منا. يكتب عن جبال كأنها جبالنا، ومنظومة عادات وأعراف، ووقائع تراثية ممزوجة بأساطير شعبية. كأنها منا ولنا»

شغفه بقراءة الكتاب ونهمه العميق لمضامينه، بدد دهشتي، وأجاب على استغرابي: ما الذي جعل حمزاتوف يسحر لب وقلب العم الطيب البسيط؟! ما أروع ذلك اللقاء الذي طوته سنوات وسنوات.. وعدت اليوم أذكره بمناسبة إعلان داغستان: «عام 2008» عام الشاعر الكبير، تقديراً له وتكريماً فمن هو رسول حمزاتوف الذي يفوح شعره بالنزعة الوطنية العميقة، والشعور العالي بالمسؤولية، اتجاه وطنه وشعبه، والذي يتسع مجال قصائده التي يحفظها أبناء بلدة، ليشمل مواطني الاتحاد السوفياتي السابق، والعديد العديد من شعوب العالم؟!

ولد حمزاتوف عام 1932 في أسرة متعلمة ربانها شاعر شعبي عمت شهرته داغستان. عاش طفولته في قرية تسادا أي «الشعلة»، والتي تفخر حكايات الجبليين بسحر شروقها وغروبها الأكثر روعة من أي مكان آخر. حصل الشاعر وبجدارة على الكثير من الألقاب، والعديد من الجوائز الأدبية في بلده وروسيا والعالم. منها الجائزة الدولية «أفضل شاعر في القرن العشرين» وجائزة كتاب أسيا وأفريقيا «لوتس» وجائزة «نهرو» و«الفردوسي» وغيرها. ترجمت مؤلفات حمزاتوف للعديد من اللغات بما فيها اللغة العربية. ولعل كتابه «داغستان بلدي» من أشهر مؤلفاته. وقد عربه الشيوعي المزمن الراحل عبد المعين الملوحي والأستاذ يوسف حلاق. وفي الكتب يتحدث عن «داغستان» وموروثها الشعبي، من حكم وأمثال، وحكايات وسواها. كما يتعرض لأخلاق فرسانها ويبسط آراءه في الأدب والشعر. كما لا ينسى التطرق لمدرسة الأب التي تعلم منها الكثير، وهذا ما تعكسه صفحات الكتاب ومن المعروف، أنه فرغ من تأليفه كما يذكر في أيلول من عام 1970.

فمن أقواله عن «داغستان» والمفعمة بحب الوطن والاعتزاز به:

«كتابي سيكون اسمه «داغستان» نعم! وهل يمكن أن يكون هناك اسم أنسب وأروع وأدق منه؟!»

«أنا أرتدي اللباس الأوروبي. ولم أعد ألبس قفطان والدي. ولكن أشعاري أريدها أن تأخذ الشكل القومي الداغستاني».

«لكل كتاب من كتبي أمّان: الأم الأولى هي داغستان حيث ولدت. وأمي الثانية هي روسيا العظيمة، هي موسكو التي ألهمتني وأرتني العالم كله».

«في كوبا أهديت كاسترو فروة داغستانية فسألني مستغرباً: ولماذا ليس لها أزرار؟! أجبته: كي يرميها الإنسان عن كتفيه في سرعة أكبر، وقت الحاجة، ويمتشق سيفه. فأجاب موافقاً: إنها لباس مقاوم حقيقي. ويتابع: أجل هذه داغستان. المكان ضيق في الجبال، لكنه رحب في القلوب».

«عندنا كلمات مثل: أكتوبر، لينين، روسيا. هذه الكلمات لا تحتاج أن تترجم إلى كل لغة. إنها مفهومة هكذا».

وقد انتشرت أشعار حمزاتوف في جميع البقارات. حيث عبرت كل الحدود، فتلقفتها الشعوب وغنتها. عن مادته في الكتابة يقول: «موضوعي هو الوطن. ليس علي أن أبحث عنه واختاره لسنا نحن الذين نختار الوطن. إنما الوطن هو الذي اختارنا منذ البداية لا يمكن أن يكون هناك نسر بدون سماء».

ومن جميل أشعاره في «داغستان»: «السواقي تحن دائماً إلى البحار/ والبحار تحن إلى السواقي/ يمكن للراحتين أن تسعا القلب/ لكن القلب يتسع لكل العالم/ البلاد الأخرى جيدة جداً/ لكن داغستان أغلاها على النفس/». أما عن والده الشاعر الشعبي المشهور في وطنه داغستان، والذي تعلم منه الكثير. فيقول: «كان والدي يردد: يمكن للرجل أن يركع في حالتين: ليشرب من العين، وليقطف زهرة وأنت يا «تسادا» عيني. ها أنذا أركع أمامك».

لم يتوقف عطاء حمزاتوف المتعدد، إلا حين توقف قلبه عن الخفقان في الثالث من تشرين الثاني عام 2003 حيث ووري الثرى في مدينة «محج قلعة» عاصمة داغستان. وذلك بالقرب من زوجته «باتيمات» ومن المفارقات المفتتة: أن الرئيس الروسي بوتين قلده وسام الدولة، قبل أن توافيه المنية بأقل من شهرين. وقد أبّنه الشاعر الروسي روبرت روجد يستفينسكي بكلمات منها: «شاعر عظيم، أعطى لداغستان وجبالها واللغة الآفارية الشهرة. إنه ليس شاعراً لداغستان وحسب، بل شاعر روسيا المحبوب، القريب من كل قلب».

■■

فاروق حسني والموساداتية

رشحت القيادة والحكومة المصريتان وزير ثقافتها فاروق حسني لمنصب الأمين العام لمنظمة «اليونسكو». ولاشك أننا كعرب نفرح به لو تحقق له مثل هذا الإنجاز الكبير لما من شأنه تحسين صورة العرب، وإيصال صوتهم وقضاياهم للعالم. لكن من المعروف أن حكومة تمثّل الابنة الشرعية لاتفاقات كامب ديفيد لن يكون بين ظهرانيها إلا الساداتيون، وبالتالي تبدو الاتهامات الموجهة ضد حسني، من حيث سعيه المحموم لنيل المركز، اتهامات محقة، وعلى رأسها ما قدمه الفنان المعروف حسين فهمي الذي اعتبر الوزير حسني: «يلهث لهاثاً لا يليق به وراء هذا المنصب»، كما وأضاف: «أنه سيقدم تنازلات، حتى ولو وصل الأمر به إلى حد إرضاء إسرائيل، للفوز بالمنصب»، إضافة إلى وصفه آراء ومواقف حسني بالشيء المؤسف.

الحملة الإعلامية الإسرائيلية ضد حسني، والتي يزعم أنصاره أنها لم تتوقف، بل اشتدت في الآونة الأخيرة حتى بلغت أعتاب اليونسكو، عقب تشكيل اللجنة المكلفة بالدعاية للمرشح المصري برئاسة الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي، ما هي إلا جزء من لعبة لم تعد تنطلي على عارف بالألاعيب الموساداتية.

وغير هذا وذاك هناك استياء كبير من المثقفين المصريين من هذا الوزير الذي جعل من وزارة الثقافة مزرعة خاصة، فعمل على إهدار المال العام بلا طائل.. كما وعمل على شراء الذمم لإطالة عمره في منصبه، وكذلك يُعدّ أشهر وزير تمّ في عهده سرقة آثار مصر، فلا ينسى أحدٌ قضية الآثار الشهيرة التي فقدت فيها 280 قطعةً أثريةً نادرةً، تمّ تهريبها من مصر في طرود من خلال قرية البضائع وتم ضبطها في أحد مطارات سويسرا، بعد تهريبها من مصر، عن طريق إحدى شركات التصدير... وسوى ذلك من الفضائح الكثير. ■■

تحفة «أناييس نن»

عنوان خطير هو هذا: «دلتا فينوس» للكاتبة الإشكالية أناييس نن.. صدر حديثاً عن دار «المدى» بدمشق. كتبت نن الرواية، والقصة القصيرة، والمقالة، والنقد الأدبي أولاً وقبل كل شيء: اليوميات.

ومن كتبها: «شتاء الخديعة»، «جاسوس في بيت الحب»، «غرف القلب الأربع»، «أطفال القطرس»، «تحت الناقوس الزجاجي»، «بيت السفاح». ذاع صيتها بسبب كتاباتها الأيروتيكية، وسبعة مجلدات من اليوميات التي كانت تكتبها منذ مطلع صباها، ونشرت بين سنتي 1966 _ 1981.. عملت في مطلع حياتها موديلاً للرسامين والنحاتين كما عملت محللة نفسانية مساعدة لأوتو رانك.. كتابها «دلتا فينوس» حصيلة ما كتبته لرجل ثري كان يطلب من الكتّاب نصوصاً مكشوفةً مقابل دولار عن الصفحة الواحدة، وقد كان إلى جوارها في هذا الكاتب الشهير هنري ميلر. ما يميز نصوص نن الأيروتيكية هو وجهة نظر المرأة نحو الجسد من جهة، ونحو هذا النوع الذي قلما تكتب عنه النساء..

ومثل جميع المبدعين الملعونين لم ير نقاد عصرها فيها إلا الأنثى المغوية الأقرب إلى الفاجرة، صاحبة العلاقات الجريئة المتسمة بالشطط.

في «دلتا فينوس» تبلغ نن أعماق الروح الإنسانية، معطيةً الجنس، حباً وتهتكاً، بعداً درامياً من خلال خمس عشرة حكاية لنساء مختلفات تسرد فيها تجاربهن، وأحلامهن، ورغباتهن، لأن نظريتها في الكتابة تتلخص في الجمل البسيطة التالية: «إنْ لم تتنفس عبر الكتابة، إنْ لم تصرخ في الكتابة، أو تغني في الكتابة، إذاً لا تكتب؛ لأن ثقافتنا ليست بحاجة إلى كتابة كهذه». ■■

تراث

تصوف....

ثورة الذات في الإسلام (1)

يصعب علينا أن نقدم فهماً متكاملاً لتعامل التراث الإسلامي مع الذات – الذات بمعناها الأنطولوجي (الوجودي) العام، وليس بمعناها الفرداني المميز الذي نشأ بنشوء الدولة البرجوازية في أوروبا الحديثة- وذلك بسبب ابتعادنا عن تعيين تحديدات جوهرية مفارقة لحركة التاريخ، تفترض وجود «تراث إسلامي» متبلور ومتكامل الهوية وأحادي التوجه عبر العصور، وخلال مختلف التقلبات التاريخية والحضارية، وهكذا فمن الصعب القول إن «الإسلام» قد بلور نظرةً واحدة ومتكاملة عن الذات، وأقصى ما يمكننا بحثه هو مجموعة من الخصائص العامة التي تميزت بها النظرات المختلفة عن الذات في التراث الإسلامي عبر عصوره ومراحله المتعددة، والتي أدت إلى نشوء التصوف كردة فعل قوية من جانب الذات الإسلامية على هذه النظرات.

حمل الإسلام كعقيدة في مرحلته التأسيسية المبكرة الكثير من خصائص الأيديولوجيا الجمعية، ففضلاً عن الطموح السياسي والاجتماعي البارز الذي عبَّر عنه، كان تحديده لميادين كالأخلاق والعبادات والطقوس الدينية تحديداً اجتماعياً دائماً، يطغى فيه الجانب الجماعي اللاشخصي على الجانب الذاتي الفردي، فقد تم فهم الواجب الأخلاقي في الإسلام المبكر كشأن اجتماعي عام، لاغنى عنه لقيام المجتمع المسلم واستمراره، ولعبت العبادات والطقوس الدينية، إلى جانب مغزاها الإيماني، ودورها في التعبير عن علاقة العبودية بين الإنسان والله، دوراً إجتماعياً هاماً، كان هو الجانب الأكثر أهميةً وبروزاً فيها، من خلال قيامها بتأكيد تماسك وهوية المجتمع الإسلامي، هكذا كان لمعظم العبادات الإسلامية كصلاة الجماعة والصيام والحج والزكاة سمة جماعية مميزة، برزت من خلال طقوسها الإجتماعية المضبوطة والمحددة بدقة، والتي جعلتها عبادات اجتماعية بكل ما في هذا الجملة من معنى. وضمن هذه البنية الجمعية التي قام عليها الإسلام المبكر لم يكن هنالك مكان للذات الفردية، التي أقصيت إلى مؤخرة الاهتمام العقائدي الإسلامي، وتم تذويبها في البنيان الإجتماعي الأعم.

وفي المرحلة التالية من تاريخ الفكر الإسلامي، والتي يمكننا تسميتها بالمرحلة الأيديولوجية-الكلامية، والتي ترافقت مع تطور وتبلور عملية نشوء الدولة ومؤسسات السلطة، بكل ما أثارته من مشاكل وصراعات سياسية واجتماعية، حاولت مختلف الفرق السياسية-الدينية التي نشأت في ذلك العهد (الخوارج، القدرية، المرجئة، الجهمية، الشيعة..الخ) أن تصبَّ كل القضايا الفكرية والعقائدية في الإسلام في قوالب أيديولوجية سياسية، وفق متطلبات الصراع السياسي القائم في ذلك العهد، هكذا غدت قضايا كالقدر والمصير والإيمان، وعلاقة الإنسان بالله والعالم، قضايا سياسية أيديولوجية عامة بامتياز، ولم تعد من شؤون الذات وقضاياها.

طرأ على النظرة إلى الذات في التراث الإسلامي تطور هام مع دخول الفكر الإسلامي إلى المرحلة الفلسفية، فقد بدأ الفلاسفة المسلمون بتحديد موقع الذات الإنسانية ضمن مراتب الموجود، إلا أن الفهم العقلاني الاجتماعي قد طغى على نظراتهم للذات، التي تمت موضعتها ضمن البنيات العقلية شديدة التعقيد التي ابتكروها أو طوروها.

هكذا لم تقم الثقافة الإسلامية في مختلف عصورها ببلورة مفهوم خاص ومستقل للذات، فقد طغى المجال الخارجي في هذه الثقافة (المجتمع، السلطة، السياسة، الايدولوجيا، الشريعة، المنظومات الفكرية الكلية) بطابعه السلطوي في المجال الداخلي الذاتوي، وهكذا يندر أن نجد في تراثنا كتباً أو مأثورات تحتفي بالذات بكل مقاماتها وأحوالها، مما أعاق تبلور الممارسة الفعلية للذات الفردية الإسلامية، من هنا نشأ التصوف الإسلامي كردة فعل ذاتوية على التهميش والتقزيم المتأصل والمتراكم للذات في الثقافة الإسلامية، وقد اتخذ رد الفعل هذا شكلاً ثوريا، تمثل أساساً ضمن عمليتين أساسيتين، الأولى كانت الفصل الكامل بين المجال الخارجي (الاجتماعي و السياسي والطبيعي) وبين المجال الداخلي (الذاتوي) لأجل الحفاظ على الذات، ومنع دمجها وتذويبها ضمن تحديدات المجال الخارجي، والعملية الثانية كانت الخروج من الذاتوية الضيقة، وتوسيع الذات من خلال الاتحاد والفناء في الكلي واللا محدود، وهكذا اتسعت الذات المتصوفة لتشمل العالم بأسره، ولتقول كلمتها في هذا العالم.

■ محمد سامي الكيال
sami@kassioun.org

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2008/6/25) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

لنؤجل البلاغة قليلاً.. ولنتحدث عن دمشق الأخرى

◄ خليل صويلح

حسناً!.. لنتحدث عن دمشق التي نعرف، ونؤجل قليلاً حصة البلاغة التي تغري العابرين.لنكف قليلاً عن استعارة المفردات الجاهزة من نوع: دمشق مدينة الياسمين، أو دمشق التي تغفو على كتف بردى، أو في أحضان قاسيون. كل هذه الرسائل وصلت باكراً، ولم يعد صندوق البريد يستوعب مزيداً منها.

لنتحدث عن حصتنا من التلوث والضجيج، والقبح البصري، ونخفف قليلاً من إعجابنا بحارات دمشق القديمة حيث «تتعانق الشرفات بحنان، منذ خمسة آلاف سنة من الحضارة».. ولننس قليلاً عبارة: «أقدم عاصمة مأهولة في العالم». كل ذلك جيد لموضوع إنشاء عابر، لاشك أن من سيكتبه سوف يحصل على علامة تامة مصحوبة بتصفيق حار.

لنتحدث عن دمشق اليوم، عن حياتنا المحكومة بالخواء والضجر، دمشق التي فقدت هويتها في وضح النهار، دمشق التي تخلت عن مقاهيها وبساتينها وغوطتها، لتتحول إلى بنوك ومصارف ومحلات لبيع أجهزة الخليوي.

حسناً، لنقل أننا تجولنا في دمشق القديمة، ومررنا على تخوم قلعتها، ثم تناولنا الشاي في مقهى النوفرة، ثم عبرنا سوق الحميدية، وسوق البزورية، وشممنا رائحة التوابل، ودخلنا في عمق حاراتها القديمة، وصفّرنا مدهوشين من جماليات الأسواق الشعبية، لكن كل ذلك لن يخفي الصورة الأخرى للمدينة، صورتها المعلنة على شكل أبراج قبيحة، وأماكن تفتقد الألفة وحاجات الكائن العادي ورغباته. هكذا بعد أن خسرت الطبقة الوسطى موقعها بالضربة القاضية، وانسحبت من الحلبة إلى غرفة الإنعاش، وربما إلى ثلاجة دفن الموتى، تكشفت المدينة عن وجه آخر، وواجهة ضخمة لكل ما هو سلعة، فهنا لكل شيء ثمن، وصار من الضروري كي تعلن عن وجودك، أن تمر أولاً، على جهاز «الكاشير». فعبر هذه العملية لن يخضع الآخر للغش في ثمن السلعة أو نوعها، إذ أن نظرة واحدة تكفي لتقييم مكانتك ووزنك الاجتماعي والاقتصادي، والجغرافيا التي تنتسب إليها، بعد عملية فرز سريعة. هكذا افتقدت المدينة إلى جمال الحياة الشعبية، وتحوّلت الأماكن القديمة إلى جدران للعزلة، تحمي طبقة جديدة، لا ترغب أن تتلوث ذاكرتها بالرائحة الشعبية إلا بالمعنى السياحي الصرف، والعبور الخاطف، وفي المقابل تبني جداراً عالياً يمنع تسرّب لغة الطبقات الدنيا خارج حدودها الإقليمية التي أخذت تضيق بها تدريجياً. أماكن تُغلق أبوابها، لتعود بعد أشهر بواجهة جديدة ولامعة، تعلن عن هويتها الجديدة وذاكرتها البيضاء. حتى باتت الأماكن الشعبية تحصى على أصابع اليد الواحدة.

كانت الموجة الأولى لعاصفة محو ذاكرة المدينة، قد بدأت من منطقة الربوة، ثم اجتاحت وسط المدينة، وانتهت بالغوطة.

دمشق اليوم بلا مقاه شعبية، وحتى ما تبقى منها أخذ يبدل هويته وتعرفته الشعبية «مقهى الروضة مثلاً»، والأمر ذاته بخصوص المطاعم والمنتزهات والحدائق والمسارح ودور السينما، وكأن أقدم عاصمة مأهولة في العالم تحولت فجأة إلى واجهة عريضة للمتاجر، حتى أن المرء يعتقد للحظة أنه يتجوّل في شوارع اليابان أو كوريا لكثرة محلات بيع أجهزة الخليوي، والشاورما، والصيدليات، وصراحة ليس لدي قدرة على تحليل العلاقة السيكيولوجية بين الخليوي والشاورما من جهة، والصيدليات من جهة أخرى.

وكأن المعادلة هي على الشكل التالي: ثرثر على الخليوي، حتى تصاب بالصداع، ثم أدخل إلى أقرب صيدلية، وتناول كبسولة من العيار الثقيل، بعد وجبة طعام خفيفة!

في شوارع دمشق وضواحيها، بإمكانك أن تراكم صوراً لا تحصى للقبح البصري في العمارة، إذ تتجاور أفكار هندسية متنافرة، تفتقد الحد الأدنى من الانسجام البصري، ما يجعل حاسة النظر مشوّشة، وهي تواجه كتل الاسمنت المكشوفة، والألوان المتنافرة، على مستوى البناء الواحد، والجسور المعدنية التي تربط الشوارع، فما بالك بمزاج المدينة بأكملها، خصوصاً في الضواحي التي هي أقرب ما تكون إلى العشوائيات منها إلى السكن الشعبي ومتطلباته الإنسانية.

لماذا افتقدت دمشق روحها الشرقية، في مخططات معمارية مرتجلة، دون أي حس بالمسؤولية أو الجمال؟

ولماذا لا تنهض ورشة صيانة للبيوت القديمة المتهالكة، في مخطط عمراني عصري، يحافظ على اللمسة الشرقية للعمارة، وينظر بعين أخرى إلى الحداثة ومتطلبات العصر، بعيداً عن عقلية السماسرة والمقاولين، وأصحاب الصفقات العابرة؟

دمشق ليست للبيع، وإن بدت للبعض ممن يفتقد الحد الأدنى من الروح الوطنية، مجرد مزاد علني!

khalil.s@scs-net.org

رولا ذبيان.... توقيع مختلف

◄ رائد وحش

النجم مشغول بسمائه أما الممثل فلا يبالي بغير الأرض، بينما ينهمك الأول في تثبيت صورته على الشاشة، بالتوازي مع حرب استنزاف مسعورة لتكديس المال، يتمتع الثاني بما يحلو له من جمال الحياة! لأن الشهرة تأخذ من النجوم حريتهم حين يصبحون أوراق لعب بأيدي المنتجين، حتى يخسروا، بمرور الوقت، ما لم يقع لهم بحسبان: أنفسهم! لأن الشهرة، النجومية، تفعل ما تفعل، استطاعت رولا ذبيان إنقاذ نفسها من هذا الفخ، لتحافظ على الصفة التي حلمت بها طوال حياتها: ممثلة وحسب!

ممثلة، أي نعم، هذا ما أرادته، لأنها تعرف كم من الأسرار تختبئ طي حروف هذه اللفظة السحرية، فالفنان، أيا كان مضمار عمله، هو إنسان أصيل في المقام الأول، وصاحب مسؤولية في شغله كما في عيشه اليومي. وهي تفهم ذلك في معادلة بسيطة... إن الفن نقاءٌ... نبل، ولا يعود كذلك، بل لا يعود فناً حتى، عندما يتحرك حامله بأمر الطاعة العمياء لسطوة الصورة الإعلامية، أو حين يأخذ بإنشاء سلطة تجعله ينافس ذوي النقود، أو رجال الأعمال.

ومع هذه القناعات، وهذه الروح المفعمة بالحب قوبلتْ طاقتها وموهبتها بالتّجاهل، بل إنها حوربت، لأسبابٍ محض شخصية، ما جعل تجربتها تتعرّض لرضات انقطاع متتالية. نظر إلى تطلعها باستخفاف، وعوملتْ آمالها كوهم، لذا حين تسألها ذلك السؤال الاعتيادي حول أقرب أدوارها إليها ستجيب بخيبة: «ولا واحد»، فهي، وخلال هذه السنوات كلها، لم تجد الفرصة الحقيقية التي تروي غليل شغفها.

تخرجت من المعهد العالي للفنون المسرحية عام 1994، شاركت في العديد من الأعمال الدرامية المعروفة: «أبو زيد الهلالي» و«الزير سالم» و«عائد إلى حيفا»... إلخ، غير أن ظهورها الأبرز كان في «عيلة ست نجوم» الذي تتحفظ عليه أيضا.

رولا مثل العديد من ممثلي الصف الثاني في سورية، هؤلاء الذين يتصدون بجدارة لمهمة الفن، والفن أولاً، ودائماً ما تجد الأيدي الخفية تدير ضدهم حروبا لا معنى لها إلا محاربة ما هو حقيقي.

رغم كلّ ذلك هي تحرص على تنمية أدواتها لتصل إلى الأفضل، وسبيلها إلى ذلك الارتجال، هذه القيمة الأدائية التي أشاح الجميع عنها. وما يهمها هو صدقها مهما كانت النتائج المترتبة عليه. ■■

ملتقى النحت العالمي

برعاية الدكتور رياض نعسان آغا وزير الثقافة يقام في الفترة بين 7 و31 تموز ملتقى النحت العالمي في دمشق وذلك على أرض معرض دمشق الدولي القديم. ويرأس اللجنة المنظمة للملتقى الفنان أكثم عبد الحميد عميد معهد الفنون التطبيقية، ويشارك في الملتقى فنانون سوريون وعرب وأجانب يبلغ عددهم 20 فناناً، فبالإضافة للنحات أكثم عبد الحميد يشارك من الفنانين السوريين، مصطفى علي، ومحمد بعجانو، وعماد كسجوت، وإياد البلال، وفؤاد أبو عساف، وأبي حاطوم، وعبد الرحمن موقت، أما عربياً فيشارك الفنان زكي سلام من فلسطين، وهاني محمود فيصل من مصر، وعلي المحاميد من البحرين، وإكرام كباج من المغرب. عالمياً يستضيف الملتقى الفنانين، ميغل إسلا وناندو ألفاريز من إسبانيا، فرانكو داغا من أستراليا، هوانغ سيونغ وو من كوريا الجنوبية، بيتر بوريسوف بيتروف من بلغاريا، أنتونيس ميروديـاس من اليونان، رولاند ماير من ألمانيا، وطاهر شيخولحكامي من إيران. ومن المنتظر أن تخصص معظم الأعمال الناتجة عن الملتقى لتزيين حديقة دار الأسد للثقافة والفنون، كما ستقدم بعض الأعمال لمحافظة دمشق التي يقام الملتقى بالتعاون معها، لتوضع في عدد من الحدائق العامة. ويسعى الملتقى الذي سيتخذ مكاناً له قريباً من ضفة بردى، بحيث يكون مرئياً من الناس في هذه المنطقة الحيوية، إلى دعم العلاقة بين الفن والجمهور، وتمكين الثقافة التشكيلية، وخلق فرص الاحتكاك للفنان السوري وتشجيع الحوار الحضاري عبر استضافة فنانين من 12 دولة. ■■

باب الحارة في القامشلي

العكيد: شاعر ومحامي

◄ محمد المطرود

باب الحارة في القامشلي، باب بيتنا الثاني، في الوقت الذي تصبح المدينة ليلاً بعد التاسعة، أشبه بضيعة أشباح. إذ قليلون هم الذين يمكن أن يصادفهم المرء المهووس بالسير وعشق المساء، ما يمكن أن تراه بعض عمال التنظيفات والقطط التي تنبش في البقايا، ملوثة مساحات كبيرة حولها، في هذه المنطقة، التي تصبح بحاجة لضوء، وهدوء يلوذ به الساعون إلى هدنة مع الآلام والأحلام، يشمخ مكان باب الحارة، الباب الشبيه بشارة المسلسل الرمضاني الشهير، حيث ألبسة العاملين التقليدية، وحيث العكيد مهيمن عبد الناصر الطائي لايشبه سامر المصري كثيراً، لكن ما يحمله من عنفوان يقربه كثيراً من أبي شهاب التواق لأخذ الثأر، ثأر الزعيم عبد الرحمن آل رشي وآخرين، الطرق تختلف.. صيطيف ليس هنا ولا مسدس ستخترق طلقاته رأس الغادر، فالعكيد محام وشاعر يمتلك حساً مرهفاً، قارئ جيد من لحظة انطلاق مشروعه أراد له أن يأخذ صبغة روحه لاصبغة التجارة، وإن كان العنوان دعائياً فإن المضمون خالف ذلك، إذ من المتوقع ومن نقاشات كثيرة مع مثقفي المدينة أن تكون هناك نشاطات واحتفاءات بالفعاليات الثقافية الحقيقية لانتشال المكان من سوقيته ووضعه في المصاف الطيب، ليأخذ صفة التهذيب والاتزان، ويتحدد رواده وتتحدد سويتهم حتى لايندب المثقفون حظهم بأنهم في منطقة قصية بعيدة عن مقهى الروضة في دمشق ولابيت للقصيد عندهم، البيت الذي يؤثثه عشاق الشعر لقمان ديركي وصعاليك آخرون معه.

باب الحارة القامشلاوي سيكون بيتنا جميعا إذ لن نيأس من أن نجد بعضنا من غير مواعيد مسبقة ولن نتأخر عن أناسٍ ينتظروننا ليسمعونا ونحن نحمل قصاصات أوراقنا وتطلعاتنا وأحلامنا بمعارض «قريباً معرض للتصوير الضوئي للفنانة والشاعرة ندى الشيخ»، وحفلات توقيع كتب أو حتى أمسيات، متأملين كل الدعم للتجربة الغضة، والتي يكفيها شرفاً أنها تحاول مد جسر من المحبة بين الجميع وتكون رافداً للمركز الثقافي العربي بالقامشلي وعمل مديره الناجح عبدا لله الملالي، وذلك لتكريس الثقافة الوطنية الحقة دون الإيغال في توصيفها أو تحجيمها.

مايطمئن المهتمين بالثقافة والإبداع، ويجعلهم يمدون يدهم للعكيد مهيمن هذا الشاب الحيوي الطموح هو أنه يقول لكل الذين يتوجس فيهم رأياً صائباً: أنا تلميذكم، وإن كان أستاذاً في مكان آخر.

نحن كشعراء لانريد أن نكون أساتذة، لأن التلاميذ لابد وأن يتفوقوا على أساتذتهم عملاً بمقولة نيتشه: «التلميذ يكافئ معلمه أسوأ مكافأة إذا بقي تلميذاً»، بصراحة إذا كنا لانريد للفرد، أيا كان، أن يتفوق علينا، فإننا لن نزعل إذا تفوق المكان علينا لأننا نحب القامشلي مدينة الحب والشعر ومن يقول عكس ذلك فلابد أن عماء روحه انسحب على عينيه فما عاد يرى الأمور في نصابها الطبيعي.

■■

زوروا موقعنا على الأنترنيت: www.kassioun.org
زار موقعنا بين عددين 70.134 زائراً